البحث الأول

" أثر الدفاع الثقافي أمام المحاكم الجنائية الوطنية "

الأستاذ الدكتور

السيد العربي حسن حسني

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه

أثر الدفاع الثقافي أمام المحاكم الجنائية الوطنية

الملخص :

الدفاع الثقافي هو وسيلة قانونية تستخدم أمام المحاكم الجنائية عن "فعل من قبل عضو في ثقافة أقلية، يمثل جريمة من قبل النظام القانوني للثقافة المهيمنة ، علي الرغم أنه داخل المجموعة الثقافية للجاني، يتم التغاضي عنه وقبوله كسلوك طبيعي والموافقة عليه وحتى تأييده وتعزيزه" وذلك بقصد تبرئته أو تخفيف العقوبة المقررة ٠ ويطلق علي الدفاع الثقافي أحيانًا دليل الإطار الاجتماعي أو السياق الاجتماعي، وهو يشبه إلى حد كبير دفاع الغضب الأسود في استخدامه للأدلة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ولكن هناك اختلافات كبيرة، حيث إن دفاع الغضب الأسود هو تفسير لكيفية تأثير العنصرية الأمريكية على الأمريكيين من أصل أفريقي، وهو يحمل رسالة سياسية قوية لأنه يكشف عن البنية القمعية للحياة الاقتصادية والاجتماعية الأمريكية٠ يستخدم هذا الدفاع أيضًا من قبل الشعوب الأصلية في أمريكا ومن قبل أولئك الذين ينغمسون في الثقافات غير المهيمنة في البلاد٠

Abstract:

The cultural defense is a legal device used in criminal courts for “an act by a member of a minority culture, which is considered a crime by the legal system of the dominant culture, even though within the perpetrator’s cultural group, it is condoned, accepted as normal behavior, approved of, and even endorsed and reinforced.” The aim is to exonerate the offender or mitigate the sentence. The cultural defense is sometimes called social frame or social context evidence. It is very similar to the Black Rage defense in its use of socioeconomic and psychological evidence, but there are significant differences. The Black Rage defense is an explanation of how American racism has affected African Americans. It carries a powerful political message because it exposes the oppressive structure of American economic and social life. This defense is also used by Native American peoples and by those immersed in the country’s non-dominant cultures.

تمهيد

تركز دراسات صنع القرار القضائي علي أسباب اتخاذ القضاة للقرارات التي يتخذونها. وتنص الشكلية القانونية على أن القانون هو الذي يوجه صنع القرار القضائي بشكل أساسي٠ ووفقًا لهذا النهج، يطبق القضاة "الأسباب القانونية على وقائع القضية بطريقة عقلانية وميكانيكية مدروسة"٠ إذ يجب أن يستند تفكيرهم إلى أسس قانونية متينة للغاية، وهم مطالبون بإصدار أحكام الموضوعية والعادلة ، السليمة قانونيًا والمتسقة منطقيًا في كل حالة معينة٠

من ناحية أخرى، يزعم الواقعيون القانونيون أن هناك أيضًا عوامل سياسية ونفسية واجتماعية وثقافية تؤثر على قرارات وأحكام القضاة٠ وبصرف النظر عما إذا كان المرء يؤمن بالشكلية القانونية أو الواقعية القانونية، ففي الواقع ليس من الواضح دائمًا ما يعنيه القانون وكيف ينبغي تطبيقه على حالات ملموسة٠ يتمتع القضاة بقدر معين من السلطة التقديرية في كيفية تفسير القواعد والمبادئ القانونية٠ وهكذا ، فإن لصنع القرار القضائي عوامل مختلفة تحدد كيفية استخدام القضاة لهذا التقدير التفسيري[١] ٠

وفي هذه الدراسة نلقي الضوء على "الثقافة" كواحدة من بين العديد من التأثيرات غير القانونية على صنع القرار القضائي في المحاكم الوطنية [٢]٠

إن فرضية حجة الدفاع الثقافي هي أن الثقافة تمارس تأثيرًا قويًا على الأفراد، مما يجعلهم مستعدين للتصرف بطرق تتفق مع تربيتهم٠ ويعتمد الأساس النظري للدفاع الثقافي على فكرة أن الأفراد سوف يفكرون ويتصرفون وفقًا لأنماط الثقافة٠ لهذا ، يتعين على الأنظمة القانونية أن تعترف بتأثير الضرورات الثقافية باعتبارها جزءًا من العدالة الفردية، ولا يمثل هذا الفقه عبر الثقافات انحرافًا جذريًا عن السياسات القائمة في معظم أنظمة العدالة الجنائية٠ إن أخذ الخلفية الثقافية للشخص في الاعتبار لا يختلف أساسًا عن أخذ القضاة في الاعتبار سمات اجتماعية أخرى مثل الجنس والعمر والحالة العقلية٠ وبقدر ما تشكل العدالة الفردية جزءاً مقبولاً من النظم القانونية، فإن الاختلاف الثقافي يشكل ببساطة عاملاً آخر ينبغي مراجعته في سياق فرض العقوبة اللائقة٠وتدعم المبادئ الراسخة للقانون استخدام الدفاع الثقافي٠ وتشمل هذه المبادئ الحق في المحاكمة العادلة، والحرية الدينية،

---

[١] **في الواقع هناك تسع نظريات حول أساس صنع القرار القضائي في الولايات المتحدة وغيرها ٠ أنظر بالتفصيل**: **Richard A. Posner ;** How Judges Think , Harvard University Press 2008, pp.19- 59.

[2] **Gregor Maučec** ,The Power of Culture and Judicial Decision-Making at the International Criminal Court , University of Copenhagen , Courts Working Paper Series, no. 185, 2020p.4.

والحماية المتساوية للقانون٠ وإذا كان الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمعات أخرى مؤهلين لهذه الحقوق، فإن من واجب الجهات القانونية أن تأخذ لاختلافات الثقافية في الاعتبار٠

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن كل الدول تقريباً ملزمة بحماية الحق في الثقافة٠ ويرد الحق في الثقافة في مختلف الصكوك الدولية، وأهم صياغة له في المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين إلى هذه الأقليات من الحق، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم، في التمتع بثقافتهم الخاصة، أو اعتناق دينهم وممارسته، أو استخدام لغتهم الخاصة٠ وقد فسرت لجنة حقوق الإنسان هذا الحق على أنه ينطوي على التزام من جانب الدول باتخاذ خطوات إيجابية لحماية الحق في الثقافة[٣]٠

غالبًا ما يُنظر إلى الثقافة باعتبارها الأفكار والقيم المشتركة لمجتمع ما، والقانون باعتباره مؤسسيًا ويفرض معايير ثقافة المجتمع٠ ومع ذلك، في حين أن هذه النظرة للعلاقة بين القانون والثقافة قد تخدم في مجتمعات صغيرة الحجم ومتجانسة نسبيًا، فإن تعقيدنا الحديث يتطلب تحقيقًا أعمق في تعقيدات هذه المفاهيم المتقاطعة والمكونة لبعضها البعض٠ تشير "الثقافة" إلى مجموعة من الأفكار أكثر تعقيدًا بكثير من مجرد التفاهمات والممارسات المشتركة، والقوانين أكثر من مجرد وسيلة لفرض المعايير الثقافية لأنها "تنقح وتعيد تشكيل" الثقافة، وهي في حد ذاتها جزء من الثقافة٠ وعلى الرغم من هذا، غالبًا ما يكون القانون والثقافة منفصلين أو متباعدين أو حتى متعارضين ٠إن هذه الثنائية يمكن ملاحظتها بشكل أوضح من منظور قانوني[٤] ٠

تعني " الثقافة " نظامًا من المفاهيم الموروثة التي يتم التعبير عنها في أشكال رمزية يتواصل من خلالها الناس، ويخلدون، ويطورون معرفتهم ومواقفهم تجاه الحياة" ٠كما تعرف أيضا بأنها "المخطط الموضوع للأشياء بالنسبة للأشخاص المقصودين، أو على الأقل ذلك الجزء من المخطط الذي ورثه أو تلقاه من الماضي٠ تشير الثقافة إلى الأشخاص والمجتمع والطبيعة باعتبارها مضاءة وممكنة من خلال عالم مقصود موجود بالفعل، وهو عالم مقصود يتألف من مفاهيم وتقييمات وأحكام وأهداف وتمثيلات ذهنية أخرى مجسدة بالفعل في المؤسسات والتحف والتقنيات وأشكال الفن والنصوص وأساليب الخطاب الموروثة اجتماعيًا ". وعلاوة على ذلك، ووفقًا لعالمة الأنثروبولوجيا

---

[3] **Alison Dundes Renteln** ,The Use and Abuse of the Cultural Defense , Canadian Journal of Law and Society, Volume 20, Number 1, 2005, p,48.

[4] **Julie Fraser and Brianne McGonigle Leyh** , Intersections of law and culture at the International Criminal Court: Introduction, p.1.

سالي ميري، فإن الثقافة "غير محدودة ومثيرة للجدال ومرتبطة بعلاقات القوة" ٠ وتؤكد ميري أن الثقافة تتكون من "المعتقدات والقيم ولكن أيضًا الممارسات والعادات والطرق السليمة للقيام بالأشياء"٠ وهكذا ، تنظر الأنثروبولوجيا المعاصرة إلى الثقافة على أنها أكثر من مجرد ممارسات تقليدية. إنها بدلاً من ذلك شيء "غير محدد ومتنازع عليه ومتغير" بمرور الوقت[٥]٠ وقد يقصد بالثقافة: (١) اللغة، المهارات والأدوات (المعدات الثقافية)؛ (٢) المعايير الاجتماعية والثقافية؛ و(٣) معتقدات ثقافية محددة حول العدالة[٦]٠

يمكننا أن نبدأ بصورة بسيطة نسبيا للعلاقة بين القانون والثقافة٠ لقد زعم باتريك ديفلين Patrick Devlinأن القانون يجب أن يستخدم لفرض معايير ثقافة المجتمع:[المجتمع يعني مجتمع الأفكار؛ وبدون الأفكار المشتركة حول السياسة والأخلاق والقيم، لا يمكن لأي مجتمع أن يوجد... إذا حاول الرجال والنساء خلق مجتمع لا يوجد فيه اتفاق أساسي حول الخير والشر فسوف يفشلون؛ وإذا كان الاتفاق قائما على أساس الاتفاق المشترك، فسوف يتفكك المجتمع. فالمجتمع ليس شيئا متماسكا ماديا؛ إنه مرتبط بروابط غير مرئية للفكر المشترك... إن الأخلاق المشتركة تشكل جزءاً من العبودية. والعبودية تشكل جزءاً من ثمن المجتمع؛ والبشرية، التي تحتاج إلى المجتمع، لابد وأن تدفع ثمنها[٧]٠

يتصور ديفلين أن القانون يفرض "روابط غير مرئية للفكر المشترك" التي تربطنا "معاً" كمجتمع، وأن هذا "الاتفاق الأساسي" بدوره يضفي الشرعية على القانون٠ [٨]وعلى هذا فإن القانون يُصوَّر باعتباره ذراعاً لثقافة سابقة متماسكة تشكل المصدر النهائي لهوية المجتمع وسلطته٠ إن هذه الصورة لها جذور فقهية عميقة، تمتد على الأقل إلى أعمال فريدريش كارل فون سافيني٠

إن نموذج ديفلين للعلاقة بين القانون والثقافة منتشر في نظامنا القانوني الحديث. إن القانون يعلن نفسه عادة باعتباره ينفذ "الحس السليم للمجتمع، فضلاً عن الشعور باللياقة واللياقة والأخلاق

---

[٥] **انظر تحليل النظرة الانثروبولوجية للثقافة في :**
Sally Engle Merry, Human Rights Law and the Demonization of Culture (And Anthropology Along the Way, Political and Legal Anthropology Review , May 2003, Vol. 26, No. 1 ,p.55.

[6] **Jessica Almqvist**, The Impact of Cultural Diversity on International Criminal Proceedings, Journal of International Criminal Justice, Vol. 4, Issue 4, , 2006, p.3.
[7] **Patrick Devlin** , The Enforcement of Morals , 1965, p. 10. Seq.
[8] **Robert Post,** Law and Cultural Conflict , Volume 78,Issue 2 Symposium: Law and Cultural Conflict, Chicago-Kent Law Review, June 2003, p.485.

التي يتمتع بها معظم الناس" ويجسد القانون العام على وجه الخصوص "خبرة" و"عادات" المجتمع المحيط. وفي كل مرة يتطلب فيها القانون العام من هيئة المحلفين التوصل إلى حكم يستند إلى حكم "الشخص المعقول"، فإنه يسعى إلى فرض "المستوى العام للحكم الأخلاقي للمجتمع، وما يشعر بأنه يجب القيام به عادة"٠ وفي كل مرة يفرض فيها القانون العام الأمريكي المسؤولية لأن التطفل على الخصوصية "يعتبر مسيئًا للغاية لشخص معقول"، أو لأن السلوك "شائن وغير مقبول لأنه يخالف المبادئ المقبولة عمومًا"٠

فيما يتعلق بالقانون، يجب علينا أن نضع نظريات حول المؤسسات القانونية على أنها تؤدي وظيفتين على الأقل بالإضافة إلى وظيفة فرض المعايير الثقافية المحيطة٠ أولاً، تستخدم الحكومة القانون بشكل متكرر كأداة للهندسة الاجتماعية لتحقيق أغراض سياسية مرغوبة. هذا استخدام روتيني للقانون في الدولة الإدارية الحديثة٠ تتبع القوانين المصممة لمنع الحرائق الحضرية، وتجنب حوادث المرور، أو تعزيز كفاءة السوق منطق العقلانية الآلية، والذي يختلف عن منطق القيم الثقافية، وأحيانًا يكون معاديًا له٠

هناك توتر كبير بين استخدام القانون لفرض الثقافة واستخدام القانون لتحقيق غايات آلية. في مجال القانون الجنائي، على سبيل المثال، كان هناك نقاش شرس ومستمر حول ما إذا كان ينبغي صياغة قواعد المسؤولية لتحقيق الهدف الآلي المتمثل في الردع أو بدلاً من ذلك لتعكس الحكم الأخلاقي للمجتمع٠ والسؤال هو ما إذا كان ينبغي تصميم القانون الجنائي لتغيير السلوك أو لتقييم اللوم٠إن الدولة الإدارية الحديثة تنشر القانون على نطاق واسع كوسيلة لتوجيه السلوك حتى أصبح من الشائع جدًا الاحتجاج على أن القانون المعاصر يقوض الثقافة في الواقع[9]٠

وعلى هذا الأساس، لا يعكس القانون معايير ثقافة قائمة بالفعل فحسب، بل إنه في حد ذاته وسيلة تعمل على تجسيد الثقافة وتأسيسها٠ في السنوات الأخيرة، "اعتنق علماء القانون الاجتماعي بشكل متزايد" مثل هذه "الرؤية التأسيسية للقانون"، والتي "تنظر إلى الخطاب القانوني والفئات والإجراءات باعتبارها إطارًا يمكن من خلاله للأفراد في المجتمع إدراك الواقع"٠ وفي صياغة أوستن المؤثرة، يُفهم القانون على أنه يشكل "المجتمع من الداخل إلى الخارج من خلال توفير الفئات الرئيسية التي تجعل الحياة الاجتماعية تبدو طبيعية وعادية ومتماسكة ومترابطة إلى حد كبير"٠ وإذا قبلنا الفرضية القائلة بأن القانون هو ظاهرة مفردة، فقد نناقش ما إذا كان القانون يفرض بالفعل ثقافة سابقة، أو يشكل ثقافة، أو يحل محل الثقافة لأنه يعمل كأداة "للتنظيم غير المنحرف"٠ ولكن الفرضية

[9] **Ibid.**, p.488.

خاطئة٠ إن القانون قادر على أداء كل هذه العلاقات المختلفة مع الثقافة، وهو يقوم بذلك بالفعل. وفيما يتعلق بالأسرة، على سبيل المثال، يفرض القانون المعايير الثقافية السابقة عندما ينشئ التزامات أبوية تعكس الأدوار الأسرية التقليدية٠

أن القانون يفرض قيوداً على المعايير عندما يتدخل لتخفيف وتقويض الوصمة التقليدية المرتبطة بعدم الشرعية٠ ويحل القانون محل هذه المعايير عندما يفرض متطلبات قانونية على أسر الرعاية الاجتماعية تتعارض مع القيم التقليدية ولكنها ضرورية كأداة لخدمة غايات نظام الرعاية الاجتماعية٠

أن الثقافة تقوم على "أفكار مشتركة" تؤسس لهوية مجتمعية دائمة ومنفصلة٠ ويفترض هذا النموذج أن الثقافة مستقرة ومتماسكة وفريدة من نوعها٠ وهذه الافتراضات شائعة إلى حد كبير. فالافتراضان الأوليان، على سبيل المثال، يشكلان جوهر نوع معين من التعددية الثقافية التي تسعى إلى "تعزيز الاعتراف بالثقافات المتنوعة وتقديرها"٠ ويفترض هذا الشكل من أشكال التعددية الثقافية بالضرورة وجود "مجتمعات ثقافية مستقرة متعددة راغبة وقادرة على إدامة ذاتها"٠ ويدعم منظور مماثل الادعاءات القائلة بأن الأقليات يجب أن تحظى بـ"حق محدد في الثقافة"، أو أن الأمم، التي يتم تعريفها جزئياً من خلال "وعي شكل من أشكال المجتمع الثقافي الذي يتطلب الحماية والتعبير في أشكال مؤسسية مناسبة"، تستحق الحق في تقرير المصير. ويشكل نموذج مماثل للثقافة أيضاً أساس بعض الحجج التي تُطرح حالياً لصالح حقوق "الشعوب الأصلية"[١٠]٠

بالتالي يجب فهم الثقافة على أنها تؤسس للاختلاف وكذلك الوحدة٠ وعلى الرغم من أن العمل الأنثروبولوجي المبكر أكد على الأبعاد المتماسكة أو "المتكاملة" للثقافة، إلا أن علماء الأنثروبولوجيا في الآونة الأخيرة بدأوا في اعتبار مثل هذه النظرة الأحادية "غير كافية بشكل واضح"٠ وذلك لأن "الثقافة ليست نظامًا مغلقًا ومتماسكًا تمامًا ولكنها تحتوي في داخلها على رسائل وصور وأفعال متعددة القيم وقابلة للجدال"٠ يُنظر إلى الثقافة الآن على أنها "موقع للاختلافات الاجتماعية والصراعات" ٠من المستحيل "تصور الهوية الثقافية بمعزل عن ساحات الصراع التي تنشأ فيها أسئلة الهوية ويتم الرد عليها بالضرورة "٠ وهذا يشير إلى أن التماسك الثقافي، مثل الاستقرار الثقافي، ظاهرة نسبية٠ فإذا لم تؤسس الثقافة إطاراً من المعاني المشتركة، فلن تتمكن من أداء الوظائف التي ننسبها إلى الثقافة٠ ومع ذلك، لا تؤدي الثقافة هذه الوظائف ببساطة من خلال غرس "الاتفاق الأساسي"٠ وبدلاً من ذلك، تخلق الثقافة معاني تسمح بإمكانية النزاع والتنافس٠وعندما يتم استدعاء

[10] **Ibid**., p. 492.

القانون لفرض "القيم الثقافية"، فإنه يُستخدم غالبًا لتعزيز جانب أو آخر من الخلاف الثقافي المستمر٠ ويمكن طرح نقطة مماثلة حول الافتراض الثالث لنموذج ديفلين، وهو أن الثقافة مفردة. يفترض ديفلين أن الاختصاص القضائي يتوافق مع مجتمع واحد يتوافق بدوره مع ثقافة واحدة٠ لكن هذا الافتراض تعسفي٠ غالبًا ما تمتد الاختصاصات القضائية القانونية إلى منطقة تضم ثقافتين أو أكثر. إن عدداً متزايداً من الدول التي تعتبر نفسها "متعددة الثقافات" في تزايد مستمر. ومن غير المنطقي أن نتصور أن القانون في مثل هذه الدول لا يعمل إلا على فرض الثقافة[١١]٠

إن التحدي الأساسي الذي تواجهه الدول المتعددة الثقافات يتلخص في كيفية تحقيق التوازن بين احترام التنوع الثقافي والحاجة إلى فرض مجموعة مميزة ومهيمنة من القيم الثقافية٠ إن الدول المتعددة الثقافات تسعى عادة إلى تصميم استراتيجيات قانونية لتنسيق العلاقة بين الثقافات المتعددة. وتتراوح مثل هذه الاستراتيجيات بين الحقوق الفردية، وحقوق المجموعات[١٢]٠

---

[11] **Ibid**., p. 492.

[١٢] يحدد البعض ثلاثة مناهج للتعامل مع المأزق بين الثقافة والحقوق : الطرح الأول، وهو الذي يطلقون عليه الحقوق مقابل الثقافة، يفترض وجود تعارض لا مفر منه بين العالمية القائمة على الحقوق والنسبية الثقافية، ولكن من عجيب المفارقات أن كلا الجانبين في هذا النقاش ـ القوميون الذين يرون التنوع الثقافي "مشكلة لابد من حلها" و"المتعددون الثقافيون" الذين يحتفون به ـ يعتبرون الفهم الجوهري للمجتمعات الثقافية على أنها محددة بوضوح ومتجانسة داخلياً أمراً مسلماً به٠ والأمر الأكثر جوهرية هو أن تأطير الحقوق والثقافة باعتبارهما متعارضين لا مفر منهما يوضح أن هذا التناقض لا يمكن تجنبه٠ إن هذا هو أحد السمات العامة للوضعية القانونية، والتي تنطلق من فرضية مفادها أن القوانين قابلة للتطبيق على نطاق عالمي، لتكتشف بعد ذلك أن المواقف الحياتية الواقعية تقاوم أي إضفاء جوهرية على الفئات الاجتماعية ٠ وفي النهج الثاني، الذي تجسد في استجابة الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية ، فإن الحق في الثقافة في حد ذاته يُعَد واحداً من تلك الحقوق العالمية التي يضمنها خطاب الحقوق٠ وهنا أيضاً، يتم تجسيد الثقافة باعتبارها "شيئاً آخر يحق للفاعل أن "يمتلكه" و"يتمتع به"" ٠ ومن عجيب المفارقات، ولكن على نحو مميز، أن المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ حددت هذا الحق بمصطلحات فردية، وليس بالإشارة إلى المجتمعات: "لكل فرد، بصفته عضواً في المجتمع ... الحق في تحقيق ... الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته والتطور الحر لشخصيته". ولقد تعرض هذا النهج أيضاً لضغوط متزايدة فيما يتصل بالاعتراف بحقوق الأقليات، والتنوع الثقافي، والمطالبات التي تتقدم بها الشعوب "الأصلية" أو تتقدم بها نيابة عنها٠ وقد تتعلق مثل هذه المطالبات بحقوق في الأرض، أو الاستقلال السياسي، أو الدين، وقد يتم التعبير عنها من حيث الثقافة، أو العرق، أو العرقية، أو العادات، أو القبيلة٠ وقد يتم الاستعانة بها أيضاً، كما في "الدفاع الثقافي" "للدفاع عن الإعفاء من القوانين الملزمة للمواطنين الآخرين... أو من أجل تفسيرات قانونية تأخذ في الاعتبار الهويات الثقافية الخاصة للمطالبين"٠وهناك جوهر مزدوج يعمل هنا: فالناشطون الثقافيون غالباً ما يضفون جوهرية على الثقافات التي يزعمون تمثيلها، وأحياناً كاستراتيجية واعية، وهذا الاتجاه يشجعه "الميول الجوهرية" للقانون نفسه ٠ **أنظر :**

Anthony Good, Cultural evidence in courts of law, Journal of the Royal Anthropological Institute , Volume 14: 2008 , p.552.

قد تتعارض قيم الأفراد الذين نشأوا في ثقافات أقلية في بعض الأحيان مع قيم ثقافة الأغلبية. وبقدر ما تتجسد قيم الأغلبية في القانون الجنائي، فقد يواجه هؤلاء الأفراد معضلة الاضطرار إلى انتهاك قيمهم الثقافية أو القانون الجنائي[١٣].

ومن هنا فهناك الكثير من الأطروحات حول التحديات التي يفرضها التنوع العرقي والديني على الدول القومية الحديثة، بما في ذلك قضايا التعليم الديني، وحقوق اللغة، وقانون الأسرة، واستيعاب الممارسات الثقافية في قواعد اللباس، والأعياد الرسمية، وما إلى ذلك٠ ولكن هناك مجال واحد مهم بشكل خاص في الحياة العامة حيث لم يتم استكشاف تحدي التنوع الثقافي بشكل كافٍ: ألا وهو القانون الجنائي٠ وفي الكتابات حول قضايا القانون الجنائي، لم يتم إيلاء أي اهتمام تقريبًا لتحدي التعددية الثقافية، ولم يتم التطرق إلا بالكاد إلى مدى "ثقافة" قواعد القانون الجنائي لصالح الأغلبية السكانية ٠

من جهة أخري ، إن القانون الجنائي مصمم لتحديد مدى إدانة المتهم وفرض العقوبة المناسبة عليه٠ وعلى هذا النحو، فإنه يجسد مجموعة من العقائد التي قد تقدم اعترافاً بالدفا ع الثقافي. وهذه العقائد "العقل المذنب" (mens rea) تشير للمتهم في الوقت الذي يرتكب فيه الأفعال التي تشكل الجريمة (actus reus). وفي هذا السياق، قد تلعب الهوية الثقافية للمتهم والبيئة الثقافية التي نشأ فيها دوراً مهماً في التأثير على الشخص ليقوم "بأفعال مدفوعة ثقافياً" يعتقد أنها مفروضة أو معتمدة ثقافياً. ويوفر الفقه المتعدد الثقافات مراجعة شاملة لما إذا كانت مثل هذه الحالة الذهنية يمكن أن تكون بمثابة عذر للإعفاء من المسؤولية الجنائية، حتى لو لم تتمكن من تبرير الأفعال نفسها[١٤]٠

ومع ذلك، يُنظر إلى القانون الجنائي باعتباره أقوى أداة في المجتمع لتنظيم السلوك، ولهذا السبب بالذات نطبق ضمانات قوية بشكل خاص لضمان تطبيق العقوبات الجنائية بطريقة عادلة وواضحة٠ إذا كانت هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن هذه المتطلبات لا يتم الوفاء بها بالطريقة التي يتعامل بها القانون الجنائي حاليًا مع القضايا المتعلقة بـ "الثقافة" و "الاختلافات الثقافية" فإن هذا بالتأكيد شيء يجب أن يلفت انتباه المنظرين والممارسين القانونيين٠ تهدف هذه المجموعة إلى البدء

---

[13] **Harvard Law Review Editors** ,The Cultural Defense in the Criminal Law, Harvard Law Review , Apr., 1986, Vol. 99, No. 6 (Apr., 1986), p. 1293.

[14] **Michael M. Karayanni**, Adjudicating Culture, Osgoode Hall Law Journal ,Volume 47, Number 2 (Summer 2009)Article 5, p.373.

في معالجة هذا الإهمال[١٥]٠ لو لم يكن الأمر كذلك، لكان من الممكن أن يحظر عاداتهم أو ممارساتهم التقليدية٠ ثانياً، هناك تساؤلات حول قواعد إسناد المسؤولية وتقييم العقوبة للأفراد الذين يزعم أنهم انتهكوا القانون، وما إذا كان ينبغي أن يكون بوسع الأفراد من الأقليات الثقافية الاستشهاد بما يمكن تسميته "الدليل الثقافي" أو "الدفاع الثقافي" كمبرر أو عذر أو تخفيف أو غير ذلك من الوسائل لتجنب المسؤولية (الكاملة)٠

التعددية الثقافية :

بالمعنى الواسع أو الحرفي، قد تعني "التعددية الثقافية" التنوع الثقافي داخل منطقة معينة، وقد تُطبق على التصنيف حسب العرق أو المجموعة العرقية أو الدين أو الوضع الريفي أو الحضري أو المهنة أو الدخل أو المستوى العام للمعيشة٠ إن مصطلح التنوع العرقي، هو مصطلح يستخدمه الدارسون في مجال العرق والهجرة والمشاكل العرقية أكثر من غيرهم من علماء الاجتماع[١٦]٠

يصر التعدديون الثقافيون على أن التعددية الثقافية جعلت الشعوب قوية وأنه لا ينبغي إجبار الجماعات المهاجرة على التضحية بتراثها الفريد٠ وبالتالي، يجب على الثقافة المهيمنة أن تتعلم من العادات والتاريخ واللغات الفريدة لجماعات المهاجرين وتساعد علي الاحتفال بها٠ لقد احتلت المعارك بين أنصار الاستيعاب والتعددية الثقافية حول ما إذا كان المجتمع يجب أن يعترف بالاختلافات الثقافية ويحترمها . وبتكرار متزايد، تجلت الاصطدامات بين المعايير الثقافية الأمريكية والأجنبية في السلوك الإجرامي للمهاجرين "غير المندمجين"٠ وقد أثار المحامون الذين يمثلون هؤلاء المتهمين ثقافة موكليهم ذاتها كدفاع عنهم[١٧]٠

---

[15] **Will Kymlicka**, Claes Lernestedt, and Matt Matravers, Introduction: Criminal Law and Cultural Diversity In Criminal Law and Cultural Diversity, Edited by Willkymlicka, Claes Lernestedt, And Matt Matravers , Oxford University Press 2014, pp.1-2.

[16] **Clyde V. Kiser**, Cultural Pluralism, The Annals of the American Academy of Political and Social Science , Mar., 1949,Vol. 262, Reappraising Our Immigration Policy (Mar., 1949), p. 117.

[17] **James J. Sing**, Culture as Sameness: Toward a Synthetic View of Provocation and Culture in the Criminal Law, The Yale Law Journal , May, 1999, Vol. 108, No. 7 (May, 1999), p.1864.

تقسيم :

نتعرض لدراسة الدفاع الثقافي أمام المحاكم الجنائية الوطنية في فصلين : الأول لدراسة الدفاع الثقافي بين المؤيدين والمعارضين ٠ والثاني للدفاع الثقافي في المحاكم الوطنية ومدي الاعتراف به كدفع قانوني ٠

الفصل الأول

الدفاع الثقافي بين المؤيدين والمعارضين

المبحث الأول

ماهية الدفاع الثقافي [١٨]

من الناحية النظرية، لا يعرف القانون أي ثقافة ولا يعترف بأي هوية٠ إن الثقافة، مثل القانون، تتشكل وتنعكس وتؤدى في مراحل مختلفة من حياة الإنسان: في الأسرة وفي أماكن العمل، والقطاع العام وفي المحادثات الخاصة، وعلى المستويات الشخصية وعلى أسس مؤسسية٠ ويتم الاهتمام بكل من الثقافة والقانون وتنفيذهما في الأحداث اليومية مثل العطلات المدرسية وطقوس الزفاف وفي الأحداث غير العادية مثل الإعدام العلني وتنصيب المسئولين ٠ ولأن المؤسسات مثل الثقافة والقانون موجودة في كل مكان، فإن وجودها وتأثيرها غالباً ما يُؤخذ على محمل الجد، أو يُعَد أمراً طبيعياً، أو يُعَد حميداً ٠ ولكن في ظروف معينة، تفقد هذه المؤسسات صفتها المسلم بها وغالباً ما تتعارض مع بعضها البعض٠ ولا يوجد مكان يكون فيه هذا التوتر أعمق من قاعة المحكمة٠ فعندما يعتمد المتهم الجنائي على ثقافته لتفسير سلوكه أو تبريره أو تبرئته ٠ أو بعبارة أخرى، لشن "دفاع ثقافي" ، فإنه يضع ثقافته تحت المجهر وغالباً في صراع مباشر مع القانون٠

فالدفاع الثقافي، هو مفهوم في القانون الجنائي يأخذ في الاعتبار الخلفية الثقافية للمتهم المنتمي إلى أقلية في ثلاث مراحل من العملية الجنائية: مرحلة تقدير الادعاء، ومرحلة المحاكمة، ومرحلة النطق بالحكم[١٩] ٠ إن "الدفاع الثقافي" في معناه العام يشير إلى مجموعة واسعة من الطرق التي قد تؤثر بها الأدلة المتعلقة بالتربية الثقافية أو الممارسات التي ينتهجها المتهم على الحكم القانوني بشأن ذنبه أو مسؤوليته٠ وعلى هذا النحو، فإن العبارة قد لا تشير فقط إلى دفاع عام

---

[١٨] يمكن العثور على أقدم استخدام لمصطلح الدفاع الثقافي في الدراسات القانونية في مقالة طالب في مجلة هارفارد للقانون عام ١٩٨٦ ٠ أنظر:

Kay L. Levine, Negotiating the Boundaries of Crime and Culture: A Sociolegal Perspective on Cultural Defense Strategies , Law & Social Inquiry , Winter, 2003, Vol. 28, No. 1 (Winter, 2003), p.40.

[19] **Anh T. Lam**, Culture As A Defense :preventing Judicial Bias Against Asian And Pacificis Landers , Asian American Pacific Islands Law Journal, Vol. 1, No. 1 (FEBRUARY 1993), pp.49-68.

منفصل يسمى "الدفاع الثقافي"، بل وأيضاً إلى المطالبات المتعلقة بالثقافة والتي قد تكون ذات صلة بموجب الدفاعات القياسية في القانون الجنائي، مثل الإكراه والاستفزاز، أو قد تكون ذات صلة إذا تم توسيع هذه الدفاعات التقليدية بطريقة ما[٢٠].

ويُعرِّف الدفاع الثقافي كذلك ، بأنه محاولة للاعتراف بالقيم والمعايير من حيث المبررات القانونية المتميزة نحو تبرئة (استبعاد الذنب) أو تخفيف ذنب المتهمين وعقابهم. وكما يري البعض، أي "فعل من قبل عضو في ثقافة أقلية، والذي يُعتبر جريمة من قبل النظام القانوني للثقافة المهيمنة[٢١]. ومع ذلك، فإن نفس الفعل، داخل المجموعة الثقافية للجاني، يتم التغاضي عنه وقبوله كسلوك طبيعي والموافقة عليه وحتى تأييده وتعزيزه في الموقف المعطى" [٢٢] ويطلق عليه أحيانًا دليل الإطار الاجتماعي أو السياق الاجتماعي، وهو يشبه إلى حد كبير دفاع الغضب الأسود في استخدامه للأدلة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ولكن هناك اختلافات كبيرة. إن دفاع الغضب الأسود هو تفسير لكيفية تأثير العنصرية الأمريكية على الأمريكيين من أصل أفريقي. وهو يحمل رسالة سياسية قوية لأنه يكشف عن البنية القمعية للحياة الاقتصادية والاجتماعية الأمريكية. من ناحية أخرى، تقدم بعض الدفاعات الثقافية تفسيرًا لكيفية تأثير الثقافة الأجنبية على شخص، عادةً مهاجر، يقيم حاليًا في أمريكا، بمقارنة عادات تلك الثقافة ومعاييرها القانونية بتلك الموجودة في الولايات المتحدة. وإلى حد أقل تواترًا ولكنه مهم، يستخدم هذا الدفاع أيضًا من قبل الشعوب الأصلية في أمريكا ومن قبل أولئك الذين ينغمسون في الثقافات غير المهيمنة في البلاد[٢٣]

---

[20] **Kent Greenawalt**, The Cultural Defense: Reflections in Light of the Model Penal Code and the Religious Freedom Restoration Act, 6 OHIO ST. J. CRIM. L. 299 (2009).p.299.

[٢١] يفرق فان برويك**Van Broeck** بين الثقافة المهيمنة وثقافة الأقلية بالقول : تُعتبر الثقافة المهيمنة الثقافة التي توفر الأساس الأيديولوجي للقانون الجزائي أو القاعدة الجزائية التي يُحاكم المتهم على أساسها. تشير ثقافة الأقلية إلى الخلفية الثقافية لمجموعة المتهم التي لا تشترك في نفس المعايير والقيم الثقافية مع الثقافة المهيمنة فيما يتعلق بقضايا معينة. تحدد القيم الثقافية التي يتم دمجها في "النظام القانوني"، وبشكل أكثر تحديدًا في قانون العقوبات، أي ثقافة يمكن اعتبارها مهيمنة. أنظر :

Jeroen Van Broeck, Cultural Defence and Culturally Motivated Crimes (Cultural Offences), European Journal of Crime,2 2001, p.5.

[22] **Ruth M. Mestre i Mestre and Sara Johnsdotter,** Court cases, cultural expertise, and "female genital mutilation" in Europe. Cultural Expertise and Socio-Legal Studies, (2019) in(studies Law, Politics, and Society.(78).p.106.

[23] **Denise Ferry**, Reason to Fear The Cultural Defense of Hooty Croy, https://freedomarchives.org/Documents/Finder/DOC44_scans/44.patrickhootycropy.reasonstofear.pdf, p.2.

إن الدفاع الثقافي هو ادعاء مفاده أنه عند تحديد الذنب أو تحديد العقوبات يتعين على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار السمات ذات الصلة بالخلفية الثقافية للمتهم، فقد يحكم القضاة الأفراد بأن الحجة غير ذات صلة بالقضايا، في حين تجد المحاكم المختلفة التي تواجه وقائع مماثلة أن الدفاع الثقافي وثيق الصلة بالقضية٠ ففي المحاكمات التي تتراوح بين القتل وإساءة معاملة الأطفال والزواج ، كثيراً ما يكون الأشخاص خارج التقاليد السائدة في المجتمع محرومين عندما يحاولون تأمين حقوقهم٠ وكما تشير بعض الأحكام القضائية ، ففي بعض الأحيان يُسمح لهم بتأكيد الدفاع الثقافي، وفي أحيان أخرى لا يُسمح لهم بذلك٠ وفي حين قد يكون الإنكار تافهاً في بعض الأحيان، فإنه في أحيان أخرى قد يروع إحساس العدالة[٢٤]٠

وإلى الحد الذي يتم فيه الاعتراف بالحق في الثقافة كمبدأ عام من حقوق الإنسان فإن هذا الحق "ينبغي" أن يعني، على أقل تقدير، أن الأفراد لديهم الحق في تقديم أدلة في المحكمة بشأن التقاليد المهمة للحفاظ على هويتهم الثقافية٠ ومع ذلك، لا ينبغي تأكيد التفسيرات من حيث ثقافة الفرد دون حدود٠ في محاولة أولية لمنع التقليل من أهمية هذه الاستراتيجية، يعرض البعض اختبار الدفاع الثقافي المكون من ثلاث نقاط لتحديد عتبة دنيا معقولة لاستدعائه:

١. هل ينتمي المتقاضي إلى المجموعة العرقية؟

٢. هل تتمتع المجموعة بتقليد مثل الذي يدعيه المتقاضي؟

٣. هل تأثر المتقاضي بهذا التقليد عندما تصرف؟[٢٥] ٠

وجدير بالذكر أن هناك مشكلة في تحديد نطاق الدفاع الثقافي ، فقبل أن تعترف المحاكم بالدفاع، يتعين عليها أولاً تحديد العوامل التي تحدد حدوده، ويتعين على هذه العوامل أن تحدد بطريقة مبدئية الظروف التي ينبغي أن ينطبق عليها الدفاع الثقافي وإلى أي مدى٠ ويمكن استخلاص بعض هذه العوامل من مبادئ العدالة الفردية والتعددية الثقافية[٢٦]٠ فالهدف الحاسم في تحديد نطاق الدفاع

---

[24] **James Donovan and John Stuart Garth** , Delimiting the Culture Defense , University of Kentucky- Law Faculty Scholarly Articles,2007, p.109.

[25] **Alison Dundes Renteln**, The Cultural Defense, Oxford University Press ,2004, p. 207.

[٢٦] ومع ذلك فإن هناك أسباباً تجعل الناس الذين يؤيدون التعددية الثقافية بشكل عام لا يؤيدون الدفاع الثقافي٠ فقد يعتقد البعض أن المجتمع ملزم باستيعاب الممارسات الثقافية للأقليات حتى عندما تفرض هذه الممارسات بعض التكاليف أو الإزعاج على المجتمع، ولكن لا يوجد التزام مماثل باستيعاب الممارسات عندما تفرض ضرراً٠ ووفقاً لهذا الرأي، قد يكون هناك التزام بتكييف مكان العمل لاستيعاب العطلات الجماعية للأقليات، أو الملابس التقليدية، أو الطعام ، أو تمويل الأنشطة الثقافية للأقليات علناً، ولكن لا يوجد التزام بالسماح للمتهمين باستحضار الثقافة كدفاع عن السلوك الذي أضر بالآخرين٠أنظر: . **Kent Greenawalt,** op.cit., p.300 .

هو تعزيز أهداف العدالة الفردية والتعددية الثقافية مع الاعتراف بالمخاوف التي تنعكس في الرغبة في القيم المشتركة٠ وتتمثل مهمة المحاكم في موازنة هذه العوامل في كل حالة من أجل الوصول إلى النطاق المناسب للدفاع الثقافي٠ ويوجه الاهتمام بالحماية الذاتية المجتمعية المحاكم إلى تقييم عوامل مثل احتمال تكرار الجريمة وخطورتها٠ وليس من الضروري ولا المرغوب فيه أن تعمل العوامل الثقافية على تبرئة المتهم تمامًا في كل حالة٠ ويمكن للعوامل الثقافية في كثير من الحالات أن تخدم بشكل أكثر ملاءمة لتقليل التهمة الموجهة إلى المتهم أو تخفيف عقوبته[٢٧] ٠

نخلص مما تقدم ، إن الدفاع الثقافي هو أحد أشكال الدفاع التي تستخدم في المحاكم المختلفة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما يعني أن كل فرد من أفراد المجتمع يجب أن يحترم ثقافته وثقافة الغير ٠ ولكن عندما يتم التشكيك في هذا الافتراض المتعلق بالتجانس، وعندما يتم دفع الثقافة إلى المقدمة، يُطلب من الجهات الفاعلة القانونية إعادة النظر في أسس القانون من أجل تحقيق العدالة الموضوعية. ورغم أن العلماء صاغوا عبارة "الدفاع الثقافي"، فإن مثل هذا الدفاع المفرد لا وجود له في بعض القوانين . بل إن هذه العبارة تشمل مجموعة متنوعة من الأساليب التي يستشهد بها المتهم بخلفيته الثقافية لتفسير أو تبرير سلوك من شأنه أن يصنفه النظام القانوني على أنه سلوك إجرامي٠

وهكذا يفهم بإن الدفاع الثقافي ينفي المسؤولية الجنائية أو يخفف منها عندما تُرتكب الأفعال في ظل اعتقاد معقول وحسن النية في ملاءمتها، استنادًا إلى التراث الثقافي أو التقاليد التي يتبناها الفاعل٠ وهو لا يختلف جوهريًا عن مراعاة القضاة لخصائص اجتماعية أخرى كالجنس والعمر والحالة النفسية٠ وبالتالي، فإن الدفاع الثقافي يعمل إما على تجنب المسؤولية الجنائية أو تخفيفها[٢٨]٠ ورغم أن الدفاع الثقافي يُنظَر إليه غالباً في هذا السياق الجنائي، فإن هناك ما يتثب أن له تطبيقات أيضاً في السياقات المدنية مثل قانون الأسرة والنزاعات حول قواعد اللباس[٢٩].

---

[27] **Harvard Law Review Editors** ,The Cultural Defense in the Criminal Law, Harvard Law Review , Apr., 1986, Vol. 99, No. 6 (Apr., 1986), pp. 1293-1311

[28] **Alison Dundes Renteln**, ´The Use and Abuse of the Cultural Defense´, p. 84.

[29] **James M. Donovan John Stuart Garth**, Delimiting the Culture Defense, Quinnipiac Law Review, Forthcoming 2007,p.8.

المبحث الثاني

الدفاع الثقافي بين المؤيدين والمعارضين

هناك نقاش عقائدي حول ما إذا كان ينبغي السماح باستخدام الأدلة الثقافية في قاعات المحاكم الجنائية، على أي أسس قانونية وفي ظل أي ظروف٠ من ناحية، نجد الذين يصرون على أن إمكانية تقديم أدلة حول الخلفية الثقافية للفرد يجب أن يتم تأسيسها رسميًا كنوع جديد من الدفاع الجنائي٠ فمن شأن هذا الدفاع الجديد أن يوازن التحيز الثقافي الموجود بالفعل في النظام القانوني، والذي يعمل بقوة لصالح أعضاء المجتمع السائد٠

في البداية ، نستطيع أن نقرر وباطمئنان أنه لا يوجد دفاعٌ رسميٌّ عن الثقافة في أي مكان، إنه مفهومٌ افتراضي، وعلى الرغم من ادعاء بعض المعلقين في بعض الحالات تطبيق دفاع الثقافة٠[٣٠] فهناك النظريات التي ترى الأفراد خاضعين لإملاءات الثقافة، دون إرادة حرة أو فاعلية، وبالتالي، أقل مسؤولية عن أفعالهم. هذه هي النظريات يُجادل مُروّجوها بأن الثقافة مُتجذرة في الأفراد، وأنه لا يُمكن القيام بأي فعل بدون معنى ثقافي ٠ وتُشكّل هذه النظرية الأساس لفكرة الدفاع الثقافي بشكل عام[٣١].

ولكن منتقديه يرفضون بشدة أي اقتراح من هذا القبيل على أساس أن منح أعضاء الأقليات الحق في معاملة ، ويزعم آخرون أن الدفاع الثقافي من شأنه أن يؤدي حتماً إلى انقسام بين المدافعين الليبراليين عن إصلاح القانون، الأمر الذي يضع دعاة التعددية الثقافية في مسار تصادمي مع الناشطات النسويات اللاتي يضغطن على المحاكم لحملها على التعامل مع العنف المنزلي بجدية٠ والواقع أن هذا النقاش حول مدى قبول الدفاع الثقافي وكيف ينبغي تناوله إجرائياً في القضية الجنائية،عند إصدار الحكم مقابل الحكم بالذنب، يتسم بقدر كبير من الاستقطاب٠

يؤكد أنصار الاعتراف بالدفاع الثقافي الرسمي أن هناك قيمتين ستُحترمان إذا تم الاعتراف بالدفاع– العدالة الفردية والتعددية الثقافية٠ وعلاوة على ذلك، قد تؤدي هذه الصراعات بين الثقافات إلى عواقب قاسية وغير عادلة على ما يبدو للمجرم الأجنبي٠ويقارن أنصار الدفاع الثقافي بدفاعات

---

[30] **Nadine Strümpel**, Searching for a Coherent Legal Approach to ´Honour Killings´ in the UK: Cultural Considerations at Court and the Potential of the Loss of Self-Control Defence, Thesis, Humboldt University Berlin , June 2015., *p. 40.*

[31] **Ibid**., pp.41,42.

أخرى تتعلق بحالة الذهن، مثل دفاع المرأة المعنفة، ودفاع المحاربين القدامى في فيتنام، ودفاعات اضطراب ما بعد الصدمة[٣٢]٠

إن المبرر الذي يؤيد الدفاع الثقافي، في رأي البعض ، يكمن في التسلسل الهرمي للسلطة الذي يوجد داخل العلاقات بين الأغلبية والأقلية٠ ذلك أن المعايير السائدة في المجتمع، والتي يتم تقييم أفعال الأعضاء الأفراد ضدها، تتشكل وفقاً للمصالح المهيمنة القائمة، أي مصالح الأغلبية٠ وبالتالي، عندما لا يعترف النظام القانوني بالدفاع الثقافي، تصبح ثقافات الأقلية أكثر تهميشًا واستبعادًا٠ و يلاحظ البعض أن: القضاة لا يدخلون المناصب العامة وهم عذارى أيديولوجيا. فهم يصعدون إلى منصة القضاء وهم يحملون في داخلهم مجموعة من القيم والمفاهيم المسبقة والآراء والتحيزات التي يتبنونها في كثير من الأحيان٠ ويتم التعبير عن هذه القيم والمفاهيم المسبقة والآراء والتحيزات بشكل ثابت في القرارات التي يتخذونها، والتي تشكل "مقدمات غير واضحة" في عملية الاستدلال القضائي٠ إن المحاكم التي تعمل تحت تأثير المثل العليا المهيمنة، من خلال فشلها في الاعتراف بالدفاع الثقافي، تعمل على ترسيخ هيمنة الأغلبية بشكل أكبر[٣٣]٠

يزعم أولئك الذين يؤيدون استخدام الدفاعات الثقافية أن وجه المجتمع يتغير بسرعة وأن النظام القانوني الجنائي يجب أن يتغير أيضًا إذا كان من المقرر أن يحقق العدالة بشكل فعال لكل من يقف أمامه٠ يزعم هؤلاء المدافعون أن الاعتراف بالدفاع الثقافي من شأنه أن يعزز غايتين مرغوبتين متسقتين مع الأهداف الأوسع للمجتمع الليبرالي والقانون الجنائي: (١) تحقيق العدالة الفردية للمتهم؛ إن الدفاع الثقافي لا يفرض أي اعتبارات ثقافية، بل يفرض على المجتمع أن يحترم هذه الاعتبارات، (٢) الالتزام بالتعددية الثقافية.

يرد منتقدو الدفاع الثقافي باتهامهم بأن مصالح المجتمع في الحفاظ على النظام وتكوين الروابط بين الناس من خلال فرض مجموعة مشتركة من القيم الثقافية تعمل على إعاقة الاعتراف بالدفاع الثقافي٠فضلاً عن ذلك، ففي أحدث هجوم جدير بالملاحظة على الدفاع الثقافي٠ ويزعم البعض : أولاً أن التعددية الثقافية لابد وأن تتراجع إلى مرتبة أدنى من مصالح الضحايا والضحايا

---

[32] **Taryn F. Goldste**in, Cultural Conflicts in Court: Should the American Criminal Justice System Formally Recognize A "Cultural Defense"? Dickinson Law Review,V.99, (94-1995) p.134.

[٣٣] **أنظر عن القيم الشخصية في :**

Rachel Cahill-O'Callaghan , The Influence of Personal Values on Legal Judgments , Thesis- Cardiff University 2015, pp.114seq.

المحتملين للأعمال الإجرامية التي يرتكبها "المتهمون الثقافيون"٠ "تتضمن هذه المصالح الحق في "الحصول على الحماية والإغاثة من خلال تطبيق غير تمييزي للقانون الجنائي" ٠ وعلى هذا الأساس، فإن الدفاع الثقافي، في حين أنه يعزز ظاهريًا العدالة الفردية للمتهم من ثقافة أجنبية، يقيد حقوق النساء والأطفال المهاجرين الذين غالبًا ما يكونون ضحايا للجرائم ""الثقافية ٠ ويواصل كولمان القول في نفس الوقت بأن السماح للأدلة الثقافية بأن تكون حاسمة يؤدي أيضًا إلى بناء مبدأ دفاع كامل غير متاح للمثليين[٣٤] ٠

من جهة أخري ، فإن المعارضين يزعمون بإن الإقرار القانوني من قِبَل المحاكم الأمريكية بالعنف ضد المرأة باعتباره ممارسة "ثقافية" مفترضة، كما حدث في قضية دونج لو تشين ،هو نتيجة مباشرة لفشل هذه المحاكم في النظر في التمايز الاجتماعي السياسي الداخلي والصراعات المستمرة على السلطة داخل الأقليات٠ وبالتالي فإن التوتر الواضح بين التعددية الثقافية والنسوية يمكن إرجاعه إلى ممارسات التمثيل غير المشكوك فيها التأني ينتهجها الممارسون القانونيون٠ ولابد وأن نفهم هذه الانتقادات على أنها مجرد تبريرات للعنف ضد المرأة٠ في سياق المخاوف الأوسع نطاقًا بشأن كيفية تمثيل الثقافات الأقلية في خطاب الدفاع الثقافي، والتشويه الجماعي والنمطية التي تخضع لها، والطريقة التي يتم بها محو وكالة الأعضاء الأفراد، والتي وفقًا للبعض هي قضايا أكثر إلحاحًا بكثير من النتائج القانونية الفعلية لاستخدام الأدلة الثقافية[٣٥]٠ تثير مسألة تمثيل الآخرين الثقافيين بدورها قضية الهيمنة العالمية لكل من النظام القانوني والثقافة السائدة التي يتم تضمينها فيها٠ في هذه المرحلة، يبدو أننا نواجه مفارقة مثيرة للاهتمام٠ على الرغم من حقيقة أن مفاهيم الثقافة تُستخدم فقط لوصف وتفسير الجرائم التي يرتكبها أعضاء الأقليات العرقية ، يبدو أن الدفاع الثقافي يعمل حصريًا عندما يتردد صداه مع التوقعات الثقافية السائدة[٣٦] ٠

---

[34] **James J. Sing**, op.cit., p.1847.

[٣٥]تذهب أنا فيليبس إلي : أن الخطاب العام حول التعددية الثقافية يؤدي إلى مزيد من عدم اليقين بين رجال الشرطة أو العاملين الاجتماعيين حول متى يكون التدخل مشروعًا، ولكن قبل استخدام هذا لتشويه سمعة سياسات التعددية الثقافية، يجب أن يكون مدعومًا بأدلة غير قصصية حول عدد الأشخاص الذين يصبحون غير قادرين على التصرف ومدى الانتهاكات التي لا يتم التحكم فيها٠ كما يجب النظر إلى هذا جنبًا إلى جنب مع الأسباب المقنعة التي تجعل الوكالات العامة، المنخرطة في تقديم الخدمات، بحاجة إلى التعامل مع المواطنين في تنوعهم المعقد، بدلاً من الانخراط من خلال الأفكار المسبقة الضيقة المستمدة من واحدة فقط من المجموعات المكونة للمجتمع٠

Ann Phillips, op.cit., p.74.

[36] **Sigurd D'hondt**, The Cultural Defense as Courtroom Drama: The Enactment of Identity, Sameness, and Difference in Criminal Trial Discourse, Law & Social Inquiry , Winter, 2010, Vol. 35, No. 1 (Winter, 2010), p.68.

ورغم إن معارضي الدفاع الثقافي الرسمي يؤيدون المبدأ القانوني الجنائي الراسخ القائل بأن "الجهل بالقانون ليس عذراً"[٣٧]. فإنهم يزعمون أن الدفاعات التقليدية في القانون الجنائي لا تزال متاحة للمتهمين المهاجرين. وهناك عواقب ضارة محتملة للنظام القانوني الأمريكي لأن السماح بالدفاع يعزز سياسة غير عادلة تجاه الأغلبية التي لا يتوفر لها الدفاع، كما ينتهك الدفاع مبادئ الشرعية. وهناك مشاكل أخرى في تحديد نطاق الدفاع الثقافي. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد المعارضون أن الاعتراف بالدفاع الثقافي من شأنه أن يتسامح في جوهره بل ويشجع على العنف ضد المرأة الذي يمارس في جميع أنحاء العالم[٣٨] .

ووفقًا للبعض ، فإن الانتقادات الرئيسية ضد الدفاع الثقافي تدور حول أربع قضايا: (١) إنه يهدد بتقويض العالمية القانونية من خلال رفع العضوية الثقافية فوق الاعتبارات الأخرى. الأسباب التي تجعل الاختلاف الثقافي يبرر شكلاً مقبولاً من أشكال الجهل بالقانون ؛ (٢) إنها ستعرض حقوق النساء للخطر، اللاتي يملن إلى أن يكن ضحايا لمثل هذه الجرائم. إن الدفوع الثقافية، بغض النظر عما إذا كان المتهم رجلاً أم امرأة، تعزز الممارسات الثقافية الأبوية التي لا ينبغي أن تتلقى أي دعم مؤسسي. وقد تعرضت الدفوع الثقافية لانتقادات بسبب قدرتها على التغاضي عن العنف ضد المرأة؛ (٣) إنها تصلح لتمثيلات نمطية للأشخاص غير الغربيين، باعتبارهم ضحايا لثقافتهم؛ و(٤) يمكن أن تؤدي إلى استخدام الثقافة كوسيلة دفاع بشكل انتهازي[٣٩].

وبخصوص أنه يُهدد بتقويض عالمية القانون. هذا ليس لأنه يسمح بمراعاة الظروف الفردية عند إصدار الأحكام (وهذا بحد ذاته ليس مثيرًا للجدل)، بل لأنه في تطبيقه الأوسع، يُهدد برفع العضوية الثقافية فوق الاعتبارات الأخرى. فالجهل بالقانون، على سبيل المثال، لا يُقبل عادةً كدفاع مشروع. فلماذا إذن يُعترف بالجهل الناجم عن الاختلاف الثقافي، أو الهجرة الحديثة نسبيًا للمتهم،

---

[٣٧] لعلّ أشهر قاعدة في القانون الجنائي هي أن "الجهل بالقانون ليس عذرًا". ويكمن المنطق التقليدي وراء هذه القاعدة في أن الاعتراف بالجهل كدفاع عن النشاط الإجرامي من شأنه أن يضع معرفة المتهم بالقانون، أو عدم معرفته، فوق القانون في تحديد ما يمكنه فعله أو لا يمكنه فعله. أنظر :
Julia P. Sams , The Availability Of The " Cultural Defense , As An Excuse For Criminal Law, 16 Ga. J. Int'l & Compar. L. 335 (1986)., p.335.

[38] **Ibid.,** p.144.

[39] **Ruth M. Mestre i Mestre and Sara Johnsdotter,** op.cit., p. 106.

كعامل بارز؟ وماذا عن الجماعات الأخرى التي قد يختلف تصورها للجريمة عن تصور المجتمع الأوسع، ولكن في حالتهم لأسباب سياسية لا ثقافية؟[٤٠].

من جانب أخر ، يُمكن للدفاع الثقافي أن يُؤدّي إلى دفاعاتٍ انتهازية. فالادعاءات حول ما هو طبيعي داخل جماعةٍ ثقافيةٍ مُعينةٍ مُعقّدةٌ بشكلٍ ملحوظ.فقد يُدّعى بممارسةٌ ثقافيةٌ بعد أن يكون قد طالَ الاعتراضُ عليها أو التخلي عنها من قِبَل أعضاءٍ آخرين في الجماعة؛ وقد يُعيد الأفراد الذين تبنوا إلى حدٍّ كبيرٍ ممارساتِ وتقاليدَ الثقافةِ المحيطةِ بهم "اكتشافَ" الولاءِ لثقافةٍ مُختلفةٍ لأنَّ ذلك يخدم مصالحهم الآنية . في المحاكم المدنية، على سبيل المثال، قد تكون هناك حوافز مالية قوية للتماهي مع تقاليد قانونية مختلفة عندما يوفر ذلك تسويات ميراث أو طلاق أكثر ملاءمة[٤١].

ويزعم منتقدو التعددية الثقافية بشكل عام أن هذا يشجع المجتمع على غض الطرف عن الانتهاكات التي تتعرض لها النساء [٤٢]والأطفال. ويقولون إن المخاوف بشأن الحساسية الثقافية تشل العاملين الاجتماعيين وضباط الشرطة وحتى القضاة، الذين يشعرون بأن محاسبة أفراد من مجموعة ثقافية واحدة على سلوك يعتبره أفراد من مجموعة ثقافية أخرى أمر يشبه الإمبريالية الثقافية. وعندما يُطلَب منهم إظهار الاحترام لثقافة الآخرين ولكنهم غير متأكدين مما يستلزمه هذا، يقررون عدم فعل أي شيء. ونتيجة لهذا، يُقال إن النساء والأطفال لا يتمتعون بالحماية الكافية ضد الاعتداء الجسدي أو الجنسي. ويفلت الآباء الذين يضربون أطفالهم من العقاب لأنهم يعتقدون أنهم يفعلون ما تعتبره ثقافتهم طبيعياً كوسيلة للتأديب، ويفلت الرجال الذين يمارسون الجنس مع فتيات قاصرات من العقاب لأنهم يُقال إنهم يتبعون ما كان منذ فترة طويلة معايير ثقافتهم، وهكذا ، فإن الرجال الذين يقتلون

---

[40] **Anne Phillips,** When culture means gender: issues of cultural defence in the English courts. Modern law review, 66(2003) (4)p. 6.

[٤١] علي سبيل المثال : ففي قضية الطلاق "علي ضد علي" (١٩٦٥)، على سبيل المثال، سجل القاضي "انطباعه القوي" بأن الزوج اختار طلب الطلاق بموجب القانون الإنجليزي لأنه كان سيضطر إلى سداد دين مهر مؤجل قدره ٥٠,٠٠٠ روبية لو نطق بالطلاق في الهند . أنظر : **Anne Phillips,** op.cit.p. 7. F.n.15.

[٤٢] تعد هذه الحجة نسوية في الأساس ، وتذهب إلي أن الثقافات تعمل للحفاظ على سلطة الذكور: "إنّ من أهداف معظم الثقافات الرئيسية سيطرة الرجال على النساء". إذا كان الأمر كذلك، فإنّ السماح بالتقاليد الثقافية كعنصر مشروع في الدفاع الجنائي يُمكن القول إنّه يُشجع ويُؤسّس الممارسات الأبوية. تشمل أنواع القضايا التي عُرضت في المحاكم البريطانية قضايا اتُهم فيها رجال بممارسة الجنس مع فتيات قاصر، وصوّروا ذلك على أنّه أكثر "طبيعية" في سياق بلدانهم الأصلية؛ أو قضايا اتُهموا فيها بقتل أحد أفراد أسرهم، وأشاروا إلى خلفيتهم الثقافية لشرح العار الذي لحق بالأسرة بسبب الاغتصاب الجنسي. **Ibid**.,p. 8.

زوجاتهم الخائنات يحصلون على أحكام مخففة لأنهم قادرون على تصوير الخيانة على أنها مهينة بشكل خاص لرجل من ثقافتهم، ويزعمون أن هذا يجعلهم أكثر عرضة للانفجار في العنف من الرجال الآخرين٠ ووفقاً للمنتقدين، فإن التعددية الثقافية عززت النسبية الثقافية التي لم تعد قادرة على التمييز بين الصواب والخطأ، وتعمل الثقافة كسبب للتقاعس العام وذريعة للسلوك غير الأخلاقي[٤٣]٠

وعلى النقيض من هذا النهج السائد، يقترح العديد من المساهمين أن الهيئات التشريعية والمحاكم يجب أن تكون في الواقع أكثر استيعابًا للدفاع الثقافي٠ وقد تم طرح مبررين رئيسيين لصالح هذا النهج٠ يتناول المبرر الأول الحالة الذهنية الذاتية للفرد عندما يتصرف وفقًا لفهمه الثقافي. إن هذا التبرير يستند إلى فكرة مفادها أن النشأة داخل مجتمع ما تؤدي إلى "التثاقف [الذي] يشكل تصورات الأفراد ويؤثر على أفعالهم"٠ ونتيجة لهذا فإن السعي إلى تحقيق العدالة الفردية، كما يجسدها القانون الجنائي على وجه الخصوص، يتطلب الاعتراف بالدفاع الثقافي. ووفقاً للبعض، فإن "أخذ الخلفية الثقافية للشخص في الاعتبار لا يختلف في الأساس عن أخذ القضاة في الاعتبار سمات اجتماعية أخرى مثل الجنس والعمر والحالة العقلية"٠ وتتردد هذه الحجة مع التعددية الثقافية الليبرالية، وخاصة مفهوم تبرير حقوق المجموعة على أساس خدمة الاستقلال الفردي٠ وتفترض التعددية الثقافية الليبرالية أن الأفراد بسبب هويتهم كأفراد يحتاجون إلى التكيف القائم على المجموعة٠ وبشكل أكثر تحديداً، ولأن الأفراد مندمجون في ثقافتهم إلى الحد الذي تصبح فيه جزءاً مما يحددهم كأشخاص، فإن التعددية الثقافية الليبرالية تسعى إلى حماية الثقافة من أجل حماية الأفراد أنفسهم[٤٤]٠

إن الصعوبة السياسية والقانونية الأكثر وضوحاً التي يفرضها احتمال الدفاع الثقافي هي ببساطة صعوبة القانون الموحد الذي ينطبق على الجميع مقابل بلقنة (التجزئة أو التفتت الأثنيي) النظام القانوني الذي قد ينجم عن السماح بدفاعات مختلفة للأشخاص من خلفيات مختلفة٠ وفي إطار الأيديولوجية الواسعة لوجهات النظر الاستيعابية، ينظر العديد من الأمريكيين إلى الاختلافات الثقافية على أنها مثيرة للانقسام بطبيعتها، بل باعتبارها "خرقًا للميثاق الاجتماعي"[٤٥]٠

---

[43] **Ann Phillips** , Multiculturalism without Culture, Princton University Press 2007, p.73.

[44] **Michael M. Karayanni**, op.cit., p.375.

[45] **Lawrence Rosen ,**The Judgment of Culture **,**Cultural Assumptions in American Law, Routledge2018, p.21.

الفصل الثاني
الدفاع الثقافي
في المحاكم الوطنية المختلفة

يشير مصطلح "الدفاع الثقافي" على نطاق واسع إلى القضاة الذين يأخذون في الاعتبار الخلفية الثقافية للمتقاضين في التعامل مع القضايا المعروضة عليهم، ويُثار عادةً في القضايا الجنائية٠ وفي حين يُستخدم غالبًا في قضايا القتل، فإنه يُثار الدفاع أيضًا في الملاحقات الجنائية لجرائم مثل "القسوة على الحيوان، والحرق العمد، والرشوة، والصيد خارج المواسم، وجرائم المخدرات، [و] الاعتداء الجنسي"٠ كما يُثار الدفاع الثقافي في جميع مراحل الإجراءات القانونية، مثل الاعتقال، والملاحقة القضائية، والمساومة على الإقرار بالذنب، والدفاع، والحكم ٠

إن الدفاع الثقافي هو أحد الحجج الرئيسية التي يستخدمها محامو الدفاع لإثبات المسؤولية عن أفعال المتهم والتأثير الذي يتركه خلفية المتهم على أفعاله٠ وبناءً على هذه الأسس المنطقية، يثير محامو الدفاع عادةً الدفاع الثقافي في خمسة مجالات واسعة من الحكم: "السلوك الإجرامي المقبول أو المتوقع في ثقافة المتهم"، و"الدافع الثقافي الأقوى للجريمة"، و"العقوبة الإضافية من مجتمع المتهم"، و"عواقب الهجرة"، و"السلوك غير المعتاد للمتهم عند النطق بالحكم" ٠ وتُثار هذه الأنواع من الحجج كدفاع مستقل في محاولة للحصول على البراءة وكعامل مخفف في الحكم ٠ ويدور الكثير من النقاش حول "السلوك الإجرامي المقبول أو المتوقع في ثقافة المتهم" حول مفاهيم الشرف والعار في الثقافة الآسيوية التقليدية والتأثير الذي تخلفه هذه المفاهيم على دوافع المتهم[٤٦]٠

وتقوم استراتيجيات الدفاع الثقافي علي أن المدعى عليه، وهو عادةً من الشعوب الأصلية أو المهاجرين ، تصرف وفقًا لإملاءات "ثقافته"، وبالتالي يستحق التساهل" أو أنه غير مذنب بالجريمة التي تزعمها الدولة٠ إن المتهم عندما يشرح سلوكه على أسس ثقافية يأمل في الحصول على بعض الفوائد من المحكمة أو من هيئة الادعاء، بما في ذلك تخفيف العقوبة، أو تخفيف التهم، أو إسقاط التهم تماماً٠ وفي حين ناقش فقهاء القانون المزايا والأعباء العقائدية المترتبة على استخدام الثقافة كوسيلة للدفاع، فإننا نركز علي شرح الكيفية التي تم بها دمج الثقافة فعلياً من قبل المحاكم الجنائية في الولايات المتحدة وغيرها وتقديم إطار للتعامل مع القضايا المستقبلية٠

---

46 Elizabeth Martin, All Men Are (or Should Be) Created Equal: An Argument Against the Use of the Cultural Defense in a Post-Booker World, William & Mary Bill of Rights Journal ,Volume 15 (2006-2007)Issue 4 Article 8April 2007,p. 1307.

من خلال فحص القضايا ذات الصلة، فإن المتهمين يستخدمون الثقافة بإحدى ثلاث طرق أساسية: لتوفير دافع غير إجرامي لما يبدو خلاف ذلك سلوكًا إجراميًا (السبب الثقافي)، أو لتقديم تفسير قائم على الثقافة للتسامح مع السلوك الذي ينتهك بوضوح القانون الجنائي (التسامح الثقافي)، أو لشرح متطلبات ثقافية معينة فرضت السلوك الإجرامي في الظروف المعنية (المتطلب الثقافي). لتوضيح الحجج الثقافية نقدم أمثلة لقضايا جنائية فعلية تم فيها تقديم أحد هذه الادعاءات الثقافية أو الأخرى، فإن استراتيجية التسامح الثقافي تعترف بنية إيذاء الضحية وبالتالي تسعى بشكل غير لائق إلى زيادة التسامح مع العنف المتعمد ضد الفئات الضعيفة٠

وهكذا ، فحتي يُخفف الدفاع الثقافي من المسؤولية الجنائية، يجب إثبات أن الثقافة هي التي أمرت بفعل المُدعى عليه، وليس مجرد تفسير له ٠ لذلك، يجب الأخذ برأي داخلي أو صارم في المقام الأول، وأن يكون هناك قدر من الحتمية الثقافية كفرضية للدفاع الثقافي٠ يجادل البعض بأنه لكي يكون الدفاع الثقافي قابلاً للتطبيق، يجب أولاً التحقق مما إذا كان المدعى عليه قادرًا على التصرف خارج إطاره الثقافي، أي مدى رسوخ ثقافته فيه ٠لذلك، يجب النظر في عدة جوانب: درجة اندماج المدعى عليه، وما إذا كان سلوكه متوافقًا مع المعتقدات السائدة في مجتمعه[٤٧]٠

وفي هذه المرحلة، قد يكون من المفيد أولًا ، مراجعة بعض التجارب الخاصة بالدفاع الثقافي في نظم قانونية مختلفة ٠

ففي ضوء التزام كندا العام بالتعددية الثقافية، نشرت وزارة العدل ورقة استشارية في عام ١٩٩٤ اقترحت، من بين أمور أخرى، إضافة الدفاع الثقافي إلى الجزء العام من القانون الجنائي الكندي ٠ ووفقاً للاقتراح، فإن الشخص "سيُبرأ من التهمة الموجهة إليه عن سلوك كان ليُعَد إجرامياً لولا تصرفه وفقاً لعاداته أو معتقداته"٠ لم تنجح هذه المبادرة بسبب معارضة جماعات المصالح المختلفة، فضلاً عن معارضة مجلس العموم على أساس أن الاعتراف بالدفاع الثقافي من شأنه أن يقوض الحقوق الفردية الأساسية : مثل الحق العام في المساواة المكفول بموجب الميثاق الكندي للحقوق والحريات[٤٨]٠

تجربة أخري في إسبانيا ، حيث كانت الفكرة السائدة هي أن المجموعات ذات الهويات الثقافية المختلفة موجودة في إطار الأمة الإسبانية، ولها لغتها الخاصة ومؤسساتها السياسية والعديد من أنواع

---

[47] **Kay L.Levine**, "Negotiating the Boundaries of Crime and Culture: A Sociological Perspective on Cultural Defense Strategies." Law and Social Inquiry (2003), p.48.
[48] **Michael M Karaynni**, Adjudicating Culture, Osgoode Hall Law , V.47.No.2,2009, p. 374.

الرموز الثقافية المميزة٠ على المستوى الخارجي، فإن القضية الكبرى هي أن إسبانيا، التي كانت تقليديًا بلدًا للمهاجرين، شهدت تدفقًا كبيرًا من المهاجرين الذين اجتذبتهم عضويتها في الاتحاد الأوروبي٠ هاتان النقطتان مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا بالحقيقة المهمة المتمثلة في أن إسبانيا لديها هويات ثقافية مختلفة، ولديها لغتها الخاصة ومؤسساتها السياسية والعديد من أنواع الرموز الثقافية المميزة [٤٩]٠

منذ التحول الديمقراطي للبلاد الذي بدأ في أواخر سبعينيات القرن الماضي بعد انتهاء ما يقرب من أربعة عقود من الدكتاتورية الفاشية، شهدت إسبانيا تطورات سريعة للغاية٠ ففيما يسمي البعد الداخلي والخارجي، تُعدّ التعددية الثقافية نتيجةً لتحولات حديثة العهد في البلاد٠ ويجب التأكيد على هذه النقطة بشكل خاص في حالة الهجرة٠ ففي إدارة قضية الهجرة، تتخلف إسبانيا كثيرًا عن العديد من الدول الأوروبية الأخرى التي كانت تستقبل المهاجرين لسنوات عديدة٠ ويمثل التعارض بين البطء الشديد في تطبيق العدالة والتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاجتماعية موضوعًا مثيرًا للاهتمام لدراسة القانونيين وعلماء الأنثروبولوجيا٠

وفي مواجهة هذه المشكلة الحساسة، لم يتبنَّ المشرع الإسباني نهجًا إبداعيًا من شأنه أن يمنح القضاة أدوات فعّالة للتعامل مع التغيرات الخاصة في المجتمع٠ وقد سُنّت تشريعات إسبانية لتنظيم بعض جوانب التعددية الثقافية، ولكن بطريقة محافظة٠ ينطبق هذا بشكل خاص على النظام الأساسي لحقوق الأجانب المعتمد عام ٢٠٠٠ (قانون الأجانب ٨/٢٠٠٠)٠ تنص المادة ٣.٢ على أن الحقوق الأساسية "للأجانب" تُفسر وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية في إسبانيا٠ لا يمكن الادعاء بأن المعتقدات الدينية والثقافية تبرر أفعالًا تتعارض مع تلك المعايير ٠ تحظر الفقرة الثانية تقديم حجة ثقافية في الدفاع عندما يتعلق الأمر بالحقوق الأساسية للأجانب٠ هذه طريقة غير ملائمة لتفسير الحق في عدم التمييز والحق في محاكمة عادلة وحرية المعتقد الديني٠ لا يبدو أن التفسير المقدم في المادة ٣.٢ ينتج فهمًا عادلًا لتلك الحقوق الأساسية٠

ويعتقد أن هذا الحظر على إثارة الحجج الثقافية أو الدينية في إطار قضائي، استنادًا إلى قانون، يجب أن يُعامل على أنه انتهاك للمواد ١٤ و٦ و٩ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان٠

---

[49] **Barbra Truffin And Cesar Arjona** ,The Cultural Defence in Spain, in in , Multicultural Jurisprudence-Comparative Perspectives on the Cultural Defense Edited by Marie-Claire Foblets and Alison Dundes Renteln, Oxford And Portland Oregon 2009, pp.89-90.

وقد أُثير عذر "pasión" (حالة العاطفة) في قضية جرائم الشرف التي شملت الغجر. حيث يسمح القانون بتخفيف المسؤولية إذا كان الجاني قد "تصرف تحت أسباب أو حوافز قوية لدرجة أنها أدت إلى انفجار غضب أو تعتيم أو حالة أخرى من العاطفة" ٠ في عام ١٩٩٥، راجعت المحكمة العليا هذه الحجة في قضية قتل انتقامي بين عائلات الروما، كان الضحية شقيقًا لرجل متهم بالقتل٠ قُتل الضحية عند فتح باب منزل الأسرة، بعد تلقيه تهديدات مستمرة خلال الشهر السابق٠ لم تؤد جريمة القتل الأولى إلى عقوبة قضائية، لكن العناصر المشار إليها في الحكم لا تسمح لنا باستنتاج ما إذا كان ذلك بسبب عدم الإبلاغ عن القاتل الأول وقد رفضت المحكمة العليا هذه الحجة، مشيرة إلى أن العاطفة التي استشهد بها في المادة ٢١.٣ تعني دائماً فترة قصيرة للغاية من الزمن بين تغير الحالة العقلية والفعل[٥٠] ٠

وقد قضت المحكمة بأن "قتل شقيق المتهم بعنف قبل شهر لا يمكن اعتباره عاملاً ذا صلة بإطلاق العنان للعاطفة الإجرامية قيد النظر٠ وذلك لأن الغضب والتعتيم لا يمكن أن يعملا إلا في فترة زمنية قصيرة للغاية٠ وكما قلنا من قبل، لا ينبغي أن يكون هناك وقت لإعادة النظر أو التبرير أو التأمل"٠

وباتباع هذا النهج، لا ينبغي أن يُنظر إلى الدوافع الثقافية على أنها تفي بشرط قانوني للعاطفة. ومع ذلك، فإن هذا الحكم يعطي تفسيراً غامضاً للدافع الثقافي الواضح٠ لا يعتبر الانتقام سلوكاً عقلانياً، ولكنه لا ينبع من العاطفة أيضاً بسبب التسلسل الزمني للفعل٠ فهو يقف بين الاثنين لأنه لا ينبع بشكل صارم من "العاطفة" أو "العقل"٠

في حالة أخرى، تم رفض عذر العاطفة ، حيث وقعت جريمتا قتل في منزل عائلة من الغجر٠ كانت النتيجة المأساوية لاجتماع بين عائلتين حول هروب ابنة بالغة مع عشيقها٠ التقت العائلتان في منزل والد الفتاة تحت رعاية وسيطين٠ اندلعت انتفاضة بين الأسر عندما أعلن الأب، ملمحًا إلى عادات الإدمان لدى الخطيب، أنه يريد التفكير في الموضوع بشكل أعمق، وخلال هذه الفترة يجب أن تنتظر ابنته في منزله٠ ويبدو أن الأسرة الأخرى قد اتخذت خطوة لمغادرة المنزل مع الفتاة٠ في تلك اللحظة، أطلق شقيق الفتاة النار على عم الخطيب ٠حاول الدفاع إثبات الظروف المخففة المتمثلة في "حالة العاطفة"٠ وقد رفضت محكمة الاستئناف هذه الحجة٠ وذكرت: "لم يتم إثبات الظروف المخففة للمادة ٢١-٣ ٠ "إن النزاع حول ما إذا كانت الابنة ستبقى أو تغادر مع الأسرة الأخرى لا يمكن اعتباره متسامياً بما يكفي لإحداث الغضب أو التعتيم أو أي حالة أخرى من العاطفة

[50] **Ibid.,** p. 98.

التي كانت ستدفعهم إلى التصرف على هذا النحو. وعلاوة على ذلك، كانت الابنة بالغة وقررت بنفسها مغادرة منزل والدها على أساس طوعي" ٠لقد اتبعت المحكمة العليا ، محكمة بلد الوليد، في هذه النقطة، ولكن بعقل أكثر تأهيلاً ٠وقد زعم الدفاع أن الأمر مبرر ثقافياً. "ما هو معتاد في أي أسرة، ليس في الأسر العرقية ٠ لديهم عاداتهم ومعايير سلوكهم الخاصة٠ وفي هذه القضية، تم انتهاك هذه المعايير بوضوح٠ وهذا هو السبب وراء عقد اجتماع مع الوسطاء لتسوية وضع الابنة، حتى لو كانت بالغة بحلول ذلك الوقت"٠ ووصف الدفاع نهاية الاجتماع حيث "استفزت أسرة الضحايا للغاية بسحب الابنة من مسكن الأب"٠وقد أشارت المحكمة العليا إلى هناك "أسباب مختلفة لرفض الدوافع"٠ "أولاً وقبل كل شيء، ومع كل الاحترام الواجب لعادات العائلات العرقية ، ينبغي التأكيد على أن جميعهم منغمسون في مجتمع ومناخ اجتماعي حيث تعتبر مثل هذه المواقف طبيعية"٠ ثم أشارت المحكمة إلى أولوية النص الدستوري على عدم التمييز على أي سلوك أو موقف متجذر في العادات الأجداد٠

تم التذرع بحجة "العاطفة" نفسها في قضية انتقام أخرى٠ انتقم رجل من الروما من الرجال الذين اعتدوا على زوجته وابنه٠ رفضت محكمة أفيلا صياغتها، لكنها وافقت على ذلك٠ قدمت سببًا "مشابهًا" استنادًا إلى المادة ٢١.٨، وقدرتها على تخفيف مسؤولية المتهم٠ وجد القضاة في وقائع القضية بعض الظروف المخففة المماثلة المتمثلة في "ضعف المستوى التعليمي للمتهم"[٥١]٠

رفضت المحكمة رفضًا قاطعًا قبول "أن مجرد الانتماء إلى جماعة عرقية أو ثقافة أو دين مختلف عن الأغلبية من شأنه أن يُنشئ في حد ذاته ظرفًا يُجيز معاملة شخص ارتكب جريمة جنائية معاملةً تمييزية". أشارت المحكمة إلى مبادئ الشرعية والمساواة في القانون الجنائي، وإلى الالتزام المدني بالتكيف مع قواعد العيش المشترك. لكنها أضافت أن "التكيف مع القيم الدستورية المشتركة للدولة الإسبانية لا يتيسر فقط من خلال الانغماس في المجتمع، بل أيضًا من خلال التغييرات في المستويات الثقافية والفكرية للشخص المُنخرط"٠

وفي أستراليا ، وفي إحدى الحالات، طعن أحد السكان الأصليين زوجته لارتكابها الزنا، وهي ممارسة كان قانون قبيلته يتسامح معها٠ حُكم عليه بالسجن لمدة سنة في السجن بتهمة القتل غير العمد، لكن القاضي حكم بأنه سيحصل على إفراج مبكر إذا كان للسجن تأثير سلبي عليه٠ وقد استعان القاضي بساحر قبلي لقياس مدي التأثير علي المتهم [٥٢]٠

---

[51] **Ibid**., p. 101.
[52] **Julia P. Sams** , op.cit., p.341, f.n.41.

وفي نيوزيلندا، عرضت بعض القضايا التي تتضمن بعض العناصر الثقافية علي المحاكم التي تباينت مواقفها من الدفاع الثقافي ٠علي سبيل المثال : كانت وانج Wang امرأة مهاجرة صينية قتلت زوجها لي LI أثناء نومه تحت تأثير الخمر ٠ في وقت سابق من تلك الليلة، هدد السيد لي السيدة وانج بأنه سيقتلها هي وشقيقتها التي كانت تعيش معهما ٠ كما هدد بابتزاز شقيقة أخرى، كانت تعيش في هونغ كونج، خلال محادثة هاتفية غاضبة مع تلك الشقيقة٠ اتُهمت السيدة وانج بالقتل، لكنها أُدينت بالقتل غير العمد بعد أن اعتمدت بنجاح على دفاع جزئي بالاستفزاز ٠ حُكم عليها بالسجن خمس سنوات٠ استأنفت السيدة وانج كلاً من الإدانة والحكم٠ كان السبب الوحيد للاستئناف ضد الإدانة هو أن قاضي المحاكمة أخطأ قانونًا برفضه عرض الدفاع عن النفس على هيئة المحلفين٠

نص القانون علي الدفاع عن النفس باعتباره دفاعا قانونيا، في المادة ٤٨ من قانون الجرائم لعام ١٩٦١ (نيوزلندا): "لكل شخص الحق في استخدام القوة، دفاعًا عن نفسه أو عن غيره، بما يراه معقولًا في الظروف التي يعتقد أنها موجودة"٠ يتضمن الدفاع اختبارًا ذاتيًا ("الظروف التي يعتقد أنها موجودة") واختبارًا موضوعيًا ("القوة التي يراها معقولة في استخدامها")٠ وافقت محكمة الاستئناف على حكم قاضي المحاكمة وأسبابه٠ وبتطبيق المبادئ الواردة في بعض القضايا المماثلة ، لاحظت المحكمة أنه من حق القاضي أن يقرر ما إذا كان ينبغي عرض الدفاع عن النفس على هيئة المحلفين، وأنه ينبغي ترك الأمر لهيئة المحلفين للنظر فيه، "ما لم يكن من المستحيل على هيئة المحلفين أن تستوعب شكًا معقولاً في أن المتهم قد تصرف دفاعًا عن نفسه أو عن غيره وفقًا لأحكام المادة ٤٨"٠ واتفقت المحكمة مع تقييم القاضي بأنه "سيكون من المستحيل على هيئة المحلفين أن تستوعب شك معقول في هذه النقطة"، قائلةً: "نحن مقتنعون بأنه لا يوجد شخص عاقل عادي يعرف نوع الرجل الذي كان عليه الزوج وتهديداته لزوجته وأخته، وابتزازه لعائلتها، وهو أعزل وفي نوم مخمور، ويعتقد أنه من الضروري قتله"٠

ومع ذلك، بعد أن حددت الظروف كما اعتقدت أنها كذلك (الجانب الذاتي للمادة ٤٨)، ركزت المحكمة على الجانب الموضوعي، أي معقولية القوة المستخدمة في تلك الظروف٠ لخصت المحكمة الإجراءات المعقولة الأخرى المتاحة للسيدة وانج: "كانت أختها وصديقتها سوزان في المنزل. كان بإمكانها إيقاظهما وطلب مساعدتهما ونصيحتهما٠ كان بإمكانها مغادرة المنزل مع أختها في السيارة المتاحة٠كان بإمكانها الذهاب إلى معارفها أو إلى الشرطة"٠ بناءً على ذلك، رفضت المحكمة

الاستئناف، على الرغم من أن المدعى عليها لم تعتقد بصدق أن أيًا من هذه الخيارات كان متاحًا لها، في ظل الظروف التي قبلت المحكمة بوجودها٠ تشمل انتقادات القرار الطعن في هذا الاستنتاج، الذي يبدو أنه يُدخل اختبارًا موضوعيًا في الجانب الذاتي للمادة ٤٨ ٠وقد اعترضت المحكمة بشكل خاص على كون السيد لي ثملًا ونائمًا ومقيدًا وقت مقتله، وقارنت ذلك بقضية أخري، حيث أخرج المتهم سكينًا عندما هُدد بالاعتداء عليه بزجاجة٠ في عام ١٩٨٩، كان السيناريو النموذجي للدفاع عن النفس هو شجار في حانة أو مواجهة مماثلة بين غرباء ذكور. وتوضح القضية هذا الأمر جيدًا، حيث وصفت المحكمة المدعى عليه بأنه يتفاعل "غريزيًا تقريبًا". كان القانون (ويمكن القول إنه لا يزال كذلك) غير مُجهز للتعامل مع أعمال العنف التي لا تتوافق تمامًا مع هذه النظرة الأبوية للعالم٠ في المحاكمة، وصفت السيدة وانج زواجها بالإكراه: طاردها السيد لي، واعتدى عليها جسديًا، وهددها بقتل عائلتها إذا لم تتزوجه٠ كما اتسم زواجهما في الصين بالإساءة الجسدية والنفسية؛ حيث تسببت إصابات عديدة في دخولها المستشفى٠ وعندما تركته وانتقلت إلى اليابان، لحق بها، وواصل تهديدها، وأجبرها على الزواج منه مرة أخرى٠ واستمرت الإساءة بعد انتقالهما إلى نيوزيلندا وولادة ابنهما٠ ونادرًا ما شهد آخرون هذه الإساءة، بمن فيهم شقيقتها، التي انتقلت إلى نيوزيلندا لمساعدة السيدة وانج في المنزل٠ وقدم بعض الأصدقاء والمعارف أدلة على أن السيد لي كان مسيطرًا عليها ويهينها في حضورهم، بينما أشار آخرون إلى أنهم لم يكونوا مهتمين بطبيعة علاقة الزوجين٠ وفي المرات النادرة التي كشفت فيها السيدة وانج عن تجارب إساءة ومشاعر عجز، قال الأصدقاء إنهم طلبوا من السيدة وانج تحملها٠ في الحكم الأصلي، قللت المحكمة من أهمية التاريخ الطويل للإساءة، واختصرت وصف الضرر في إطار العلاقة إلى إشارة واحدة: أنه كان "زواجًا بلا حب وقسريًا"٠وأشارت المحكمة إلى أن قاضي المحاكمة كان يتمتع "بميزة تقدير الخلفية الزوجية بشكل كامل ... بعد الاطلاع على جميع الأدلة وسماعها، وخاصة تلك التي قدمتها المتهمة نفسها". وعلى الرغم من ذلك، ركز قاضي المحاكمة ومحكمة الاستئناف بشكل كبير على تهديدات السيد وانج في تلك الليلة، ورد فعل السيدة وانج العنيف على هذه التهديدات، بمعزل عن كليهما٠

كما لم تولِ المحكمة سوى القليل جدًا من الاعتبار، إن وجد، لظروف السيدة وانج ليس فقط كامرأة في علاقة مسيئة، ولكن كامرأة مهاجرة؛ امرأة صينية تعيش في نيوزيلندا، ولديها وصول محدود إلى أنظمة الدعم القانوني أو الاجتماعي، وتعاني مما وُصف بأنه "مرض اكتئاب حاد"٠لا بد أن هذه العوامل شكلت نظرتها للظروف التي وجدت نفسها فيها، بما في ذلك نظرتها إلى توافر خيارات أخرى. في أوائل تسعينيات القرن الماضي، أشارت المحكمة إلى أن النساء المهاجرات واللاجئات الآسيويات من المرجح أن يبقين لفترة أطول في علاقات مسيئة بسبب القيود الثقافية والهيكلية، بما

في ذلك (من بين عوامل عديدة) نقص المعرفة بالأنظمة النيوزيلندية، وافتقار وكالات المجتمع الرئيسية إلى الألفة الثقافية اللازمة لفهم مشاكلهن، والحواجز اللغوية التي تحد من الوصول إلى المعلومات والخدمات٠ أشارت المحكمة إلى التقرير النفسي للشاهد الخبير الدكتور دينج، الذي أفاد فيه بأن "العزلة الاجتماعية في نيوزيلندا وعدم إلمامها بالفرص الاجتماعية أو سبل المساعدة كان لهما تأثير سلبي على [السيدة وانج]"٠ وقد أُشير إلى ذلك فيما يتعلق بمرض السيدة وانج الاكتئابي، ولكن لا بد أن يكون ذا صلة أبعد من ذلك٠ ومن غير الواضح، في ضوء ذلك، لماذا لم يُعترف بالتأثير المحتمل لعزلتها الاجتماعية على فهمها للخيارات المتاحة لها٠ واستشهدت المحكمة في قضية وانج بملاحظة قاضي المحاكمة بأنه في حين أن الضربة الاستباقية قد تكون متسقة مع الدفاع عن النفس، "فإنه لا يوجد هنا ما يشير إلى أن الضحية كانت تحمل سلاحًا، ولم تقم بأي حركة توحي بالاستخدام المقصود لأي شيء على هذا النحو"[٥٣] ٠

كانت وانج ضحية إساءة في علاقة عنيفة مع شخص مُعتدى ، وهي مهاجرة صينية ذات قدرات لغوية محدودة، وامرأة تعيش في نيوزيلندا دون إمكانية الحصول على خدمات الدعم القانوني، وتعاني من "أمراض اكتئابية حادة"٠ ونتيجةً لذلك، اضطرت إلى الاعتماد بشكل كبير على زوجها لتلبية احتياجاتها – من قراءة الرسائل إلى شراء البقالة – مما منحه سلطة جسدية ومالية واجتماعية مهيمنة في العلاقة٠ باختصار، كان عجز وانج عن التواصل مع الآخرين طلبًا للمساعدة يعني أنها عندما كانت تُهدد باستمرار بالعنف الجسدي من لي، كانت ستشعر بالعجز، وبالحصار النفسي، وتعتقد أن لا أحد "يهتم"٠ كان خيارها الوحيد، في نظرها، هو قتل لي[٥٤] ٠

تستند الدفاعات الثقافية إلى مبادئ الإكراه، والتي تتضمنها الحجة الرمزية للمتهم، "لقد أجبرتني ثقافتي على القيام بذلك"٠ ومن هذه النقطة فصاعداً، يتم استخدام مصطلحي "الإكراه الثقافي" و"الإملاء الثقافي" بالتبادل٠ ويشكل الإملاء الثقافي (الإكراه) حجر الزاوية في الدفاع الثقافي. إن أطروحة الإملاء الثقافي تنطلق من ثلاث مقدمات: أولاً، إن الدعوى التي يتم الدفاع عنها سوف تنشأ عن إملاء ثقافي ٠ وثانياً، سوف يؤدي هذا الإملاء إلى تحريك الدعوى المخالفة. وثالثاً، نظراً

---

[53] **Lexie Kirkconnell -Kawans And Alarna Sharrat**, , Commentary on R v Wang , Finding a Plausible and Credible Narrative of Self-Defence, in Feminist Judgments of Aotearoa New Zealand-TeRino: A Two-Stranded Rope, Edited by Elisabeth McDonald& And Portland Oregon, 2017 p.497.

[54] **Amarind Hun Eng**, Judicial Colonization : The Impact Of Judicial Culture Background And The Treatment Of Self defense Claims By Victims Of Family Violence Who Commit Homicide , 2021,p.156.

لسيطرته على أفكار وأفعال المدعى عليه، فإن الإملاء سوف يمنع الدعاوى البديلة التي يقرها القانون[٥٥].

أما في الولايات المتحدة فإن نظام العدالة يقوم على مفاهيم الإرادة الحرة والمسؤولية الفردية عن أفعال الفرد. والواقع أن القانون يبرر معاقبة السلوك بعقوبات جنائية لأنه يفترض أن الفاعل كان على علم بما كان يفعله في وقت ارتكابه لفعله، وبالتالي فإنه مسؤول عن عواقب اختياراته. ولكن هذا النموذج قد يخفي الدور الذي تلعبه الثقافة في تشكيل اختيارات الفرد. والأمر متروك للمتهم لجذب انتباه المحكمة إلى هذا الصراع بين الثقافة والنظريات الفقهية، لإثبات أن الثقافة أثرت على سلوكه أو حددته، وبالتالي ينبغي أن تعفيه (كلياً أو جزئياً) من المسؤولية الجنائية. ولكن كما توضح الحالات التي سنتعرض لها، فإن كل استدعاء للثقافة لن ينجح في نقل هذه الرسالة أو إقناع المحكمة بأن التقاليد الفقهية لابد وأن تخضع لإعادة التقييم في ضوء الثقافة.

إن عناصر الجريمة في القانون الجنائي تتضمن كل من actus reus و mens rea. والتي تفترض أنه لا يمكن إدانة المتهم ما لم يرتكب الفعل الإجرامي (actus reus) ويمتلك القصد الجنائي (mens rea) المحدد في القانون الجنائي. إن الدولة لا تحتاج عموماً إلى إثبات أن المتهم كان ينوي انتهاك القانون، بل يكفي إثبات أنه كان ينوي القيام بالأفعال التي أدت إلى انتهاك القانون. ومن هذا المبدأ فإن "الجهل بالقانون ليس عذراً". ومع ذلك، فإن بعض القوانين الجنائية تتطلب من الدولة إثبات أن المتهم كان في حالة ذهنية محددة وقت ارتكاب أفعاله . الرغبة في أن تحقق أفعاله غرضاً محدداً ، والتي بدونها لا يمكن اعتباره مذنباً بالجريمة.وتشير تعليمات هيئة المحلفين في كاليفورنيا إلى هذه الجرائم باعتبارها "جرائم ذات نية محددة " على سبيل المثال، فإن الشخص البالغ الذي يلمس عمداً صدر فتاة صغيرة غير قريبة له قد يصبح متحرشًا بها وفقاً لقانون العقوبات في كاليفورنيا (المادة ٢٨٨(أ). ولكن من أجل إدانته بالتحرش، يتعين على الدولة أن تثبت أن هذا الشخص البالغ لمسها بقصد إثارة نفسه أو الفتاة الصغيرة. إن كان المتهم يزعم بشكل معقول أنه كان يلمس صدرها بدواء البرد وبالتالي يقدم لهيئة المحلفين تفسيراً بديلاً ومعقولاً لسلوكه، فيجب على هيئة المحلفين أن تجده غير مذنب بالتحرش بالأطفال. ورغم أن القانون يعامل الفعل والقصد باعتبارهما عنصرين متميزين للجريمة، فإننا غالباً ما نفترض القصد من السلوك نفسه، استناداً إلى تقاليدنا الثقافية وفهمنا ومحرماتنا. ويؤكد المبدأ القانوني للأدلة الظرفية ويصدق هذا الاتجاه: فهو

[55] **William I. Torry**, Culture and Individual Responsibility: Touchstones of the Culture Defense , Human Organization , Spring 2000, Vol. 59, No. 1 (Spring 2000), p.59.

يسمح لهيئة المحلفين باستخلاص استنتاجات معقولة من الأدلة، وهي استنتاجات تنبع من الفطرة السليمة والتجارب اليومية٠ وفي المثال المذكور أعلاه، فإن الدليل على أن المتهم لمس عمداً صدر فتاة صغيرة غير قريبة سيكون كافياً، في حد ذاته، لإقناع معظمنا بأن المتهم كان ينوي إثارة نفسه بأفعاله٠ إن الفطرة السليمة (أي تقاليدنا الثقافية) تملي أن البالغين لا ينبغي لهم، أن يكون لديهم هذا النوع من الاتصال مع الأطفال غير الأقارب٠ ومن ثم، فما لم يقدم المتهم تفسيراً بديلاً معقولاً لسلوكه، فمن المرجح أن يجده أغلبنا مذنباً بالتحرش بالأطفال٠ وقد تقدم الثقافة للمتهم التفسير البديل الذي يحتاج إليه. ولكن إقامة مثل هذا الدفاع على أساس الثقافة ليس بالأمر السهل؛ فهو يشتمل على كل من العقبات المتعلقة بالأدلة وقضايا نظرية الثقافة[٥٦]٠

وعلى الرغم من أن الاعتراف بالدفاع الثقافي الرسمي أمر جديد، إلا أن فكرة هذا الدفاع الثقافي قد ظهرت منذ زمن بعيد في قضايا سابقة٠ على سبيل المثال، في عام ١٨٣٦، تناولت القضية الإنجليزية Rex v. Esop مواطنًا من بغداد أدين بارتكاب "جريمة غير طبيعية" والتي ادعى أنها لم تكن عملاً إجراميًا في وطنه ٠ ومع ذلك، حتى بعد تقديم معلومات حول ثقافة المتهم، لم تقلل المحكمة من مسؤوليته الجنائية٠ كما قررت الولايات المتحدة عدم النظر في أدلة الثقافة في تحديد سبب اختيار المهاجر عدم طاعة قوانين هذا البلد٠ في عام ١٨٥١، قال وزير الخارجية دانييل وبستر :إن كل أجنبي يولد مقيماً في بلد ما يدين لهذا البلد بالولاء والطاعة طالما بقي فيه، كواجب عليه بمجرد إقامته، والحماية المؤقتة التي يتمتع بها، وهو ملزم بطاعة قوانينه مثل الرعايا أو المواطنين الأصليين[٥٧]٠

وفي عام ١٨٨٨، سُمح للمتهمين من الأمريكيين الأصليين بتقديم عاداتهم كدليل لإظهار غياب القصد في قتلهم لطبيب بعد أن أمرهم المجلس القبلي بذلك٠ وفي عشرينيات القرن العشرين، استخدم المهاجرون الإيطاليون الأدلة الثقافية للدفاع عن أنفسهم ضد تهم الاغتصاب القانوني عندما اختطفوا للزواج نساء أمريكيات من أصل إيطالي دون سن الرشد ولم يوافق آباؤهن على الزواج٠

وفي وقت لاحق، بدأت المحاكم في الولايات المتحدة في تغيير وجهات نظرها٠ فقد استشهدت دراسة أجريت عام ١٩٢٣ بعنوان يوم المهاجر بعدد من القضايا التي قبل فيها القضاة دفاعاً قائماً على الاختلافات الثقافية٠ على سبيل المثال، في نيويورك، زعم مهاجر متهم بدخول منزل بنية السرقة أنه لا يستطيع قراءة عنوان المنزل وأنه أصبح مرتبكًا ٠ وقبل القاضي، الذي أظهر "تقديرًا للصعوبات التي يواجهها المولدون في الخارج"، حجة المدعى عليه وأطلق سراح الرجل ٠وفي حالات

[56] **Kay L. Levine**,op.cit., p.47.
[57]**Taryn F. Goldste**in, op.cit., p.145.

أخرى، تم التذرع أيضًا بالاختلافات في التقاليد لدحض تهم الاغتصاب أو التحرش بالأطفال الذين هم في سن الزواج المناسب في ثقافات المدعى عليهم[٥٨] ٠

ومثل دفاع الغضب الأسود، زاد استخدام الدفاع الثقافي في السبعينيات والثمانينيات، لعدد من الأسباب: أولاً، أدى تطور متلازمة المرأة المعنفة، المستخدمة لتفسير تصرفات النساء اللائي دافعن عن أنفسهن ضد الرجال المعتدين جسديًا، إلى تثقيف المجتمع القانوني حول ملاءمة وضرورة وجود أدلة السياق الاجتماعي٠ كما أدى الارتفاع الكبير في عدد المحاميات والأساتذة والقضاة من الأقليات والنساء إلى فتح النظام القانوني أمام ادعاءات التحيز العنصري والجنساني والثقافي٠ والنتيجة المترتبة على هذا الوعي هي أن المحاكم أصبحت أكثر استعدادًا لتقديم أدلة الإطار الاجتماعي٠

وهناك سبب آخر للنمو السريع للدفاع الثقافي يتمثل في تدفق المهاجرين الآسيويين القادمين من بلدان ذات معايير ومعتقدات ثقافية مختلفة عن تلك الموجودة في أمريكا [٥٩]٠ وتشمل العديد من

---

[58] **Ibid**., p. 145.

[٥٩] تبرز فترات مميزة في تاريخ الهجرة في المجتمع الأمريكي ٠ قبل عام ١٨٨٢ كان المهاجرون في الغالب من شمال وغرب أوروبا. انجذبوا إلى فرص الأراضي المجانية، وساعدوا هم وأحفادهم في دفع الحدود غربًا ولقد ساعد انتشارهم على الاندماج السريع في ثقافتنا٠ وكانت تلك فترة من غياب القيود الفيدرالية المفروضة على الهجرة تقريباً، وخلال الثلاثين عاماً الأخيرة من تلك الفترة استغل العديد من الصينيين هذا الوضع٠ أما الفترة الثانية، ١٨٨٢-١٩٢٣، فقد اتسمت بتراجع الهجرة من شمال وغرب أوروبا، وبزيادة أعداد المهاجرين من جنوب وشرق أوروبا٠ وكما هيمن البريطانيون والأيرلنديون والألمان في الحركة السابقة، فقد كان الإيطاليون والروس والبولنديون بارزين -بشكل خاص في الفترة الثانية٠ ولكن إلى جانب هؤلاء الشعوب، ساعد مئات الآلاف من المهاجرين من بلدان أخرى في جنوب وشرق أوروبا في زيادة إجمالي عدد المهاجرين إلى أكثر من مليون شخص في ستة أعوام خلال الفترة ١٩٠٥-١٩١٤ ٠ وكانت الفترة بأكملها فترة تناقص الفرص في الحصول على الأراضي المجانية، الي فرص العمل الصناعي التي كانت في تزايد٠ ومن ثم، فقد كانت تلك الفترة فترة تركيز المهاجرين في المناطق الحضرية وتشكيل الأحياء الفقيرة ـ إيطاليا الصغيرة، والمجر الصغيرة، وروسيا الصغيرة في نيويورك وبيتسبرج ومدينة كوينزلاند وغيرها من المدن الكبرى٠ وفيما يتصل بالسياسة، فقد شهدت تلك الفترة استبدال سيطرة الولايات بسيطرة الحكومة الفيدرالية٠ وكان أول قيد فيدرالي ذي أهمية هو قانون استبعاد الصينيين لعام ١٨٨٢، وهو التحرك الذي بدأه البيض على ساحل المحيط الهادئ٠ ثم صدر قانون العمل التعاقدي للأجانب في عام ١٨٨٥، ثم جاء فرض السيطرة الفيدرالية الكاملة على الهجرة في عام ١٨٩١ مع إنشاء مكتب المشرف على الهجرة٠ ولقد تم سن المزيد من التعديلات على سياسة الباب المفتوح خلال السنوات التالية لتلك الفترة، وكان أهمها إقرار اختبارات محو الأمية في عام ١٩١٧ ٠ ولكن باستثناء قانون استبعاد الصينيين واتفاقية السادة مع اليابان في عام ١٩٠٧، فقد تم فرض هذه القيود على الأفراد وليس على مجموعات عرقية معينة٠ أما الفترة الثالثة والأخيرة، والتي بدأت في عام ١٩٢٤، فقد تميزت بأعداد صغيرة من المهاجرين من أي مصدر، وبحصص لصالح شمال غرب أوروبا، وبأهمية نسبية أعلى للهجرة من بلدان نصف الكرة الغربي، وبقبول مجموعة كبيرة إلى حد ما من اللاجئين في السنوات الأخيرة٠ ونظراً لتاريخ الهجرة، فإن السكان أكانوا كثر تنوعاً بكثير مما كانوا عليه في عام ١٧٩٠ ٠ وهذا صحيح إلى حد ما بالنسبة للسكان الملونين؛ وهو الحال بشكل واضح بالنسبة للبيض٠ الانحدار النسبي يشكل الزنوج بسهولة أكبر مجموعة أقلية، سواء من البيض أو الملونين، والهنود، على الرغم من أن عددهم لم يتجاوز ٣٣٤ ألف نسمة في عام ١٩٤٠، فإنهم يشكلون أكبر عدد من العناصر الملونة غير الزنوج. وقد انخفضت أهمية الزنوج بشكل متناسب في إجمالي السكان من حوالي ١٩٪ في عام ١٧٩٠ إلى ١٠٪ في عام ١٩٤٠ ٠ ويرجع هذا في المقام الأول إلى حقيقة مفادها أنه منذ عام ١٨٠٨ (عندما تم حظر استيراد المزيد من العبيد) كان نمو السكان الزنوج مقتصراً على الزيادة الطبيعية٠ وكانت الزيادة من خلال

الحالات التي تمت مناقشتها في الأدبيات الأنثروبولوجية والقانونية أشخاصًا من فيتنام ولاوس وكمبوديا٠ وكان الكثير من هذه الهجرة نتيجة لتدخل الولايات المتحدة وتدميرها لتلك البلدان خلال ما يسميه الفيتناميون "الحرب الأمريكية ". وتشمل العديد من الحالات التي أوردتها وسائل الإعلام وحللت في الأدبيات شعب الهمونج. وكان الهمونج من سكان الجبال القبليين الذين تم تجنيدهم خصيصًا من قبل وكالة الاستخبارات المركزية والجيش الأمريكي لمحاربة جبهة التحرير الوطني الفيتنامية٠ وبعد أن خسرت أمريكا الحرب، اضطر آلاف الهمونج الذين أصبحوا في خطر في بلادهم إلى الانتقال إلى هذا البلد، حيث تصادمت الثقافتان المختلفتان في بعض الأحيان٠ ورغم أن معظم الاهتمام كان منصبًّا على قضايا تتعلق بآسيويين، فقد استُخدم الدفاع الثقافي أيضًا في قضايا تتعلق بالسلفادوريين والنيجيريين والبورتوريكيين والكوبيين والمكسيكيين والجامايكيين والإثيوبيين والعرب وسكان ألاسكا الأصليين والأمريكيين الأصليين [٦٠]٠

ولكن اليوم، نظرًا لأعدادهم الكبيرة وتقاليدهم الثقافية المتنوعة، فإن الآسيويين هم المجموعة التي يبدو أن الدفاع الثقافي ينتمي إليها في أغلب الأحيان[٦١]٠ يمثل الآسيويون أكبر مجموعة من المهاجرين واللاجئين الشرعيين الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة في السنوات العشرين الماضية٠ يمثل ٤.١ مليون آسيوي في الولايات المتحدة الآن ١.٨ في المائة من السكان٠ ومع ذلك، فإن

الهجرة الطوعية ضئيلة للغاية. وبالمثل، ورغم أنه لا يمكن تقديم أرقام بشأن حجم السكان الهنود في عام ١٧٩٠، فلا شك أن الهنود شكلوا حتى وقت قريب نسبة متناقصة باستمرار من سكاننا، على الرغم من انضمام مجموعات جديدة مع التوسع غربًا٠ أنظر : **Clyde V. Kiser**, op.cit.,p.120.

[60] **Denise Fer**ry, op.cit., p. 7.

[٦١] ربما يكون أحد الأسباب التي تجعل الآسيويين يبرزون بشكل بارز في قضايا الدفاع الثقافي ـ إضفاء طابع بدائي على سكان دول حوض المحيط الهادئ، المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة٠ إن القانون في الولايات المتحدة لا يكتفي بمحاولة إيجاد توازن بين الدول في الاقتصاد العالمي٠ وكما لو كان ذلك عن طريق الخداع، فإنه ينخرط في ما يعادل التشهير بالآسيويين، وهو ما يساعد في ترسيخ الشروط المسبقة لتقسيم جديد للرعية عبر الوطنية٠(تماماً كما يساعد ترسيخ الشروط المسبقة لتقسيم العمل عبر الوطنية في الولايات المتحدة خطاب مهيمن على العمل يعتبر ممارسات أخرى من "الثقافة الآسيوية" نموذجية؛ مثل الشركة "العائلية" اليابانية، وما يسمى بالاجتهاد الشرقي، والافتقار المزعوم إلى الفردية غير الأنانية)٠ ويزعم أنصار الدفاع الثقافي أنه يعترف ببساطة بالتعددية الثقافية للأمة؛ ويعتبرونه قابلاً للمقارنة بما يُساء تفسيره عادةً على أنه دفاعات قانونية منفصلة أو معايير معقولة تُطبق على مجموعات سكانية أخرى ذات تجارب مميزة، مثل ما يسمى بالدفاع عن النساء المعنفات واضطراب ما بعد الصدمة لدى قدامى المحاربين في فيتنام٠. ولكن في أغلب الحالات حتى الآن، استوعبت المحاكم القصد والمسؤولية المتضمنة في مثل هذه القضايا بموجب الدفاعات القانونية القياسية للاستفزاز، أو انخفاض القدرة، أو الجنون، أو التبرير (على سبيل المثال، الدفاع عن النفس)، دون الحاجة إلى إعادة تعريف القانون الموضوعي٠ أنظر :
Kristin Koptiuch , Cultural Defense And Criminological Displacements :Gender, Race ,and (Trans)Nation In The Legal Surveillance Of U.S. Diaspora Asians, in Displacement , Diaspora and Geographies of Identity, Ed. By Smadar Lavie &Ted Swedenburg , Duke University Press 1996, p.233.

ثقافتهم في الشرق الأقصى تختلف اختلافًا جذريًا عن الافتراضات الثقافية والقانونية الغربية٠ في بالإضافة إلى ذلك، هؤلاء المهاجرون ليسوا مجموعة متماسكة٠ إنهم يأتون من بلدان مختلفة عديدة، ويحملون معهم العديد من التقاليد والثقافات المختلفة٠ وعلاوة على ذلك، هاجر المهاجرون الآسيويون بأعداد كبيرة لسنوات عديدة واستوعبوا الآن الثقافة الأمريكية ٠ من ناحية أخرى، قد لا يحتاج المهاجرون الأوروبيون إلى دفاع ثقافي لأن قوانين أوطانهم تنبع عمومًا من نفس جذور قانون الولايات المتحدة[٦٢]٠

في السنوات الأخيرة، نجح المتهمون في إثارة الدفاعات الثقافية في قضايا ذات أنماط متباينة مثل الاغتصاب، والتحرش بالأطفال والانتحار بدوافع سياسية، والعنف المرتبط بخيانة الزوج. ظاهريًا، تمثل مثل هذه القضايا، إلى الحد الذي تعكس فيه تقبلًا قضائيًا لفكرة أن الثقافة الأجنبية قد تخفف من مسؤولية المتهم الأجنبي، انتصارات للتعددية الثقافية والعدالة الفردية. ومع ذلك، تزعم هذه الدراسة أن الإطار العقائدي الذي تستخدمه المحاكم حاليًا لمحاكمة قضايا الدفاع الثقافي، بقدر ما يعتمد على نموذج الجنون المؤقت، يؤدي بشكل ساخر إلى التضحية بالقيم التعددية ومحو الثقافة نفسها من التحليل القضائي[٦٣]٠

والواقع ، أن المحاكم والقانون الأمريكي لم يعرفا الدفاع الثقافي رسميًا،[٦٤] بل تم أدراج العوامل الثقافية في الدفاعات القائمة٠ ومع ذلك، فإن قانون العقوبات النموذجي يتضمن إرشادات في قوانين الاغتصاب والقتل تأخذ في الاعتبار الخلفية الثقافية للمتهم[٦٥]٠

هناك عدة أنواع من القصد الجنائي rea mens يستخدمها القانون العام والتشريعات في تعريف الجرائم؛ يتم تصنيفها عمومًا في القانون الجنائي الحديث على أنها: ١) الجرائم التي تتطلب أن يرتكب المتهم الفعل المحظور عمدًا أو عن قصد؛ ٢) الجرائم التي تتطلب أن يكون المتهم على علم بطبيعة الفعل أو النتيجة التي أعقبته؛ ٣) الجرائم التي تتطلب أن يكون المتهم قد تصرف بتهور في ارتكاب الفعل أو ارتكاب النتيجة؛ و ٤) الجرائم التي تتطلب فقط أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل

---

62 **Taryn F. Goldstein**, op.cit., p.146.

63 **James J. Sing,** op.cit.,p.1845.

٦٤ تشير المقابلات غير الرسمية التي أجريت مع العديد من القضاة الأمريكيين والبريطانيين إلى أن جميعهم تقريباً يرغبون في السماع عن الخلفية الثقافية للأطراف على الرغم من أنهم لا يفضلون الدفاع الثقافي الرسمي٠أنظر :
Lawrence Rosen ,The Judgment of Culture ,Cultural Assumptions in American Law, Routledge2018, pp,.17-56.

65 **Anh T. Lam**, Culture As A Defense :preventing Judicial Bias Against Asian And Pacificis Landers , Asian American Pacific Islands Law Journal, Vol. 1, No. 1 (FEBRUARY 1993), pp.49-68.

بإهمال٠ لكي يكون المتهم مسؤولاً جنائياً عن فعل ما، يجب أن يكون لديه الحالة أو الحالات العقلية اللازمة لإدانته بهذه الجريمة المعينة٠ تعمل العديد من دفاعات القانون الجنائي التقليدي من خلال نفي وجود الحالة العقلية المطلوبة لجريمة معينة. بعبارة أخرى، تثبت العديد من الدفاعات أنه في وقت ارتكاب الجريمة، لم يكن المتهم يمتلك الحالة العقلية المطلوبة لإدانته بالجريمة٠ تعد دفاعات الخطأ في الوقائع ونقص المسؤولية من بين تلك التي تعمل من خلال إثبات عدم وجود الحالة العقلية المطلوبة٠

وقد استخدم المهاجرون الجدد استراتيجيات دفاعية تجمع بين العوامل الثقافية والنظريات الجنائية التقليدية مثل دفاع "الخطأ في الوقائع" ودفاع "المسؤولية المخففة"[٦٦] ٠

يعمل دفاع الخطأ في الوقائع عن طريق نفي الحالة العقلية اللازمة لإدانة المتهم بارتكاب جريمة معينة. إذا كان المتهم مخطئًا فيما يتعلق بالحقائق المحيطة بالجريمة، فلا يجوز للمتهم أن يحاكم قادر على تكوين النية المطلوبة لإدانته بارتكاب الجريمة: على سبيل المثال، إذا خرج شخص من مطعم وأخذ مظلة خاطئة، فقد يكون هذا الشخص مخطئًا بشأن المظلة التي كانت تخص ذلك الشخص. "لم يأخذ الشخص المظلة الخطأ عمدًا إذا كان الشخص مخطئًا فيما يتعلق بالحقائق." إن دفاع الخطأ في الوقائع ينفي مسؤولية المدعى عليه ٠

ومثل دفاع الخطأ في الوقائع، فإن دفاع المسؤولية المخففة يعمل أيضًا عن طريق نفي الحالة العقلية اللازمة لإدانة المدعى عليه بارتكاب جريمة معينة٠ يستخدم المدعى عليهم دفاع المسؤولية المخففة للقول إنهم عانوا من حالة عقلية، والتي كانت غير كافية لتكوين جنون قانوني ولكنها مع ذلك تداخلت مع قدرتهم على التفكير في وقت ارتكاب الجريمة ٠بعبارة أخرى، يزعم المدعى عليهم أنهم عانوا من حالة عقلية أثرت على حالتهم العقلية عندما ارتكبت الجريمة، وبالتالي منعتهم من امتلاك النية الإجرامية المطلوبة. وبالتالي، يزعمون، بموجب دفاع المسؤولية المتناقصة، أنه لا يمكن إدانتهم بجرائم لم يتمكنوا من تكوين الحالة العقلية المطلوبة لها٠ونتيجة لدفاع المسؤولية المتناقصة، تخفف المحاكم التهم الموجهة إلى المتهمين٠ وتمنع الحالة العقلية المتناقصة للمتهمين المحاكم من إدانتهم بارتكاب جرائم أكثر خطورة٠ وبالتالي، يمكن أن تكون القدرة العقلية المتناقصة للمتهمين عاملاً مخففًا يقلل من عقوبة المتهمين٠ وقد أدرج محامو الدفاع الخلفية الثقافية للمتهم في الدفاعات الجنائية التقليدية عند تطوير استراتيجيات الدفاع للمهاجرين الجدد٠ تعتمد استراتيجيات الدفاع في

[66] **Alice J. Gallin**, The Culture Defense : The Culture Defense : Undermining The Policies Against Domestic Violence , Boston College Law Review ,Vol. 35, 1994, p.745.

المقام الأول على الدفاعات القائمة على ضعف القدرة وخطأ الوقائع الموضحة أعلاه" وعادة ما يستخدم الدفاع هذه الاستراتيجيات الدفاعية الثقافية[٦٧] ٠

ولتحديد ما إذا كان ينبغي النظر في الدفاع الثقافي٠ يجب أن تتناسب خلفية المتهم مع واحدة أو أكثر من الفئات الأربع أدناه حتى يتمكن نظام العدالة من مراعاة العوامل الثقافية:

(١) يجب تميز حياة المتهم في بلده الأصلي أو ثقافته، وخاصة وضعها الاجتماعي والاقتصادي السابق، وتكامل الأسرة وأي أنشطة إجرامية سابقة عن المجتمع الأمريكي ٠على سبيل المثال، قد يرفض الرجل الفيتنامي الذي كان يتمتع بقوة عسكرية مرموقة في فيتنام قبل نهاية حرب فيتنام أن يكون خاضعًا لأي شخص معادٍ في أمريكا٠

(٢) يجب أن تخلق مواقف المتهم الحالية ومشاعره حول كونه أقلية في الولايات المتحدة مشاكل أو صعوبات في الثقافة السائدة٠إن صعوبة التعامل مع الأسرة أو عدم وجودها لابد وأن تخلق مخاوف خاصة أو طقوسًا تقليدية قد تضطر إلى التعامل معها أثناء إقامتها في أمريكا٠ على سبيل المثال، قد تواجه المرأة اليابانية التقليدية التي لا تعمل خارج منزلها، والتي تعتمد على دخل زوجها والتي لا يوجد حولها أفراد من عائلتها لدعمها عاطفيًا مشاكل في التعامل مع الأزمات٠

(٣) يجب أن تكون درجة استيعاب المتهم في الثقافة السائدة متوافقة مع متطلبات المجتمع٠

(٤) يجب أن يعكس الفعل الإجرامي قيمًا ذات أهمية كافية لثقافة المتهم بحيث يجب حمايتها٠ على سبيل المثال، يُعتبر الشرف مبدأً أساسيًا في العديد من الثقافات الآسيوية٠ يعكس إخلاص الزوجة شرف معظم الرجال الآسيويين٠ لذلك، إذا ارتكبت زوجة الرجل الزنا، فإن شرف الرجل قد تعرض للعار.

بمعني أخر ، يجب النظر في الدفاع الثقافي إذا كانت ظروف المتهم من الأقليات تندرج ضمن فئة واحدة أو أكثر من الفئات الأربع المذكورة أعلاه٠ ويجب على نظام العدالة، في كل حالة، أن يقرر كيف أثرت خلفية المتهم على قدراته العقلية وكيف كان هذا التأثير ذا صلة بالجريمة[٦٨] ٠

---

[67] **Ibid**., op.cit., p.727.

[68] **Anh T. Lam**, Culture As A Defense : preventing Judicial Bias Against Asian And Pacificis Landers , Asian American Pacific Islands Law Journal, Vol. 1, No. 1 (February 1993), pp.49-68.

أعمال السحر:

في سلسلة طويلة من القضايا، واجهت المحاكم البريطانية وممتلكاتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأستراليا وأمريكا الشمالية حالات قام فيها شخص بإيذاء شخص آخر معتقدًا أنه تم استخدام السحر المميت ضد المتهم أو أقاربه المقربين٠ كان على المحاكم أن تقرر ما إذا كان ينبغي استخدام معيار الشخص العاقل ، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان هذا الشخص العاقل، على سبيل المثال، مواطنًا أفريقيًا أصليًا يؤمن بالسحر أو رجلًا "معاصرًا" في الشارع في لندن أو نيروبي٠ على الرغم من أن بعض المحاكم تميل إلى اعتبار السحر أمرًا مستحيلًا وبالتالي فإن الاعتقاد المعقول بفعاليته سيكون غير متسلسلة ، فقد تبنّت معظمها فكرة أنه إذا أدى الاعتقاد، على الرغم من أنه "معقول"، إلى سلوك خطير، فإن النية المطلوبة لارتكاب الفعل المحظور كانت موجودة بوضوح٠ ومع ذلك، كما أشار بعض المعلقين والقانونيين، فمن الواضح أيضًا أنه قد يكون من الظلم معاقبة الشخص الذي لا يستطيع واقعيًا أن يختار أن يؤمن بخلاف ما يؤمن به٠ صحيح أن الدولة قد تجبر على سلوك بديل، إما عن طريق التهديد أو العقوبة الفعلية. وليس أقل صحة أنه حتى لو لم تحدد الثقافة كل تصرفات الشخص، فقد يكون من الظلم أن تتظاهر الدولة بأن المدعى عليهم أحرار تمامًا في اختيار السلوك الذي يعتقدون أنه مناسب. وتتفاقم المعضلة بسبب النموذج الأخلاقي والنفسي للإرادة الحرة والمسؤولية المقترنة برغبة سياسية في وضع جميع المواطنين في نفس قالب السلوك المقبول اجتماعيًا [٦٩] ٠

في أحدي القضايا ، وضح رجل إثيوبي، أطلق النار على امرأة، أنها كانت بودا تستخدم السحر لإلحاق الأذى به٠ وعلى الرغم من أن المدعين العامين عارضوا قضية "الفودوvoodoo "، إلا أن مساعد المدافع العام لمقاطعة ألاميدا مايكل أوجولMichael Ogul أخذ الأمر على محمل الجد عندما أوضح موكله، وهو مواطن إثيوبي، أنه أطلق النار على امرأة للدفاع عن نفسه ضد سحرها٠ ادعى المدعى عليه، وهو من منطقة إريتريا في إثيوبيا، أنه عانى من الصداع وآلام المعدة لأن امرأة إثيوبية كان يواعدها كانت بودا تسيطر عليها الروح الشريرة وتسبب له الألم. وقال إنه بعد أن توسل إليها عدة مرات للتوقف، ذهب إلى شقتها بمسدس، وكان ينوي فقط تخويفه، لكنه أطلق النار عليها مرتين٠ وقال أوجول إن المشاكل التي تواجه المحامي الذي يثير دفاعاً ثقافياً تشمل إثبات أن تفسير المتهم هو اعتقاد أو عادة صحيحة في الثقافة التي نشأ فيها وإثبات أن المتهم كان

---

[69] **Lawrence Rosen ,The Judgment of Culture ,**Cultural Assumptions in American Law, Routledge2018, p.23.

يؤمن أو يمارس هذه العادة. وقد قدم أوجول شهادة من أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة كاليفورنيا في بيركلي ويليام شاكWilliam Shack ، الذي قال إن الإثيوبيين من منطقة إريتريا يعتقدون بالفعل أن الروح الشريرة تسبب الألم من خلال امرأة تم اختيارها لتكون بوداً٠ كما شهد طبيب نفساني أنه بسبب الخلفية التي مزقتها الحرب للمتهم، كان من المرجح بشكل غير عادي أن يفسر الألم الجسدي وفقًا لثقافة نشأته. وعلى ما يبدو، تأثر المحلفون بالشهادة، وقرروا أن الرجل لم يكن لديه نية لقتل ضحيته، وبرأوه من محاولة القتل٠ ووجدوه مذنباً بتهمة الاعتداء بسلاح مميت٠حكم قاضي محكمة مقاطعة ألاميدا العليا ريتشارد أ. هودج Richard A. Hodgeعلى الرجل بالسجن سبع سنوات – أقل بخمس سنوات مما كان ليحصل عليه بتهمة محاولة القتل٠وعلى النقيض من العديد من القضاة، قال هودج إنه لم يتردد في السماح بشهادة عالم الأنثروبولوجيا٠ وقال هودج إن الأدلة "كانت مهمة لإثبات أمرين . إثبات ما إذا كانت حالته العقلية قد تدهورت بسبب معتقداته وإثبات أنه لم يكن يخترع هذا". وأضاف: "لقد اعتقدت أن الأمر أشبه بشهادة طبيب نفسي إذا كان الرجل يعاني من مرض عقلي يتجلى في اعتقاده بأنه يسوع المسيح" ٠ كما قال القاضي جوميز Gomes، الذي تعامل مع العديد من الدفاعات الثقافية في صفقات الإقرار بالذنب للمتهمين من الهمونج ولكنه لم يحاكم أياً منهم أمام هيئة محلفين، إنه سيجد صعوبة في استبعاد أي شهادة ثقافية أو معلومات قد تساعده في فهم سلوك الشخص[٧٠]٠

وقد ثبت أن دفاع السبب الثقافي مفيد أيضاً للمهاجرين الذين يستخدمون الممارسات الثقافية لدرء السحر أو المس٠ففي عام ١٩٩٧، تمت محاكمة اثنين من المبشرين الكوريين لقيامهما بطرد الأرواح الشريرة مما أدى إلى وفاة الشخص المسكون ٠ "لقد دفعهم حماسهم الديني إلى سحق بطن [الضحية] وصدرها بأيديهم وأقدامهم بشكل متكرر"؛ وادعوا أن الدافع وراء ذلك كان رغبتهم في إنقاذها من الشياطين ٠وبقبول هذا التفسير، وجد القاضي أن المبشرين مذنبين بالقتل غير العمد، وليس القتل، لدورهما في طقوس تطهير الأرواح الشريرة٠ كما اتُهم متهم جامايكي بالقتل من الدرجة الثالثة لقتله زوجته في قضية كومنولث ضد ريد (١٩٨٣)؛ وشهد أنه كان يعتقد أن زوجته ساحرة وستقتله بالسحر٠ بعد أن شهد عالم أنثروبولوجيا بأن الإيمان بالسحر أمر عقلاني في جامايكا، خفف القاضي التهم إلى القتل غير العمد[٧١]٠

---

[70] **Myrna Olive**r , Immigrant Crimes : Cultural Defense--a Legal Tactic, Times Legal Affairs, Jul. 1988, part.1.

[71] **Kay L. Levine** ,op.cit., p.51.

الإساءة إلي الأطفال :

الآباء الذين يفشلون في توفير الرعاية لأطفالهم وفقًا لمفهوم أمريكي للمعقولية قد يخالفون قوانين إهمال الأطفال في ولايات مختلفة٠ على سبيل المثال، عندما تركت تشونج صن فرانس طفلها في درج خزانة بينما كانت تذهب إلى العمل لعدة ساعات، مات الطفل اختناقًا[٧٢] ٠ حُكم على فرانس بالسجن لمدة ٢٠ عامًا بتهمة القتل من الدرجة الثانية وإساءة معاملة الأطفال الجنائية؛ ولكن تم إطلاق سراحها بكفالة في عام ١٩٩٢ بعد حملة ضخمة نظمتها نساء كوريات لشرح تصرفات فرنسا في ضوء ثقافة رعاية الأطفال الكورية٠

في هيوستن بالولايات المتحدة ، اتهم بائع تأمين نيجيري بإساءة معاملة الأطفال، وصدر حكم بإيقافه عن العمل بعد أن زعم أن وضع الفلفل في الجروح التي أصيب بها طفل يعد تأديباً مقبولاً في نيجيريا ٠وقد تجنبت أسرة فيتنامية توجيه تهم إساءة معاملة الأطفال بعد أن قررت السلطات أن الجروح التي أصيب بها صبي ناجمة عن مادة كاوجيو، وهي علاج شعبي لعلاج الصداع عن طريق تدليك الظهر والكتفين بالحافة المسننة لعملة معدني [٧٣] ٠

وفي عام ١٩٩٦، تركت امرأة دانمركية طفلها البالغ من العمر ١٤ شهرًا متوقفًا في عربة أطفال خارج نافذة مطعم في مانهاتن حيث كانت تتناول العشاء٠ وقد وجهت إليها تهمة تعريض الطفل للخطر وحُكم عليها بالسجن لمدة ١٥ عامًا٠ وقد سُجِنت المرأتان، ولكن التهم أُسقطت عندما أوضحت أن ترك الأطفال دون مراقبة خارج المقاهي أمر شائع في بلدها الأصلي الدانمارك ٠ وقد زعمت المرأتان بنجاح أن الثقافة تحدد، وليس مجرد تفسير، مفاهيمهما عن الأمومة الجيدة والمخاطر التي يفرضها ترك الأطفال دون مراقبة٠ ومن خلال الاستعانة بهذه النظرة الصارمة/الداخلية للثقافة، وإثبات أن طرق تفكيرهما بشأن رعاية الأطفال كانت مقيدة بتقاليدهما وممارساتهما الأصلية، أثبتت المدعى عليهما أنهما لم يكن بوسعهما أن يتوقعا أن الأذى قد يصيب طفلاً دون مراقبة٠ ورغم أن هذا الافتقار إلى البصيرة قد يكون من الصعب قبوله، فإذا قبل المرء الادعاء على أنه صحيح (كما فعلت المحكمة ومجلس الإفراج المشروط)، فلا يمكن اعتبار المدعى عليهما قد ألحقا الأذى الجنائي (عمداً) بأطفالهما.

---

[72] 379 S.E.2d 701 (1989) STATE of North Carolina v. Chong Sun FRANCE, Defendant.No. 884SC818.

[73] **Carolyn Choi** , Application of a Cultural Defense in Criminal Proceedings , Journal UCLA Pacific Basin Law Journal, 8(1)p.80.

قضية كارجار[٧٤] : في الخامس والعشرين من يونيو/حزيران ١٩٩٣، كان كارجار وعائلته، الذين لجأوا إلى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٠ تقريباً، يعتنون بطفلة صغيرة من جيرانهم٠ وبينما كانت الجارة هناك، شاهدت كارجار وهو يقبل قضيب ابنه البالغ من العمر ثمانية عشر شهراً٠ وعندما حملتها والدتها، أخبرتها الفتاة بما رأته٠ وكانت الأم قد شاهدت من قبل صورة لكارجار وهو يقبل قضيب ابنه في ألبوم صور عائلة كارجار٠ وبعد أن أخبرتها ابنتها بما رأته، أبلغت الأم الشرطة٠ذهب بيتر وينتوورث، وهو رقيب في إدارة شرطة بورتلاند، إلى شقة كارجار لتنفيذ أمر تفتيش٠ وكان وينتوورث برفقة اثنين من المحققين واثنين من العاملين الاجتماعيين في إدارة الخدمات الإنسانية ومترجم٠ واصطحب العاملان الاجتماعيان أسرة كارجار إلى الخارج وبدأ المحققان في البحث عن صورة أو صور لاتصال فموي/تناسلي٠ وقد عُثر على صورة كارجار وهو يقبل قضيب ابنه في ألبوم الصور٠ واعترف كارجار بأنه هو من ظهر في الصورة وأنه كان يقبل قضيب ابنه٠ وأخبر كارجار وينتوورث أن تقبيل قضيب الابن الصغير أمر مقبول كممارسة شائعة في ثقافته٠ وقال كارجار أيضًا إنه من المحتمل جدًا أن يكون جاره قد رآه يقبل قضيب ابنه٠ تم القبض على كارجار ونقله إلى مركز الشرطة٠

قبل المحاكمة التي تم التنازل عنها من قبل هيئة المحلفين، تقدم كارجار بطلب رفض القضية وفقًا لقانون de minimis٠[٧٥] وبموافقة الأطراف، عقدت المحكمة مرحلة المحاكمة من الإجراءات أولاً، تلاها جلسة استماع بشأن طلب de minimis ٠تتألف جلسة الاستماع de minimis من شهادات من العديد من الأفغان الذين كانوا على دراية بالممارسة والعرف الأفغاني المتمثل في تقبيل الابن الصغير على جميع أجزاء جسده٠ شهد شهود كارجار، وهم جميعًا مهاجرون حديثون نسبيًا من أفغانستان، أن تقبيل قضيب الابن أمر شائع في أفغانستان، وأن ذلك يتم لإظهار الحب للطفل، وأن الأمر نفسه سواء تم تقبيل القضيب أو وضعه بالكامل في الفم لأنه لا ينطوي على مشاعر جنسية٠ كما شهد الشهود أن أي نشاط جنسي بين شخص بالغ وطفل بموجب الشريعة الإسلامية يترتب عليه عقوبة الإعدام للشخص البالغ٠ كما قدم كارجار إفادات من الأستاذ لودفيج أداميك من مركز دراسات الشرق الأدنى بجامعة أريزونا وسيفيور حليمي، وهو مدرس ديني ومدير مكتب

---

[74] **STATE of Maine, V. Mohammad KARGAR**. Decision No. 7719.Law Docket No. Cum 95 300.Supreme Judicial Court of Maine.

[٧٥] "الضآلة" (De minimis) مصطلح قانوني يعني "ضآلة" ، بحيث لا يُؤخذ في الاعتبار أو يُؤخذ في الاعتبار؛ أي أنه غير جوهري٠ وكسياسة عامة، لا يُشجع القانون الأطراف على رفع دعاوى قضائية في حال وجود انتهاكات فنية للقواعد أو الاتفاقيات، حيث يكون أثر هذه الانتهاكات ضئيلاً٠ مصطلح "الضآلة" مُشتق من عبارة لاتينية أطول تُترجم إلى "القانون لا يُعنى بالأمور التافهة". وتُدرج استثناءات "الضآلة" عادةً في العقود للحد من تطبيق العهود أو القيود الأخرى، بحيث لا تُطبق في الحالات التي يكون فيها أثر عدم مراعاة التقييد ضئيلاً ٠

معلومات المجاهدين الأفغان في نيويورك٠ وكلا الإفادتين تدعمان شهادة الشهود الأحياء٠ ولم تقدم الدولة أي شهود أثناء جلسة الاستماع إلى الأدلة البسيطة٠ وبعد تقديم الشهود، رفضت المحكمة طلب كارجار ووجدته مذنبًا بتهمتين تتعلقان بالاعتداء الجنسي الجسيم٠

ينص قانون الأدلة في ولاية مين، في الجزء ذي الصلة علي :

١. يجوز للمحكمة رفض الدعوى إذا وجدت، مع مراعاة طبيعة السلوك المزعوم وطبيعة الظروف المحيطة، أن سلوك المتهم:

أ. كان ضمن إطار الترخيص أو التسامح المعتاد، والذي لم يرفضه صراحة الشخص الذي تم انتهاك مصلحته والذي لا يتعارض مع غرض القانون الذي يحدد الجريمة؛ أو

ب. لم يتسبب فعليًا في الضرر أو يهدد به كما يسعى القانون الذي يحدد الجريمة إلى منعه أو فعل ذلك فقط إلى حد تافه للغاية بحيث لا يبرر إدانة؛ أو

ج. يقدم مثل هذه التخفيفات الأخرى التي لا يمكن اعتبارها بشكل معقول كما تصورها المجلس التشريعي في تعريف الجريمة٠

قامت المحكمة بتحليل سلوك كارجار، كما كان ينبغي لها، وفقًا لكل من الأحكام الثلاثة للمادة ١٢٠ ٠ توضح لغة القانون نفسه أنه إذا كان سلوك المدعى عليه يقع ضمن أي من هذه الأحكام، فيجوز للمحكمة رفض الادعاء٠ نتفق مع الدولة على أنه يجب منح محاكم الدرجة الأولى سلطة تقديرية واسعة في تحديد مدى ملاءمة طلب de minimis ٠ ومع ذلك، في القضية الحالية، يؤكد كارجار أن المحكمة أخطأت من حيث القانون لأنها وجدت أن الثقافة، وعدم وجود ضرر، وحالته العقلية البريئة غير ذات صلة بتحليلها de minimis[٧٦]٠

تتطلب لغة القانون صراحة أن تنظر المحاكم إلى سلوك المتهم "مع مراعاة طبيعة السلوك المزعوم وطبيعة الظروف المصاحبة"٠ وبالتالي فإن كل تحليل للحد الأدنى للعقوبة سيكون دائمًا خاصًا بكل حالة علي حدة ٠ يتتبع قانون العقوبات النموذجي تاريخ قوانين الحد الأدنى للعقوبة إلى المادة ١٣ من مشروع قانون ستيفن الإنجليزي لعام ١٨٧٩ ٠ وقد اقترح أن تتمتع المحاكم "بالسلطة

[76] **STATE of Maine, V. Mohammad KARGAR**. Decision No. 7719.Law Docket No. Cum 95 300.Supreme Judicial Court of Maine**.**

في إخلاء سبيل الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالًا، على الرغم من أنها ترقى في القانون إلى جرائم، إلا أنها لا تنطوي في ظل الظروف على أي دناءة أخلاقية" ٠

كما أن خلفية وخبرة وشخصية المدعى عليه والتي قد تشير إلى ما إذا كان يعلم أو كان ينبغي له أن يعلم بعدم المشروعية؛ ومعرفة المدعى عليه بالعواقب التي ستترتب على انتهاك القانون؛ الظروف المتعلقة بالجريمة؛ الضرر أو الشر الناتج، إن وجد، الناجم عن المخالفة أو المهددة بها؛ التأثير المحتمل للانتهاك على المجتمع؛ خطورة المخالفة من حيث العقوبة، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تعليق العقوبة؛ الظروف المخففة فيما يتعلق بالجاني؛ الدوافع غير اللائقة المحتملة للمشتكي أو المدعي العام؛ وأي بيانات أخرى قد تكشف عن طبيعة ودرجة المسؤولية في الجريمة التي ارتكبها المدعى عليه٠

يكشف مراجعة السجل في القضية أن المحكمة، في تحليلها للقانون ، رفضت طلب كارجار دون النظر في النطاق الكامل للعوامل ذات الصلة٠ إن تفسير المحكمة ، التي ركزت على ما إذا كان السلوك يفي بتعريف قانون الاعتداء الجنسي الجسيم، كان يعمل على إبطال تأثير تحليل "الحد الأدنى" الذي دعا إليه القانون٠ ولا ينصب التركيز على ما إذا كان السلوك يقع ضمن نطاق القانون الذي يجرمه٠ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلن تكون هناك حاجة لإجراء تحليل "الحد الأدنى"٠ بل ينصب التركيز على ما إذا كان السلوك الإجرامي المعترف به قد تصوره المشرع عندما عرف الجريمة٠ وإذا لم يكن المشرع يقصد أن يكون هناك تحليل فردي خاص بكل حالة، فلن يكون هناك معنى لقانون "الحد الأدنى"٠

على سبيل المثال، في قضية حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق مؤخرًا، تم القبض على متهم مسلم من أصل ألباني أمريكي يدعى سادري كراسنيكي بعد أن أفاد شهود عيان أنه تحسس ابنته البالغة من العمر أربع سنوات تحت ملابسها٠ ولكن ممثلي الادعاء أسقطوا التهم الموجهة إلى المتهم بعد أن اقتنعوا بأن ممارسة الجنس بين الوالدين والطفل أمر لا يمكن تصوره في ألبانيا، وأن كل أشكال المداعبة بين الوالدين تشكل سلوكاً مقبولاً اجتماعياً٠ ووفقاً لمنطق "الحجة الثقافية" التي ساقها الدفاع، فإن المتهم تصرف وفقاً للمعايير الثقافية في وطنه ولم يدرك أن السلوك المسيء غير قانوني أو حتى غير مستحب؛ وبالتالي فقد كان يفتقر إلى الحالة العقلية الإجرامية الضرورية٠ وفي الدعاوى الثقافية ، قد يكون المتهم مدركاً بشكل عام لعدم قانونية أو إساءة سلوكه، ولكنه ببساطة

غير قادر على التحكم في أفعاله٠ وترفض الدفاعات الثقافية إثبات عنصر الفعل الإجرامي (أو الفعل الطوعي) في الجريمة[٧٧]٠

كتب أغلب المعلقين وكأن الدفاع الثقافي مصمم خصيصاً للمجرمين المهاجرين ،وهناك عدد قليل من المحاكمات التي أثارت اهتمام محللي القانون مثل جرائم القتل التي وردت في قضايا الشعب ضد كيمورا، والشعب ضد موآ والشعب ضد تشين ، والشعب ضد وو ، وقضايا أخري توضح بصدق أتجاه القضاء الجنائي بشأن الدفع بالثقافة :

قضية الشعب ضد كيمورا :

توضح قضية People v. Kimura وجهة نظر المجتمع بشأن "المرأة الهستيرية" وكيف تؤثر هذه الصورة النمطية الجنسانية على نتائج المحكمة٠ ففي ١٩٨٥، دخلت فوميكو كيمورا، وهي امرأة مهاجرة يابانية، إلى خليج سانتا مونيكا مع طفليها الصغيرين في محاولة لقتل نفسها وطفليها بعد أن اكتشفت خيانة زوجها الطويلة الأمد ٠وتم إنقاذ كيمورا، ولكن غرق ابنها البالغ من العمر أربع سنوات وابنتها البالغة من العمر ستة أشهر ٠ وعندما اتُهمت كيمورا بارتكاب جريمتي قتل من الدرجة الأولى وجنحة تعريض الطفل للخطر، سارع المجتمع الياباني الأمريكي إلى الدفاع عنها وجمع أكثر من ٢٥٠٠٠ توقيع يطالبون بالتخفيف على أساس oya-ko shinju،[٧٨] الذي يعني انتحار الوالدين والطفل معًا٠ وهو شكل تقليدي من أشكال الانتحار في اليابان الذي ترتكبه في المقام الأول الأمهات اليابانيات، وعادة ما يكون ذلك ردًا على خيانة أزواجهن. وقد ترتكب الأم اليابانية oya-ko shinju لعدد من الأسباب. على سبيل المثال، قد ترغب في معاقبة زوجها، بسبب خيانته لها . "ومن ناحية أخرى، قد تشعر كيمورا بأنها ملزمة بقتل أطفالها حتى لا يُتركوا في هذا العالم بدون أم لتربيتهم،

---

77 **James J. Sing,** op.cit.,p.1851.

[٧٨] أن ما يسمى بالتقاليد الخالدة لـ oyaku shinju (التي تُعرف باسم انتحار الوالدين والطفل، على الرغم من أنها كانت تشرك الأمهات وأطفالهن بشكل مميز) قد نشأت في الريف الياباني في أوائل القرن العشرين في ظل ظروف تاريخية محددة٠ وتشمل هذه الظروف التحولات في الاقتصاد السياسي (العالمي والمحلي) والعلاقات الاجتماعية بين الطبقات والجنسين٠ويتجنب الممارسون القانونيون الأسئلة الأكثر صلة والتي تظل محصورة بين قوسين خارج "حقائق القضية"٠ ما هي الظروف، على سبيل المثال، التي تجعل من الممكن نقل مثل هذه الممارسات التقليدية المزعومة إلى الشتات الآسيوي في الولايات المتحدة، وماذا يخبرنا هذا الانزلاق الثقافي على طول طرق الهجرة عن علاقات القوة بين العرق و"الدفاع الثقافي" والجنس والطبقة هنا التي جعلت الانتحار الملاذ الأخير اليائس للمرأة المهاجرة اليابانية؟ إذا كان "الانتحار هو الفعل العداء النهائي"؛ وعلى حد تعبير ليليان كيمورا رئيسة رابطة المواطنين الأمريكيين اليابانيين في عام ١٩٩٣ فإن محاولتها التي قامت بها فوميكو كيمورا كانت بمثابة عمل "عنف منزلي" فرضته على نفسها وعلى أساس جنساني على وجه التحديد ٠ **انظر :**

Kristin Koptiuch , op.cit., p. 227.

ولتجنيبهم الخضوع للوصمة الاجتماعية٠ وقد سمح المدعي العام لكيمورا بالاعتراف بالذنب في جريمة القتل غير العمد، وحكم عليها القاضي بالسجن لمدة عام واحد وخمس سنوات تحت المراقبة. ثم أُطلق سراح كيمورا على الفور بعد أن قضت بالفعل خمسة عشر شهرًا في السجن. ويبدو أن العوامل الثقافية التي لعبت دورًا في حالة كيمورا الذهنية عندما دخلت المحيط والاعتبار بأن قضية كيمورا كانت ستُنظر إليها بتعاطف شديد وتساهل في اليابان قد أثرت على اختيار المدعي العام لعقد صفقة إقرار بالذنب وفرض القاضي عقوبة مخففة. وعلاوة على ذلك، فقد شارك كل من القاضي والمدعي العام في وجهة نظر مفادها أن النجاة من وفاة أطفالها كانت في حد ذاتها عقوبة قاسية للأم٠ وأعلن القاضي أن كيمورا "من المرجح أن تواجه العقوبة طالما أنها تعيش"،وذكر المدعي العام أن "الألم والمعاناة التي تعيشها السيدة كيمورا في الداخل عقاب كافٍ". إن الحكم المخفف الذي تلقته كيمورا يتفق مع الحكم الذي تلقته أغلبية النساء الأمريكيات اللاتي يقتلن أطفالهن الصغار لأن القاعدة الجنسية التي تقوم عليها أسباب إدانة كيمورا بالقتل غير العمد تتقارب مع القاعدة الجنسية التي ترى أن النساء لديهن ميل هستيري، وهو مايزال سائداً في المجتمع الأمريكي٠ من ناحية، انطلاقاً من الصور النمطية الجنسانية التي تفترض أن النساء "سلبيات بطبيعتهن ولطيفات ومتسامحات؛ وأن الأمهات يُفترض أنهن حنونات وعطوفات وغير أنانيات"، فإن وجهات النظر الثقافية في كل من اليابان وأمريكا تعتبر أن الأم لابد وأن تكون "مجنونة" لقتل أطفالها٠ لذلك، ستعيش الأم في عذاب شديد وندم شديد لبقية حياتها لقتل أطفالها والنجاة من موتهم. من ناحية أخرى، انطلاقًا من الصورة النمطية الجنسانية التي تقول إن النساء عاطفيات بشكل مفرط وغير عقلانيات ويعتمدن على شركائهن الذكور، وبالتالي فإن المرأة عاجزة عن التعامل مع خيانة زوجها٠وتسعى إلى الانتقام اليائس من زوجها الخائن، فتصاب بالجنون وتقتل أطفالها لتخفيف عارها٠ ومن ثم، يُنظَر إلى الأمهات اللاتي يقتلن أطفالهن باعتبارهن ضحايا لقتلهن أنفسهن، وبالتالي يحتجن إلى التعاطف والعلاج النفسي[٧٩]٠

تُعدّ قضية "الناس ضد كيمورا" قضيةً مثيرةً للاهتمام، لأنها تُوضّح حالةً تُعدّ فيها المتغيرات الثقافية للأقليات ذات صلة بعملية التوصل إلى حكم بشأن استحقاق كيمورا للوم، لكنها لا تندرج ضمن إطار العذر أو التبرير في الدفاع الجنائي التقليدي. لا تُعتبر هذه المتغيرات شروطاً مُبررة، لأنها لا تُشير إلى أن كيمورا عانت من ضعف إدراكي أو إرادي وقت قتلها لأطفالها. (لا تزال الحالة

[79] **Xinyue Shen** ,The Current Cultural Defense Framework : Misconception Of Minority Cultures And Disregard Of Gender Antisubordination Values , The Georgetown Journal Of Gender And The Law , Vo.XXV, 3, 2024, p.1295.

العقلية لكيمورا في ذلك الوقت مسألةً مفتوحة). وبالمثل، لا تُشكّل هذه المتغيرات مبرراً، لأن أياً من المجتمعات الثقافية المعنية لم تُقرّ أو تُطبّق القاعدة (القواعد) التي اختارت كيمورا التصرف بموجبه٠ كانت أفعالها خاطئة من وجهة نظر كلا المجتمعين الثقافيين، لكنها كانت أيضًا غريبة بما يكفي عن المجتمع الثقافي المسؤول عن الحكم على أفعالها، لدرجة أنها لم تكن تمتلك معايير واضحة لتحديد استحقاق اللوم[٨٠]

قضية الشعب ضد تشين :

في ٧ سبتمبر ١٩٨٧، قرر دونج لو تشين، الذي هاجر من الصين قبل عام واحد التحدث إلى زوجته، جيان وان تشين، حول علاقتهما الجنسية. وعندما اعترفت بإقامة علاقة غرامية، غادر الغرفة، وعاد بمطرقة، وأسقطها على السرير، وضربها على رأسها ثماني مرات حتى ماتت ٠

وشهد لصالح تشين بيرتون باستيرناك، أستاذ الأنثروبولوجيا في كلية هانتر وأوضح الدكتور باستيرناك أنه في الثقافة الصينية، يعتبر زنا المرأة دليلاً على ضعف شخصية زوجها ومصدر عار كبير على أسلافه٠ وكثيراً ما يغضب الزوج عند علمه بخيانة زوجته ويهدد بقتلها. ومع ذلك، فإن المجتمع الصيني المتماسك يتدخل عادة ويقدم المساعدة للأسرة قبل أن يتمكن الزوج من تنفيذ تهديده٠ واستند دفاع تشين إلى فرضية مفادها أنه لا يوجد مجتمع لحماية جيان وان تشين. وجدت المحكمة أن تشين مذنب بارتكاب جريمة أقل خطورة وهي القتل غير العمد من الدرجة الثانية وحكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات تحت المراقبة، وهي أخف عقوبة ممكنة للتهمة ٠

وأضاف باستيرناك أن المهاجرين الصينيين يتمسكون بتقاليد ثقافتهم الأصلية. والواقع أن المقيمين الصينيين من الجيل الأول يندمجون في التيار الرئيسي للمجتمع في أوطانهم بالتبني ببطء، إن حدث ذلك على الإطلاق، مقارنة بالمهاجرين الآخرين. باختصار، لم يلاحظ باستيرناك في هجوم تشين على زوجته أي شيء شاذ بشكل خاص، نظراً لبطء معدلات استيعاب لأمريكيين الصينيين وعدم توفر الضوابط العرفية القابلة للتطبيق على التعويضات الخاصة لتشين. أقنعت شهادة باستيرناك القاضي الذي ترأس الجلسة بأن الأسس الثقافية للفعل الانتقامي لتشين تمنع القصد الخبيث المتوافق مع تهمة القتل العمد من الدرجة الأولى. وقد أدى قبول هذا الدليل إلى حصول تشين على دفاع

[80] **Craig L. Carr and Lisa Johnson**, Law, Cultural Diversity and Criminal Defense, Routledge 2019.,P. 128.

ناجح عن الأهلية، مما أدى إلى إدانته بتهمة القتل العمد من الدرجة الثانية وحكم مخفف بالسجن لمدة خمس سنوات[٨١].

وكانت شهادة " الخبير" التي قدمها عالم الأنثروبولوجيا بيرتون باستيرناك من كلية هانتر، والتي أقنعت القاضي بأن المهاجر لا يستطيع الهروب من تكوينه الثقافي الأصلي، وبالتالي فإن أفعاله يمكن تبريرها ثقافيًا (وأن قتل الرجل لزوجته في الصين المعاصرة أمر غير قانوني على ما يبدو، وهو ما يتجاوز "حقائق القضية")٠ ولقد افترض الخبير في شؤون الصين أن المجتمع والأقارب كانوا ليتمكنوا على الأرجح من كبح جماح رد الفعل العنيف الذي أثاره انتهاك شرفه لو كان تشين مقيماً في بلده الأصلي٠ وبما أن مثل هذا الكبح لم يكن متاحاً للسيد تشين في الولايات المتحدة (وهو ما يثير التساؤل حول وجود جالية صينية هائلة هنا)، فقد سمح القرار القضائي بأنه لا يمكن تحميله المسؤولية الكاملة عن الآثار غير المرغوب فيها لسلوكه الذي فرضته عليه الثقافة٠ ولسوء حظ السيدة تشين٠ ولقد أصدرت المدعية العامة لمنطقة بروكلين في ذلك الوقت، إليزابيث هولتزمان، التي كان مكتبها يتولى القضية، بياناً غاضباً معارضاً لحكم السيد تشين: يجب أن يكون هناك معيار واحد للعدالة . وليس معياراً يعتمد على الخلفية الثقافية للمتهم. فقد تكون هناك عادات همجية في أجزاء مختلفة من العالم ٠لا يمكن أن تبرر السلوك الإجرامي. يجب على أي شخص يأتي إلى هذا البلد أن يكون مستعداً للعيش وفقاً لقوانيننا والامتثال لها٠ إن الناس مثل السيدة تشين يستحقون الحماية التي توفرها قوانيننا. وتشير هذه الجملة إلى أن حياة النساء، وخاصة حياة نساء الأقليات، لا تحظى بالتقدير[٨٢]٠

جادل محامي الدفاع عن تشين بنسخة معدلة من الدفاع الثقافي٠ وزعم أن الضغوط الثقافية أدت إلى "ضعف قدرة تشين"، مما جعل تشين غير قادر على تكوين النية اللازمة للقتل العمد٠ وقد وجد القاضي الرئيس أن تشين "كان مدفوعاً إلى العنف بقيم صينية تقليدية تتعلق بالزنا وفقدان الرجولة"٠ وخلص القاضي إلى أن تراث تشين جعله أكثر "عرضة للانهيار في ظل الظروف"، مما أدى إلى انخفاض قدرته على تكوين نية إجرامية٠ ومع ذلك، وجد القاضي أيضاً أنه "إذا أصدر القاضي حكماً على خلفية ثقافية، فسيكون ذلك خطأً٠ لم يكن الأمر دفاعاً، لكنه أثر بشكل كامل

---

81 **William I. Torry**, Culture and Individual Responsibility: Touchstones of the Culture Defense, Human Organization , Spring 2000, Vol. 59, No. 1 (Spring 2000), p.61.

73 Kristin Koptiuch , op.cit., pp.215-216.

على هذا الرجل. أنه لم يُظهر أي ميول نفسية قط". وكما زعم الدفاع، لم يتمكن تشين من تكوين النية المطلوبة لأنه كان "بعيداً عن حافة الأرض كما يعرفها٠

يُقر القانون الأمريكي بأهمية تقدير العنصر العقلي للفعل الإجرامي لتحديد جسامة الخطأ المرتكب٠ فالشخص الذي يُصاب بنوبة غضب بسبب سوء معاملة أو عنف من شخص آخر، والذي يهاجم الطرف المسيء في انفجار عاطفي، لا يُعتبر عادةً مذنبًا بقدر من يهاجم شخصًا آخر عمدًا للاستفادة من الضرر الناجم٠يتفاعل الناس أحيانًا بانفعال ، وبالتالي دون تفكير، مع أحداث مزعجة أو صادمة للغاية، ونحن نُدرك أن فقدان السيطرة الناتج غالبًا ما يكون نتيجة سيطرة عواطف المرء عليه – وهو أمر يبدو أقل لومًا من ارتكاب خطأ عمدًا، على الرغم من افتراض أنه يعرف أكثر. هذه هي الفكرة وراء الافتراض المُضمن في القانون الجنائي، بأن ضعف الأهلية يُخفف من المسؤولية الجنائية[٨٣]٠

في قضية تشين، ظهر الدفاع الثقافي مرة أخرى في شكل آخر يتعلق بحالة الذهن٠ هذه المرة، عمل دفاع القدرة المنخفضة على احتواء الدفاع الثقافي ٠

في رأيه الشفوي بشأن حكمه، أوضح قاضي المحاكمة: لو ارتكب المدعى عليه هذه الجريمة بصفته شخصًا ولد ونشأ في أمريكا، حتى في المجتمع الصيني الأمريكي، لكانت المحكمة مضطرة إلى إيجاد المدعى عليه مذنبًا بالقتل غير العمد من الدرجة الأولى٠

مرة أخرى، قللت العوامل الثقافية من المسؤولية الجنائية٠ ومع ذلك، لا يقتصر الدفاع على المهاجرين٠ في حين أن القضايا السابقة كانت كلها تتعلق بالمهاجرين من أصل آسيوي، فإن القضية التالية تقدم الدفاع الثقافي كما زعمه مواطن أمريكي أصلي[٨٤] ٠

قضية الشعب ضد وو :

تبدأ هذه القضية، التي نوقشت كثيرًا في أدبيات الدفاع الثقافي، عندما قتلت هيلين وو ابنها سيدني، وحاولت الانتحار ، فيما يبدو أنه محاولة انتحار فاشلة أخرى بين الأب وابنه ٠ ويبدو أن هيلين دُفعت إلى هذه الممارسة بعد أن علمت من ابنها أن والده، جاري، عامله معاملة سيئة، وأنه على علاقة غرامية بامرأة أخرى٠ أُدينت هيلين في محكمة كاليفورنيا العليا بتهمة القتل من الدرجة الثانية، وحُكم عليها بالسجن من ١٥ عامًا إلى مدى الحياة استأنفت إدانتها أمام محكمة الاستئناف في كاليفورنيا، مدّعيةً وجود خطأ قابل للإصلاح، لأن قاضي المحاكمة لم يسمح بتوجيهات هيئة

[83] **Craig L. Carr and Lisa Johnson** , op.cit., p.130.
[84] **Taryn F. Goldste**in, Op.cit., p. 152.

المحلفين التي تضمنت جواز مراعاة الخلفية الثقافية لوو في عملية البت في حالتها العقلية وقت قتلها لابنها ومحاولتها الانتحار ٠

ألغت محكمة الاستئناف الحكم، مشيرةً إلى أنه كان ينبغي على قاضي المحاكمة إبلاغ هيئة المحلفين بجواز مراعاة العوامل الثقافية عندما يكون هناك سبب للاعتقاد بأهميتها في تقييم الحالة العقلية للمتهم فيما يتعلق بإدانة جريمة قتل من الدرجة الأولى أو الثانية أو القتل غير العمد من الدرجة الأولى ٠

لتقدير التحديات التي تطرحها هذه القضية، من الضروري استحضار بعض المعلومات الأساسية المهمة. التقت هيلين وو، وهي من مواليد الصين، بجاري وو عام ١٩٦٣ قبل وقت قصير من هجرة جاري إلى الولايات المتحدة ٠ في أواخر سبعينيات القرن الماضي، تواصل جاري مع هيلين، التي كانت لا تزال تعيش في آسيا، وناقش معها مسألة هجرتها إلى الولايات المتحدة واحتمال إنجاب طفل منه٠ في عام ١٩٧٩، وصلت هيلين إلى الولايات المتحدة، وسرعان ما أنجبت منه ابنًا يُدعى سيدني٠ بعد ذلك بوقت قصير، أصيبت هيلين باكتئاب شديد لأن جاري لم يُبدِ أي رغبة في الزواج منها، ولأنها لم تكن تملك أصدقاءً أو نظام دعم اجتماعي٠

قررت العودة إلى ماكاو، حيث كانت تعيش، وتركت طفلها مع جاري. ثم في عام ١٩٨٩، عادت هيلين إلى الولايات المتحدة، وتزوجت هذه المرة من جاري. بعد الزواج بفترة وجيزة، أخبرت سيدني والدته عن إساءة والده لها وعلاقته بامرأة أخرى. بدت عليها الصدمة عند تلقيها هذا الخبر، فقررت الموت، فخنقت ابنها حتى الموت ٠

في المحاكمة، جادل الادعاء بأن هيلين قتلت سيدني لأنها كانت غاضبة من جاري. إلا أن الدفاع جادل بأن أفعالها كانت نتيجة لضيق نفسي ناتج عن سماعها خبر سلوك جاري، بالإضافة إلى وجهات نظر ثقافية حول الانتحار ومسؤولياتها كأم تجاه طفلها ٠ وجدت هيئة المحلفين أن قتلها لسيدني ينطوي على قصد وسوء نية، وإن لم يكن مع سبق الإصرار والترصد، ولذلك أصدرت حكمًا بجريمة قتل من الدرجة الثانية وفقًا لقانون كاليفورنيا٠ إلا أن دفاع هيلين تضمن ادعاءً بانخفاض القدرة العقلية؛ إذ إن المعاناة النفسية التي عانت منها تشير إلى أنها قتلت سيدني في نوبة غضب، وهذا يعني أنه ينبغي إدانة هيلين بتهمة القتل غير العمد من الدرجة الأولى بموجب قانون كاليفورنيا نظرًا لغياب عنصر سوء النية في أفعالها.

تشبه الظروف المحيطة بـ "وو" بشكل غريب كلاً من "كيمورا" و"تشين". ففي القضايا الثلاث، اعتمد الدفاع بشكل كبير على البيانات الثقافية لإثبات انخفاض القدرة العقلية للمتهم، وقد أثبتت هذه

الاستراتيجية نجاحها بشكل عام في كل قضية٠ ولعله من المبالغة القول إن استخدام البيانات الثقافية في الدفاع الجنائي أمر شائع إلى حد ما في قضايا الفئة الثالثة، على الأقل عندما يتعلق الأمر بجريمة قتل. لكن كلاً من "كيمورا" و"وو" يختلفان عن "تشين" في مسألة مهمة واحدة. تتضمن كلٌّ من قضية كيمورا وقضية وو أفعالًا قام بها المدعى عليه مرتبطة بالممارسات الاجتماعية، حتى لو لم تعد هذه الممارسات سائدة في ثقافتيهما٠ ففي قضية وو، على سبيل المثال، أشارت شهادة خبير نفسي عابر للثقافات إلى أن أفعال هيلين وو كانت مفهومة بالنظر إلى خلفيتها الثقافية، على الرغم من عدم وجود ما يشير إلى أن مجتمعها الثقافي سيعتقد أنها تصرفت بشكل سليم وفقًا للمعايير الاجتماعية المعترف بها والممارسات الاجتماعية المقبولة٠

وعلى عكس قضية كيمورا، افتقرت هيلين وو إلى دعم المجتمع الصيني الأمريكي في عملية المحاكمة للمساعدة في تشكيل البعد الثقافي لأفعالها٠ ومع ذلك، من المهم التساؤل عما إذا كان لجوء هيلين وو إلى انتحار أحد الوالدين أو الطفل استجابةً لمشاكلها مع جاري يشير إلى ضعف في القدرة المعرفية أو الإرادية٠تشير أفعالها إلى أنها كانت تفهم جيدًا ما كانت تفعله، وتشير المعلومات المتعلقة بخلفيتها الثقافية إلى أنها اختارت عمدًا الالتزام ببعض المعايير الاجتماعية التي اعتبرتها، على ما يبدو، مسيطرة في ظل هذه الظروف. مثل فوميكو كيمورا، ربما كانت مخطئة في هذا الأمر – مخطئة ضمن نظام الأعراف في ثقافتها – لكنها ليست أول من ارتكب خطأً أخلاقيًا مأساويًا من هذا النوع[٨٥]٠

قضية الشعب ضد موآ :[86]

في الخامس والعشرين من إبريل ١٩٨٥، قاد لاجئ لاوسي يدعى كونغ موآ سيارته إلى حرم كلية مدينة فريسنو بحثاً عن خطيبته، شينج شيونج ٠ وبعد أن عثر عليها في مكتب التمويل بالكلية، قادها إلى منزل ابن عمه، وأقام معها علاقات جنسية في تلك الليلة٠ ومع ذلك، وصفت عروسه المقصودة هذا الفعل بالاغتصاب٠

كان موآ مهاجرا وعضوا في قبيلة همونج٠ يمارس أفراد قبيلة همونج من جبال لاوس شكلاً من أشكال الزواج يسمى زيج بوج نيام zijpoj niam، أو الزواج بالخطف٠ ويشبه زيج بوج نيام الهروب، وهذا الشكل من أشكال الزواج طقوس مقبولة في ثقافتهم ٠ وفي اتباع هذه العادة، يخطف الرجل عروسه التي يختارها، رغم أنه يجب عليه أولاً إبلاغ والديها٠ قبل الزواج، تزدهر علاقة

---

85 **Craig L. Carr and Lisa Johnson**, op.cot., P.134.
86 **Taryn F. Goldste**in. Op.cit.,p.149.

الخطوبة، التي تتألف من رسائل الحب والمغازلة وتبادل الهدايا وحتى المواعيد التي يشرف عليها أحد الزوجين٠وأخيرًا، في يوم الزواج، يأخذ الرجل المرأة إلى منزل عائلته حيث يتم إتمام الزواج ٠ ووفقًا للتقاليد الهمونجية، يجب على المرأة أن تحتج وتقول، "أنا لست مستعدة". وإلا فلن تُعتبر فاضلة وعفيفة٠ ويجب على الرجل أن يستمر في إتمام الزواج، على الرغم من احتجاجاتها، حتى يبدو قويًا والذكور وبمجرد إتمام الزواج، لا تستطيع المرأة الزواج من أي رجل همونج آخر ٠

منذ عام ١٩٨٠، هاجر ما يقدر بنحو ٣٠ ألف همونج إلى وادي سان جواكين بالقرب من فريسنو، كاليفورنيا. وقد أسفرت ممارسة الزواج المعروفة باسم زيج بوج نيام عن عدة تهم اختطاف واغتصاب ضد العديد من الرجال المهاجرين من همونج. وفي هذه القضية، أقر موآ بالذنب ٠ وبعد الاستماع إلى شهادة الأطراف والشهود ومراجعة أطروحة الدكتوراه حول طقوس الزواج لدى همونج،[٨٧] حكم القاضي على المتهم بالسجن لمدة تسعين يومًا في سجن المقاطعة. كما غُرِّم المتهم بمبلغ من المال خصص جزء منه للمرأة كتعويض ٠

مرة أخرى، لم يتم تقديم عرض رسمي للدفاع الثقافي٠ في حين كان بإمكان محامي الدفاع أن يستخدم دفاعًا قائمًا على خطأ في الوقائع، فقد تم تخفيف التهمة بدلاً من ذلك باستخدام عوامل ثقافية٠ وقيل إن المدعى عليه فوجئ بشدة عندما تم توجيه التهم إليه ٠كان يعتقد أنه تلقى الإشارات الثقافية المناسبة من الضحية، وبالتالي حصل على موافقتها على طقوس الزواج التقليدية٠ اعتقد المدعي العام والقاضي أن المتهم، الذي اعتقد حقًا أن المرأة تريد المشاركة في طقوس الزواج ٠ واعترف المدعي العام، بعد حكم القاضي، بأن العوامل الثقافية تم أخذها في الاعتبار إلى حد ما. حتى أن القاضي أكد أن "النية تتشوش عندما يكون لديك شيء ثقافي يمنع تكوين نية [جنائية]"٠

وعلى غرار كيمورا، لم يتم تقديم دفاع ثقافي في هذه القضية. ومع ذلك، أدت العوامل الثقافية إلى صفقة إقرار بالذنب وعقوبة مخففة للمهاجر من همونج ٠ وتوضح القضية التالية بشكل أكبر مدى إقناع الشهادة الثقافية[٨٨] ٠

---

[٨٧] وفي مناقشة ما إذا كانت طقوس الزواج هذه تقليداً صالحاً في الشتات الأمريكي ، قدم المحامون شهادة خبراء في ثقافة الهمونج، وراجعوا أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا حول طقوس الزواج لدى الهمونج، وتشاوروا مع شيوخ عشيرة الهمونج الذكور٠وأسقطت التهم الجنائية، وسمح القاضي للمتهم بالإقرار بالذنب في تهمة الحبس غير المشروع، وهي جنحة، على أساس أن موآ كان يعتقد بشكل معقول، وإن كان مخطئاً، أن المرأة وافقت على الجماع واستخدم القاضي سلطته التقديرية للسماح لموآ بالتفاوض على التهمة الأقل خطورة وحكم عليه بالسجن لمدة تسعين يوماً وكان القاضي قد اعترف ضمناً بالدفاع الثقافي، وبذلك تم إعفاء موآ من عقوبة سجن أشد قسوة٠**أنظر:**

Kristin Koptiuch , op.cit., p.222.

[88] **Taryn F. Goldste**in. Op.cit., 151.

قضية الشعب ضد كروي[89]:

في السادس عشر من يوليو عام ١٩٧٨، تتبعت الشرطة عصابة من الشباب الأمريكيين الأصليين، بعد سرقة متجر للخمور، في مطاردة ضاريه بالقرب من حدود ولاية أوريجون[٩٠]. قاد

---

[89] **People v. Croy, No. 52587 (Placer County Super. Ct. Apr. 1990).**

[٩٠] ولد باتريك هوتي كروي في يريكا عام ١٩٥٥. كان والداه من السكان الأصليين الأمريكيين، من نسل قبائل كاروك وشاستا التي عاشت هناك لقرون.كانت حياته نموذجية لصبي هندي في تلك المقاطعة. شعر بأنه غير منتمٍ إلى مكانه في المدرسة، وتعرض للمضايقة من قبل الشرطة، ورُفضت فرصه في الحصول على وظائف جيدة. يتذكر بوضوح اقتحام الشرطة لمنزل عائلته وإخراج الغزلان "المسلوقة" من ثلاجتهم. يتذكر رؤية أقاربه يخرجون من السجن المحلي مصابين بكدمات نتيجة لضرب الشرطة. وعلى الرغم من أنه كان جيدًا في المدرسة، إلا أنه لم يكن يتوقع الكثير من الأطفال الهنود، وتسرب من المدرسة في الصف العاشر.لقد وقع في مشاكل بسيطة وتم إرساله إلى هيئة شباب كاليفورنيا لمدة ستة أشهر. عاد إلى يريكا وعمل في وظائف مختلفة مثل قطع الأشجار وشارك في مجتمع الأمريكيين الأصليين المحليين. لكنه كان في الأساس غريبًا في وطنه. في مساء ذلك الأحد، قرر هوتي البالغ من العمر اثنين وعشرين عامًا الذهاب إلى حفلة في شقق Pine Garden في يريكا. كانت حفلة عادية - كان هناك بعض الشرب وبعض الماريجوانا. بعد فترة ذهب هوتي للنوم في إحدى الشقق. اندلع قتال صغير بين شخصين في موقف =السيارات.تم استدعاء الشرطة من قبل بعض الجيران البيض بسبب الضوضاء العالية، ولكن سرعان ما هدأت الأمور وغادرت الشرطة. استيقظ هوتي، وتحدث هو وأخته نورما جين وأبناء عمومته جاسبر وداريل وكارول عن الذهاب لصيد الغزلان؛ كان لحم الغزلان أحد الطرق التي كان الهنود في شمال كاليفورنيا يكملون بها نظامهم الغذائي. ذهب هوتي إلى منزل صديقته وأخذ بندقيته عيار. وفي طريقهم للخروج من المدينة، توقفت المجموعة عند متجر الخمور Sports and Spirits في وسط مدينة يريكا. وهناك، حدث مشهد يحدث يوميًا تقريبًا في مكان ما في أمريكا. لقد دخل كاتب المتجر الأبيض وأخت هوتي وابنة عمه في مشادة كلامية. دفع الكاتب نورما جين، فالتقطت فتَّاحة علب ولوح بها تجاه الكاتب. وقفز الكاتب إلى استنتاج مفاده أنهم سوف يسرقونه، فركض خارج المتجر. كان هوتي واقفًا بجوار السيارة وركض الكاتب نحوه وقال، "أعتقد أنهم سوف يسرقونني". حاول هوتي تهدئته. وقال له: "لن يسرقوك". ثم ذهب إلى المتجر لإحضار أخته وابنة عمه. ولكن بحلول ذلك الوقت، كان العبء التاريخي المتمثل في العلاقات العرقية غير السليمة قد سيطر عليه. كانت سيارة شرطة تمر ورأى الضابط الموظف يصرخ بأن المتجر قد تعرض للسرقة. كان يشير إلى سيارة هوتي ويصرخ "امسكوا بهم!" كان هناك شيء واحد يعرفه هوتي وأخته وهو أن الشرطة لن تصدق أبدًا جانبهم من القصة. قاد هوتي السيارة بسرعة بعيدًا، محاولًا الوصول إلى أمان كوخ جدته في التلال خارج المدينة. بدأت سيارتا شرطة مطاردة انتهت بالدماء.أثناء المطاردة التي امتدت لخمسة أميال، انحنى داريل من نافذة السيارة وأطلق رصاصة واحدة في محاولة فاشلة لضرب إطار سيارة الشرطة. بعد الوصول إلى روكي جولش، بدأ هوتي ونورما جين في الركض على تلة إلى الغابة. أمسك داريل بالبندقية وتبعهما.وصلت الشرطة وبدأت في إطلاق النار. لم يركض جاسبر البالغ من العمر سبعة عشر عامًا وكارول البالغة من العمر ثمانية عشر عامًا إلى التلال؛ استسلما وتم تقييدهما ببعض الشجيرات. استدعت الشرطة المساعدة، وسرعان ما كانت هناك اثنتي عشرة إلى أربع عشرة سيارة بها أفراد من إنفاذ القانون: دورية الطرق السريعة في كاليفورنيا، ونائب الشريف، كان أحد رجال الشرطة خارج الخدمة هؤلاء هو جيسي "بو" هيتسون. كان قد فاز بسباق سيارات في وقت سابق من ذلك المساء وذهب إلى حفل شواء حيث تناول بعض المشروبات.عندما سمع نداء الشرطة عبر الراديو، هرع إلى مكان الحادث وقفز من سيارته، ناسيًا سترته الواقية من الرصاص على المقعد.كان مسدسه عيار ٣٥٧ ماجنوم =محملاً برصاصات ذات رؤوس مجوفة تنفجر داخل الجسم. حُبس هوتي وداريل ونورما جين بسبب إطلاق النار. كانت المصابيح الأمامية وكشافات البحث من سيارات الشرطة موجهة نحوهم وهم يختبئون خلف نفس الأشجار التي فشلت في توفير الحماية الكافية لأسلافهم. كانت الرصاصات من بنادق M-i6 و AR-15S .مرر داريل وهوتي بندقية الصيد بينهما وأطلقوا من خمس إلى عشر طلقات.أصابت بضع رصاصات سيارات الشرطة؛ وأصيب شرطي واحد في يده. لم يكن لدى الشرطة مركز قيادة؛ لم يكن هناك إشراف. استمروا في إطلاق النار في الغابة. تم إطلاق ما بين ٧٥ و ١٥٠ طلقة على الهنود الثلاثة.وقف داريل محاولاً الاستسلام، فأصيب برصاصة في الفخذ.حاولت نورما جين الركض فأصيبت برصاصة في ظهرها. صرخ داريل، "أنا جريح

باتريك "هوتي" كروي السيارة التي هرب بها إلى منزل جدته٠ وبمجرد وصوله إلى هناك، خلع قميصه وحذائه مثل المحارب الهندي، ووجد بعض الذخيرة في المنزل، وأطلق النار على ضابط شرطة قوقازي فقتله. وأدين هوتي كروي بتهمة القتل العمد وحُكم عليه بالإعدام٠

في الاستئناف، استخدم محامي الدفاع عن كروي شكلاً مختلفًا من أشكال الدفاع الثقافي عن القضايا السابقة٠ جادل الدفاع بالثقافة في سياق تجربة الأمريكيين الأصليين في الولايات المتحدة وفي نموذج التقاليد٠ لقد أغرا محامي الدفاع عن كروي، ج. توني سيرا، هيئة المحلفين بقصص عن قتل واستعباد الهنود الذين وقفوا في طريق المطالبات في حمى الذهب، وعن الحكومات المحلية التي دفعت مكافآت قدرها خمسين سنتًا مقابل فروة رأس ورؤوس الهنود، وعن اختطاف الأطفال الهنود وبيعهم لعمال المناجم كعبيد جنسيين٠ وفي طلبه إلى المحكمة، ذكر سيرا: ولكن لا يمكن لهذه المحكمة أن تتجاهل الشهادة القوية للغاية للدكتور باستيرناك، الذي ربما يكون أعظم خبير في أمريكا في شئون الصين والعلاقات بين الأسر٠ الشيء الوحيد الذي ذكره بقوة، الفارق الكبير الوحيد مع الشخص الصيني في الصين هو شخص مثل المتهم لا يعيش داخل مجتمع صيني، كما فعل في الصين، حيث يتفاعل المجتمع بأكمله كصمام أمان لمنع الإفراط في الاستجابة الجسدية لجميع

ونورما جين تموت!" "صرخ رجال الشرطة، ""سنمنحك نصف ساعة للاستسلام!" لم يكن هناك المزيد من إطلاق النار٠ بدأ هوتي، الذي كان يحمل البندقية الآن، في العودة إلى كوخ جدته ليرى ما إذا كانت هي وعمته المسنة لا تزالان على قيد الحياة٠ في الوقت نفسه، بدأ هيتسون وضابط آخر في التحرك٠، على الرغم من أن رجال الشرطة الآخرين كانوا يصرخون عليهم ""ابتعدوا، ابقوا في الأسفل""٠ وصل هوتي إلى الكوخ وبدأ في التسلق عبر النافذة٠ في تلك اللحظة، جاء بو هيتسون راكضًا حول جانب الكوخ. فتح هيتسون النار على ظهر هوتي٠ "لقد اخترقت إحدى الرصاصات أرداف هوتي ثم انتقلت إلى منطقة العمود الفقري٠وانفجرت الرصاصة الأخرى ذات الرأس المجوف في مؤخرة ذراعه، مما أدى إلى ثقبها٠استدار هوتي وأطلق رصاصة واحدة٠ أصابت الرصاصة الضابط مباشرة في القلب، مما أدى إلى مقتله٠وصل الشرطي الآخر إلى مكان الحادث، لكن كل ما رآه هو هيتسون يسقط إلى الخلف٠تمكن هوتي من الزحف خلف مبنى، حيث كان يرقد في دمه٠ وعند سماع إطلاق النار، ركض رجال شرطة آخرون إلى المنطقة وبدأوا في إطلاق النار على موقع هوتي٠حاول أن يصرخ، ""أنا جريح، "" أطلقت الشرطة وابلًا آخر من الرصاص، ولكن بمعجزة ما لم يصب٠ وبعد بضع دقائق، سحبوه إلى الخارج، وتم نقل هوتي، الذي كان إما في حالة صدمة أو فاقد للوعي، بسيارة إسعاف إلى المستشفى٠ تم القبض على نورما جين مع داريل وتلقت العلاج الطبي٠" بعد أربعة أيام من إطلاق النار، أقيمت جنازة لجيسي هيتسون٠ حضرها أكثر من ألف شخص، بما في ذلك ما يقرب من ثلاثمائة ضابط إنفاذ قانون بالزي الرسمي من جميع أنحاء شمال كاليفورنيا٠ تم تنكيس الأعلام، وأغلقت مكاتب المدينة من الساعة العاشرة صباحًا حتى الثانية بعد الظهر٠ تم توجيه الاتهام إلى هوتي والهنود الأربعة الآخرين بالتآمر لارتكاب جريمة قتل، والقتل العمد من الدرجة الأولى، وأربع تهم بالشروع في القتل، وأربع تهم بالاعتداء بسلاح مميت، والسرقة٠بموجب نظرية المساعدة والتحريض ونظرية المؤامرة، يمكن محاكمة الخمسة جميعًا عن أفعال قام بها الآخرون. كان من المقرر محاكمة هوتي ونورما جين وابن عمهما جاسبر في مجموعة واحدة. كان من المقرر محاكمة داريل وكارول في مجموعة أخرى٠ **أنظر :**

Denise Ferry, op.cit.,pp.1-4.

أنواع العوامل٠ وعلاوة على ذلك، أوضح سيرا أن "كل هندي يدرك أن النمط التاريخي الكامن للعنصرية الإبادية ضد الهنود قد يطفو على السطح في أي وقت، سواء في شكل عنف من جانب المواطنين البيض أو عدوان الشرطة" ٠

ومرة أخرى، لم تستخدم استراتيجية الدفاع كحجة رسمية للدفاع الثقافي٠ وبدلاً من ذلك، زعم الدفاع أن كروي تصرف دفاعاً عن النفس، وأنه كان يخشى حقاً من الأذى الوشيك، وأن هذا الاعتقاد كان معقولاً موضوعياً في ظل الظروف٠ وعلى هذا المنوال، زعم كروي أنه كان يعتقد أن الشرطة في العالم الذي يعيش فيه كانت تبيد الهنود٠ سمح القاضي بهذه الشهادة عن التجربة الثقافية، وقرر أنها ذات صلة إذا كانت قد "تسربت إلى وعي" المتهم وأثرت على حالته الذهنية أثناء الفعل المذنب٠ أخيرًا، بعد خمسة أشهر من الإدلاء بالشهادة، أصدرت هيئة المحلفين حكمًا بالبراءة من جميع التهم٠

توضح كل من هذه القضايا السابقة المعضلات التي تواجهها المحاكم في مواجهة العوامل الثقافية كدليل إثباتي لتقييم الحالة الذهنية. تبدو المحاكم مترددة في التعامل مع الثقافة كدفاع، وقد وضعت المحاكم المختلفة نظرياتها المنفصلة والمستقلة للتطبيق. نظرًا لعدم وجود معيار محدد للحكم على الثقافة، فإن المحاكم غير متأكدة من كيفية المضي قدمًا. وبالتالي، من الضروري النظر في ما إذا كان الدفاع الثقافي الرسمي والموحد قابلاً للتطبيق ومفيدًا في نظام العدالة الجنائية[٩١]٠

في عام ١٩٨٢، اتُهم أب تركي مسلم بقتل ابنته عندما علم بعلاقتها الجنسية مع شاب٠ وقالت المحكمة إنه إذا كانت الخصائص التي أدت إلى ارتكاب المتهم الفعل هي صفات دائمة وليست مؤقتة بطبيعتها، مما يجعله مميزًا عن الرجل العادي في المجتمع، فينبغي السماح لهيئة المحلفين بأخذ هذا العامل في الاعتبار أثناء مداولاتها. ولكن على الرغم من أن المحكمة رأت أن سمات معتقدات هذا المدعى عليه وخلفيته تشكل بالضبط تلك الخصائص التي تخرجه عن نطاق الأمور العادية، فقد رأت أن الأدلة في مثل هذه الأمور لا يجوز تقديمها في المحاكمة، وبالتالي تركت الأمر بالكامل لهيئة المحلفين دون أي معلومات حقيقية لتوجيههم٠

ورغم أن المحكمة الأسترالية ربما حاولت وضع الثقافة في الاعتبار رسميًا، إلا أنها وجدت نفسها محظورة بقواعد الأدلة القائمة، إلا أن مثل هذه القضايا تكشف بشكل خاص عن الطريقة التي وصل بها القانون الأنجلو أمريكي إلى تصور الثقافة٠ يبرز موضوعان في هذا المظهر. أولاً، كثيراً ما تخلق الدولة معياراً، على الرغم من أن مقدماته قد تكون متوترة أو متحيزة، إلا أنه يدعي أنه يجمع الجميع معاً في مجتمع شامل٠ولكن حتى لو كان هذا النهج مرغوبا سياسيا وقانونيا، فإنه لا

---

91 **F. Goldste**in, op..cit.,p.154.

يخلو من التكاليف٠ قد يتم إخفاء التأثيرات القاسية لمقدمات القانون المشكوك فيها فيما يتعلق بالإرادة الحرة من قبل هيئة محلفين أو يتم تحسينها في مرحلة العقوبة، لكن هذا لا يخفي سوى القليل من العدالة المشكوك فيها المتمثلة في إلزام شخص ما بمعيار سلوك يتعارض مع فرضية ثقافية يشعر ذلك الفرد بأنه ملتزم بها بشكل لا ينفصم٠

علاوة على ذلك، وكما تظهر قضايا السحر وغيرها من القضايا التي تنطوي على خلفية ثقافية، فإن المحاكم تميل إلى التعامل مع الثقافة ليس كمتغير مستقل له صفات وآثار خاصة به، ولكن كسمة من سمات الشخصية الفردية – نوع من القطع الأثرية المتراكمة التي لا تعمل بشكل مختلف على التركيبة العامة لشخصية الشخص عن المظهر أو نقاط الضعف الجنسية أو التنشئة٠ وهذا يستدعي بعض التوازن بين الفرد، بهذا المفهوم، والفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد٠ وفقا للبعض ، هناك فرق مركزي بين المجموعات والأفراد٠ فبينما تكتسب المجموعات الجوهر من خلال التفاعل، من المفترض أن يفقد الفرد جوهره في المجموعة، ومن المفترض أن تكتسب هذه المجموعة الجوهر من خلال تمييز نفسها عن المجموعات الأخرى٠ وهكذا، في حين أن المجتمع الصغير يجب أن يكون ذو تفكير واحد، فإن المجتمع الأوسع يجب أن يصبح متنوعًا –منطقيًا وتاريخيًا؛ وهذا هو، كثير التفكير٠ وهكذا يمكننا أن نحل المفارقة المتمثلة في أن ما يبدو للبعض أنه أكثر الدول امتثالاً في العالم هو أيضًا الأكثر تنوعًا٠ علاوة على ذلك، على الرغم من أن المجموعة لها جوانب طبيعية وللفرد جوانب ثقافية، إلا أن المجموعات – المجتمعات – هي التي تتسم بطبيعة ثقافية واضحة، والأشخاص – الأفراد – هم الطبيعيون. فالأفراد، مهما بذلوا من جهد، لا يفقدون جوهرهم أبدًا، والجماعات لا تكتسب أي شيء أبدًا[٩٢] ٠

وفي قضية عرضت علي المحاكم الكندية[٩٣] ، وجهت إلى المتهم تهمة القتل العمد لزوجته٠ واعترف بقتلها لكنه زعم أنه مذنب بالقتل غير العمد لأنه تصرف تحت تأثير الاستفزاز. وزعم أن زوجته اعترفت بخيانتها، وهو فعل موصوم بشدة في الدين الإسلامي ويُنظر إليه على أنه ضربة خطيرة لشرف الأسرة. وزعم المتهم أن قاضي المحاكمة أخطأ في توجيه هيئة المحلفين فيما يتعلق بتطبيق عنصر الشخص العادي في دفاع الاستفزاز من خلال توجيه هيئة المحلفين بأن الخلفية العرقية والثقافية للمتهم (كان مسلمًا) لا علاقة لها بهذا العنصر من الدفاع ٠ وقد حكمت محكمة

---

[92] **Lawrence Rosen ,The Judgment of Culture ,**Cultural Assumptions in American Law, Routledge2018, p.24.

[93] **R. v. Humaid, 2006 CanLII 12287 (ON CA)**

الاستئناف برفضه ، وذهبت إلي أن : الاستفزاز لا يحمي المتهم الذي لم يفقد السيطرة على نفسه، بل تصرف بدلاً من ذلك بدافع من الشعور بالانتقام أو الشعور الثقافي بالاستجابة المناسبة لسوء سلوك شخص آخر٠ أياً كانت السمات التي يمكن نسبها إلى الشخص العادي، فلا بد أن تكون سمات يمتلكها المتهم٠ وكمسألة تتعلق بالسياسة العامة، لا يمكن تثبيت الشخص العادي على معتقدات لا يمكن التوفيق بينها وبين القيم الكندية الأساسية ٠

قضايا المرأة المعنفة :

وعلى النقيض من الاستخدام المتزايد للدفاع الثقافي، والذي يبدو أنه يتسامح مع الجرائم ضد النساء والأطفال، عمل الناشطون في السنوات الأخيرة على تغيير الطريقة التي يتفاعل بها النظام القانوني الأمريكي مع العنف ضد النساء والأطفال٠ "خلال العقدين الماضيين، اعترف المجتمع الأمريكي بالعنف الذي يحدث داخل وحدة الأسرة واتخذ خطوات للتغلب على مثل هذه الانتهاكات"٠ إن أحد الأمثلة على عدم التسامح المتزايد في المجتمع مع العنف المنزلي هو قيام المجتمع القانوني بتطوير استراتيجية دفاعية للنساء المعنفات اللاتي يقتلن المعتدين عليهن٠ إن هذه الاستراتيجية الدفاعية، التي أطلق عليها "دفاع النساء المعنفات"، تبدو في ظاهرها مشابهة من الناحية النظرية للدفاع الثقافي لأن كليهما يبدو وكأنهما يدعمان حقوق المضطهدين تقليدياً ٠ ولكن عند فحصها عن كثب، يتضح أن النظريات والسياسات التي تقوم عليها الدفاعات مختلفة٠ والواقع أن الدفاع الثقافي يقوض الكثير من السياسة التي تقوم عليها دفاعات النساء المعنفات[٩٤]٠

ظهرت متلازمة الزوجة المعنفة (BWS) لأول مرة في المحاكم الأمريكية خلال سبعينيات القرن العشرين وهي الآن بمثابة "وسيلة سائدة للدفاع عن النساء المعنفات اللاتي يقتلن أو يرتكبن جرائم خطيرة أخرى" ضد شريك ذكر ، ولا تشكل المتلازمة دفاعًا قانونيًا[٩٥] ٠

تم تعريف متلازمة المرأة المعنفة بأنها "سلسلة من الخصائص المشتركة التي تظهر لدى النساء اللاتي يتعرضن للإساءة الجسدية والنفسية على مدى فترة طويلة من الزمن من قبل الشخصية الذكورية المهيمنة في حياتهن" ٠ وعادةً ما يتم تقديم الشهادة في المحاكمة عندما تزعم المرأة المعنفة أنها شوهت أو قتلت شريكها دفاعًا عن النفس[٩٦]٠

---

[94] **Allce J.Gallin,** The Culture Defense : Undermining The Policies Against Domestic Violence , Boston College Law Review ,Vol. 35, 1994 , p.724.

[95] **William I. Torry ,**op.cit., p.61.

[96] **Taryn F. Goldste**in, op..cit.,p.164.

في بعض التفسيرات للدفاع عن النفس للمرأة المعنفة، يكون القتل مبررًا إذا كان من الممكن إثبات الدفاع عن النفس، وفي هذه الحالة يجب على هيئة المحلفين أن توصي بالبراءة. يرى محللون آخرون أن الدفاع هو شكل من أشكال العذر الجزئي الذي يمكن أن يخفض تهمة القتل العمد إلى تهمة أقل٠ وللتغلب على ادعاء الدفاع عن النفس، لا يمكن للمتهمة التحريض على الجريمة التي اتهمت بها ويجب أن تعتقد بشكل معقول أنها: كانت تحمي نفسها من خطر وشيك أو فوري؛ وأن استجابتها تتناسب مع التهديد الموجه إليها؛ ولم يكن لديها أي سبيل آخر، مثل الانسحاب إلى منطقة آمنة ٠ إن المرأة التي تتعرض للضرب في القانون تعيش في خوف دائم من أن يرغمها شريك حياتها المسيء على مواجهة تهدد حياتها ولا مفر منها٠ وعادة ما يتم اللجوء إلى العلاج النفسي بالاقتران بشهادة خبير نفسي عندما لا يتمكن المتهم من تلبية أحد أو أكثر من عناصر المسؤولية في عقيدة الدفاع عن النفس٠ ربما تكون قد انتقلت إلى الهجوم بعد أن تغلبت على خطاب مهين، ولكن ليس أسوأ من ذلك٠ أو ربما انتظرت حتى غفا المعتدي أو دخلت إلى الحمام قبل أن ترد عليه بالضرب بعد مشادة مريرة٠ بعض المتهمين يقتلون أزواجهم أو أصدقائهم برصاص قاتل مأجور أو يقتلونهم في حالة من الذعر في المرة الأولى التي يتحرش بهم فيها شريكهم٠ وبما أن العديد من النساء المعنفات اللاتي وجهت إليهن اتهامات بقتل شريك حياتهن دفاعاً عن النفس لا يمثلن الصورة النمطية القانونية للمرأة المعنفة ولا يتوافقن تماماً مع الصورة النمطية "للرجل المعقول" المنصوص عليها في عناصر عقيدة الدفاع عن النفس، فإن نظرية "النساء المعنفات" تسير على خط رفيع بين قبول هذه العقيدة ورفضها٠ وعلى هذا، فبينما تترجم عناصر عقيدة الدفاع عن النفس القابلة للتطبيق إلى تجارب المرأة المعنفة غير النمطية قانونياً، فإن نظرية "النساء المعنفات" تفترض وجود عناصر أخرى تقع خارج مدار تلك التجارب٠ على سبيل المثال، يواجه المحلفون صعوبة في التوفيق بين مخاوف المرأة المتراكمة من التحرش وعدم رغبتها في تحرير نفسها من علاقة مسيئة٠ والتمسك بالعلاقة يجعل ضحية الضرب تبدو وكأنها "تطلب ذلك"٠ويفسر عجز المرأة المعنفة عن التحرر من ارتباطاتها من حيث "العجز المكتسب"٠ إن المرأة التي يتم تشخيصها بهذه الحالة تستسلم وتختار طريق المقاومة الأقل خوفاً من أن مطالبها بعلاج أفضل لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأمور، أو لأن الصراعات السابقة العبثية قد تستنزف عزيمتها٠ ويتحدى العديد من الكتاب هذا الاقتراح باعتباره تبسيطياً وغير دقيق٠ إن ما يمر على أنه ضعف مهزوم للذات قد يكذب استراتيجية محسوبة لتحقيق أقصى استفادة من الاحتمالات القاتمة٠ومن ناحية أخرى، قد تعتقد الضحية، ربما بشكل وهمي، أن الاسترضاء وتعزيز السلوكيات الإيجابية من شأنه أن يكسب شريكها تدريجياً٠ كما أن الخضوع والمثابرة في العلاقة يمكن أن يجسدا التزام المرأة الجاد بجعل زواجها ناجحاً مهما كلف الأمر، ولكنه أيضاً يخفي لوم

الذات والتكفير عن التقصير الملحوظ في الوفاء بشروط عقدها٠ وقد يكون الهروب صعباً بشكل مدهش. فالخوف من الانتقام أو اللوم من الأقارب في أعقاب الطلاق أو الانفصال يمكن أن يحبط البحث عن ملاذ آمن٠ إن النساء الآسيويات والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية أكثر ميلاً إلى مساواة التخلي عن الزوج بتفكك الأسرة والروابط العرقية ، وقد لا تثق المرأة المعنفة في قدرة الشرطة والمحاكم على حمايتها من الإساءة٠ وفي غياب وظيفة، ومهارات قابلة للتسويق، ومساعدة قانونية، ومأوى بديل، قد لا ترى أي مخرج من دائرة العنف المنزلي هذه٠ وعلاوة على ذلك، فإن استخدام القوة الوقائية أو غير المتناسبة في نظر القاضي أو هيئة المحلفين ينم عن التخطيط المسبق أو الإفراط٠ وما لم يدخل المتهم ومعتديها في خضم قتال مميت، فإن قتله دفاعاً عن النفس أمر يصعب تبريره أو التغاضي عنه: فمن المؤكد أنها كانت لتتراجع عن ذلك، على ما يبدو٠

فالمرأة المعنفة التي تعاني من متلازمة اليقظة تظل متيقظة لعلامات الخطر وتدرك أن هناك خطراً يهدد حياتها٠ إن هذا الاضطراب يبين لنا كيف أن التعبيرات السطحية غير المؤذية عن السخط قد تتصاعد بسرعة إلى عنف جسدي٠ إن الضغوط الناجمة عن فرط اليقظة تصل إلى حد يمكن معه لأي إيماءة عدوانية أن تؤدي إلى نوبة ذعر تغذيها مشاعر الخوف أو الغضب المكبوتة. إن إيقاع المعتدي على حين غرة في موقف غير مواجه لا يؤدي إلا إلى تسوية ميدان القتال، الذي كان لصالحه لولا ذلك، نظراً لتفوقه في الحجم وخبرته المتفوقة في استخدام الأسلحة القاتلة. وبصرف النظر عن مدى صحته العلمية، فإن العديد من المعلقين على استخدام المتلازمة في المحاكمات الجنائية يفسرونها باعتبارها دفاعاً ثقافياً، دون أن يسموها كذلك٠ على سبيل المثال، تصور المرأة المعنفة التي تقتل باعتبارها "ضحية لواقعها الاجتماعي، وتستجيب للظروف وفقاً لقيم الأنوثة والزواج مدى الحياة الذي تأقلمت معه"٠ لذلك، "لأن المدعى عليها استجابت لضغوط قسرية داخلية وخارجية، لم تكن مسؤولة عنها ولكنها خلقتها واقعها الاجتماعي كامرأة مضروبة، فهي ليست مسؤولة عن سلوكها" ٠ وعلى نحو مماثل، "تخلق هذه الاختلافات بين الجنسين الناجمة عن التوقعات الثقافية بشأن النساء وتلك المتعلقة بالنساء المضروبات على وجه التحديد تصورات النساء المضروبات وتشكلها"[٩٧] ٠

[٩٧] إن الأمر الأكثر أهمية هنا هو أنه في حين يمثل المحامون النساء "الأمريكيات " في الدفاع عن النساء المعنفات باعتبارهن فاعلات تتشكل ذاتيتهن من خلال العلاقات الاجتماعية (القمعية) التي تقوم على القرابة والهياكل القانونية وغيرها، فإن قضايا الدفاع الثقافية تصور النساء المهاجرات من العالم الثالث باعتبارهن ضحايا سلبيات يزعمهن منطق ثقافي جوهري يقوم على الاختلاف الدائم، وهو ما يسمي "نساء العالم الثالث كضحايا"٠ والواقع أن الرجال من العالم الثالث محرومون أيضاً، حتى باعتبارهم مرتكبي العنف المنزلي، من القدرة التاريخية على التصرف٠

إن طريقة انتصاف المرأة المعتدي عليها ونقاط ضعفها وإدراكها للمخاطر والوقوع في الفخ تعطي بالتأكيد مظهر الخضوع للإملاء الثقافي٠ النمطية العنصرية المعقولة لدى ضحايا التمييز العنصري اللجوء القانوني٠ إن أعضاء الأقليات العرقية الذين يتعرضون للتمييز في أماكن عملهم، أو إجراءات التفتيش والإيقاف غير المبررة، أو ممارسات الإسكان والإقراض غير العادلة على أساس العرق، يمكنهم طلب الحماية والتعويض في إطار العنوان السابع (القسم ٧٠٣) من قانون الحقوق المدنية وبند الحماية المتساوية في التعديل الرابع عشر ٠ وبعيداً عن ذلك، فإن قوانين جرائم الكراهية التي تطبقها العديد من الولايات القضائية الأمريكية تفرض عقوبات إضافية على الجرائم المرتكبة بقصد التمييز ٠ لذا بموجب القانون، فإن الدفاع عن ثقافة "ثقافتي العنصرية دفعتني إلى القيام بذلك" من شأنه أن يجر بالتأكيد المتهم بالتعصب غير القانوني. في حين فرض "عباءة الصمت والإنكار" على دوافع التمييز العنصري المعقول[٩٨]٠

في ليلة رأس السنة الجديدة عام ١٩٩٠، كانت كاثرين وسيميون في المنزل، قد شربا بعض الخمر وبدءا في الشجار ٠ وقد أغلق سيميون الباب وسدّه بصندوق حتى لا تتمكن من الخروج من المنزل كما فعلت مرات عديدة من قبل٠ شهدت كاثرين في محاكمتها أن عينيه كانتا تشبهان "الشيطان"٠ وفي مواجهة غضبه وإمكاناته المعروفة للعنف، أمسكت بسكين وطعنته مرارًا وتكرارًا٠ وجهت إلى كاثرين تهمة القتل من الدرجة الثانية وتهمتين أقل خطورة ٠ وقد طالبت ببراءتها وذهبت إلى المحاكمة بحجة الدفاع عن النفس٠

المشكلة القانونية التي واجهت كاثرين ومعظم النساء عندما يستخدمن سلاحًا للدفاع عن أنفسهن ضد أزواجهن إن ما يميز الرجال الذين يتعرضون للضرب هو أن الرجل غالبًا ما يكون غير مسلح. ويتطلب قانون الدفاع عن النفس أن يكون الشخص في خطر وشيك من الإصابة الخطيرة أو الموت٠ كما يتطلب أن يكون "الشخص المعقول" قد أدرك التهديد على أنه وشيك وأن يتفاعل بنفس الطريقة التي تفاعل بها المدعى عليه٠ ولمساعدة هيئة المحلفين على فهم رد فعل المدعى عليه، فإن التهديدات السابقة من قبل الضحية ضد المدعى عليه مقبولة٠وفي دفاعات النساء المعنفات، من المناسب قبول أدلة "السياق"٠ ومن خلال شرح حالات العنف السابقة، وكيف كان الرجل يميل إلى التصرف أثناء التحضير للهجوم الفعلي، فإن الدفاع يمكن هيئة المحلفين من فهم

وتزداد أفعالهم غفراناً، نظراً لتمثيلهم من قِبَل محامي الدفاع باعتبارهم شاشات فارغة تعيسة تتجسد من خلالها طقوس ثقافية بدائية مقررة٠ وبهذا يتم محو الذاتية الهشة بالفعل للنساء والرجال من العالم الثالث باعتبارهم فاعلين ٠انظر :

Kristin Koptiuch , op.cit., p.226.

[98] **William I. Torry** ,op.cit., p.62.

سبب معقولية أن تدرك المرأة المعنفة سابقًا أن حياتها في خطر عندما يكون الرجل "يصرخ عليها" فقط ولم يهاجمها جسديًا بعد٠وينص قانون الدفاع عن النفس على أن القوة المستخدمة متناسبة مع التهديد. يُسمح للمرء باستخدام سلاح ضد المعتدي الأعزل، ولكن يجب أن تكون أسبابه مقنعة للغاية٠تدين معظم هيئات المحلفين النساء اللاتي قتلن رجلاً أعزلًا٠ لذلك، استخدم المحامون متلازمة المرأة المعنفة لتكملة حجج الدفاع عن النفس التقليدية٠

وهذا يسمح للمحلفين برؤية كيف يمكن للمرأة أن تعتقد بشكل معقول أنها ستصاب بجروح خطيرة أو تُقتل ويجب أن تستخدم سلاحًا للدفاع عن نفسها ضد القوة البدنية المتفوقة عادةً للرجل وخبرته القتالية. كما تنير متلازمة المرأة المعنفة هيئة المحلفين بشأن سبب عدم ترك النساء لأزواجهن الذين يضربونهن، وبالتالي نفي الشعور الشائع بأن المرأة مخطئة لأنها كانت لديها البديل بإنهاء العلاقة٠ في قضية كاثرين تشارليجا، استدعى المدافع العام مايكل كارنافاس كخبير ثقافي رينا ميركوليف، المديرة التنفيذية لمؤسسة الصحة غير الربحية الأصلية. شهد ميركوليف أنه في قرى أليوت، كان دور المرأة هو الخضوع: "يبدو الأمر وكأنهم [الرجال] يمتلكون زوجاتهم ولديهم الحق في فعل ما يريدون بهم"٠ إحدى نتائج هذه الفلسفة هي أن الضرب حدث شائع٠ من الصعب جدًا العثور على المساعدة٠ في القرى الصغيرة المعزولة، يكون التدخل غير معتاد للغاية والهروب مستحيل تقريبًا٠ يتوقع الناس "من المرأة أن تفعل كل ما يقوله لها الزوج". كان الدليل الثقافي مقنعًا في نفي مشاعر المحلفين بأن كاثرين كان من الممكن أن تتلقى المساعدة أو تبتعد عن زوجها في السنوات التي سبقت القتل٠ وقد تداولت هيئة المحلفين المكونة من سبعة رجال وخمس نساء لمدة يومين وتوصلت إلى حكم بالبراءة من جميع التهم[٩٩] ٠

قضايا تعدد الزوجات :

في أحدي القضايا ، تمت مقاضاة مواطن نيجيري، الدكتور جريجوري إيزونو Ezeonu ، في نيويورك بتهمة اغتصاب زوجته الثانية أو الصغرى، تشيويتا (لا يكشف السجل عن أي من مئات المجموعات العرقية في نيجيريا جاء إيزيونو؛ حيث تُمارس تعدد الزوجات بين بعض المجموعات فقط)٠

كان الدكتور إيزيونو طبيبًا نفسيًا تابعًا لمستشفى هارلم٠ وقد تم إبعاد أطفاله من المنزل بواسطة إدارة رعاية الطفل٠ وعندما ذهب المحققون إلى شقته لمناقشة أطفاله، من الواضح أنه دعاهم وتطوع بأنه مهتم "بإعطاء تشيويتا تعليمًا جنسيًا"٠ كان دفاعه أنه كان متزوجًا في نفس الوقت بموجب

[99] **Denise Ferry**, op.cit., p.5.

القانون النيويوركي والنيجيري٠ لذلك كان على المحكمة أن تقيم وضع الزواج الثاني والزوجة الثانية في نيويورك٠ وعلى الرغم من أن الزواج يُعترف به عمومًا إذا كان صحيحًا عند إتمامه، فقد خلصت المحكمة إلى أنه حيث يكون الاعتراف "مخالفًا للنظام العام"، فإن القاعدة العامة لا تنطبق٠ ورأت المحكمة أنه من الواضح أن تعدد الزوجات يتعارض مع النظام العام٠

وفيما يبدو أن قضية من الدرجة الأولى في نيويورك، قضت المحكمة بأن تعدد الزوجات لا يشكل دفاعًا ضد تهمة اغتصاب القاصرات٠ وعلاوة على ذلك، أعربت المحكمة صراحةً عن عدم اهتمامها بسماع شهود من نيجيريا يزعم أنهم حضروا حفل الزواج أو كانوا مستعدين لمناقشة عادات الزواج٠ وعلى الرغم من أن القانون والعرف النيجيريين قد يسمحان بزوجة صغرى، فإن نيويورك لا تعترف بمثل هذا الوضع٠ لأنه في وقت "زواجه" من المشتكية، كان الدكتور إيزونو Ezeonu متزوجًا بالفعل، فإن زواجه الثاني كان باطلاً حتى لو تم إتمامه قانونيًا في نيجيريا. وبناءً على ذلك، لم يكن الدكتور إيزونو متزوجًا من تشويتا، البالغة من العمر ثلاثة عشر عامًا، لأغراض المقاضاة بتهمة اغتصاب قاصر[١٠٠] ٠

قضايا الختان :

تنتشر ممارسات ختان الإناث، التي يشار إليها أيضًا باسم "قطع الأعضاء التناسلية الأنثوية" أو "تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية" (FGM)، بشكل أساسي في حوالي ٣٠ دولة أفريقية٠ ومع الهجرة، أصبحت القضية ذات أهمية متزايدة أيضًا للمجتمعات الأوروبية٠ وتقدر المفوضية الأوروبية أن ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠٠ امرأة وفتاة في أوروبا خضعن لنوع ما من أنواع ختان الإناث، ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية فإن ١٨٠٠٠٠ فتاة معرضات للخطر. إن عدد التقارير والدراسات البحثية والإجراءات البرلمانية في أوروبا كبير، كما أن نظرة عامة مقارنة أجريت عام ٢٠١٥ لقضايا المحاكم الجنائية المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية داخل الاتحاد الأوروبي، استنادًا إلى البيانات التي جمعها خبراء البلدان في ١١ دولة أوروبية، تظهر حدوثًا ضئيلًا لهذه الممارسة في المحاكم الجنائية٠ يمكن المقاضاة عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في جميع البلدان في أوروبا، إما من خلال أحكام محددة للقانون الجنائي أو من خلال التشريعات الجنائية العامة[١٠١]، ولكن يوجد أقل

---

[100] **James A. R. Nafziger, Robert Kirkwood Paterson, Alison Dundes Renteln**, Cultural Law, International, Comparative, and Indigenous, ,Cambridge University Press 2010, p. 61.

[١٠١] بشأن تعريف تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية يتجلى في البيان المشترك بين الوكالات، والذي ينص على أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية يشمل جميع الإجراءات التي تنطوي على إزالة جزئية أو كلية للأعضاء التناسلية الأنثوية الخارجية أو إصابة أخرى للأعضاء التناسلية الأنثوية لأسباب غير طبية٠ ويعترف البيان بأنواع من

من ٥٠ قضية جنائية تتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في أوروبا، وقد وقعت أغلبها في فرنسا في الثمانينيات والتسعينيات[١٠٢].

ومع ذلك، فإن استكشاف أسباب هذه التفاوتات بين تقديرات الفتيات والنساء المتضررات، والقضايا القضائية من ناحية أخرى، يتجاوز نطاق هذا الفصل. ويمكن القول إنه، مثل أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة، من الصعب بشكل خاص منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والكشف عنه، وملاحقة مرتكبيه، ومعاقبتهم بكفاءة. ومع ذلك، فمن غير المعقول الاعتقاد بأن جميع الدول الأوروبية تفشل في حماية الفتيات على هذا النطاق. والتفسير البديل هو أن عدد الحالات غير المسجلة أقل بكثير مما تشير إليه التخمينات الرسمية، مما يجعل حجج النسوية ما بعد الاستعمار أكثر إقناعًا. وقد قيل إن الدول والمؤسسات الأوروبية الغربية استهدفت العنف ضد المرأة من أصول مهاجرة بطرق تؤدي إلى وصمها من خلال (١) وضع اهتمام غير متناسب على بعض أشكال العنف وتأطيرها على وجه التحديد، (٢) تعريف بعض أشكال العنف ضد المرأة على أنها ثقافية بطرق تؤدي إلى وصم الأقليات (كما لو أن أشكال العنف التي تمارسها الأغلبية ليست ثقافية)، و(٣) إنشاء فئات عنصرية قائمة على النوع الاجتماعي لوصف النساء غير الغربيات المتضررات من العنف (النساء أو الفتيات المعرضات للخطر). وما يُطلق عليه عادةً "تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية" هو أحد أشكال العنف التي تحظى باهتمام غير متناسب. من خلال تحديد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية كشكل ثقافي للعنف ضد المرأة، فإننا نتجاهل الطرق التي تشكل بها الثقافة تبعية المرأة في أوروبا والأشكال الثقافية للعنف المضمنة.

ظهرت أول قضية جنائية تتعلق بختان الإناث في المملكة المتحدة عام ٢٠١٥ متوافقة مع هذه الحاجة الاجتماعية الملحة لمعالجة ختان الإناث. ولكن في رأينا، فهي القضية الجنائية الأكثر غرابة التي تم الإبلاغ عنها: فقد تم تقديم طبيب توليد إلى المحكمة بسبب الطريقة التي خيط بها امرأة مختونة بالفعل أثناء الولادة في نوفمبر ٢٠١٢ . وقد استخدم غرزة لوقف الدم، وزعم المدعي العام أن هذه الغرزة يمكن تصنيفها على أنها جريمة جنائية وفقًا للحظر الذي تفرضه المملكة المتحدة على ختان الإناث. وخلال عملية المحاكمة، رفض القاضي محاولتين من الدفاع لرفض الادعاء على أساس أنه بموجب قانون ختان الإناث لعام ٢٠٠٣، يُعفى الطبيب من الملاحقة القضائية إذا

الإجراءات: استئصال البظر، والاستئصال الجزئي، والختان. يختلف نوع القطع والإجراء من بلد إلى آخر ويختلف أيضًا بين المجموعات العرقية.

[102] **Ruth M. Mestre i Mestre and Sara Johnsdotter**. Op.cit., p.98.

تم إجراء عملية جراحية على امرأة أثناء المخاض أو بعد الولادة وكانت ضرورية طبيًا. تمت تبرئة الرجل من التهم في فبراير ٢٠١٥ ٠

وهذا غير معتاد لأن الفعل لا يرقى إلى مستوى تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ومن المؤكد أن الطبيب لم ينتم إلى مجتمع يمارس هذه الممارسة ولم يقم بها لأسباب ثقافية: لم يعترف المدعي العام ببساطة بالفرق بين تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية/إعادة الختان والإجراءات الجراحية الموصوفة طبياً لتصحيح الصدمات بعد الولادة٠

هناك حالة غير معتادة أخرى بهولندا، حيث تم تقديم رجل مغربي إلى المحكمة في عام ٢٠٠٨ للاشتباه في قيامه بالختان ٠والمغرب دولة لا تمارس ختان الفتيات. وزعمت ابنة الرجل أنه قطع أعضائها التناسلية بمقص٠ وفي النهاية حُكم عليه بتهمة إساءة معاملة الأطفال ولكن تمت تبرئته من ختان الإناث. وهناك أمثلة أخرى انتشرت في الصحف هنا وهناك. في يناير ٢٠١٧، أفادت الصحافة الإسبانية أن حكومة كتالونيا ستضطر إلى دفع تعويضات معنوية ونفسية لزوجين من أصل جامبي عن الأحداث التي وقعت في عام ٢٠١٢ ٠ وقد احتُجزا لمدة يومين وأُودعت ابنتاهما في منشأة للأطفال لتسعة أيام، لأن طبيبة الأطفال زعمت أن أعضاء الفتاتين التناسلية قد تم تغييرها٠ واعترفت لاحقًا بأنها لا تمتلك خبرة في هذا الأمر وفي قضية سويدية، احتُجز والدان من أصل جامبي لعدة أسابيع في عام ٢٠١٢ بعد أن أكد طبيب أطفال أن فتاتين تبلغان من العمر عامًا واحدًا وثلاثة أعوام قد خضعتا للختان٠ وفي وقت لاحق، خلصت مجموعة تضم طبيب أمراض النساء وطبيب المسالك البولية وخبيرًا في الطب الشرعي إلى أن أعضاء الفتاتين التناسلية طبيعية، وتم إطلاق سراح الوالدين[١٠٣] ٠

وتعكس كل هذه الحالات الاستعداد لفتح التحقيقات والإجراءات القانونية المتعلقة بختان الإناث في بلدان أوروبية مختلفة٠

وقد أقيمت أول قضية أمام المحكمة الدانمركية في عام ٢٠٠٨، وكانت تتناول والدين ولدا في إريتريا وقاما بترتيب ختان ابنتيهما، اللتين تبلغان من العمر أربع وست سنوات، في السودان في عام ٢٠٠٣. وفي قضية أمام محكمة جزئية حديثة في الدانمرك (أبريل ٢٠١٧)، حُكم على والدين صوماليين بالسجن بتهمة ختان فتاتين تبلغان من العمر ٨ و١٥ عامًا، في رحلة إلى كينيا في صيف عام ٢٠١٦ ٠

[١٠٣] أنظر كافة الحالات المعروضة في :
Ruth M. Mestre I. Mestre and Sara Johnsdotter, op.cit.p.6**.**

وقد شهدت إيطاليا قضيتين تم فيهما الختان في الخارج: قضية أمام المحكمة في عام ١٩٩٩ تتعلق بختان فتاة صغيرة (والدتها إيطالية) في مصر وقضية معلقة تتعلق بختان تم إجراؤه في نيجيريا. أما القضيتان الجنائيتان في السويد، وكلاهما في عام ٢٠٠٦، فقد شملتا والدين من الصومال، ويقال إن هذه الأفعال تمت في الصومال٠

وقد بُنيت إحدى القضايا الجنائية في سويسرا في عام ٢٠١٢ على قضية حيث تم ختان الفتاة في الصومال قبل ١١ عامًا. وكانت قضيتان متعلقتان بختان الإناث في إسبانيا، في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، تتعلقان بعمليات ختان أجريت في إفريقيا، في السنغال وغامبيا. وبالتالي، فمن المعقول أن نقول إن قضية ختان الإناث "النموذجية" هي تلك التي يتم فيها ختان فتاة ذات خلفية في دولة أوروبية في دولة أفريقية٠

في إحدى القضايا السويسرية، كانت امرأة من أصل صومالي لديها حضانة قريبة أصغر سنًا ٠ وقد أعادت الفتاة إلى الصومال لإقامة أطول في عام ٢٠٠١،حيث سمحت للفتاة بالعودة إلى والدتها البيولوجية، التي كانت تعيش في نفس البلد٠ وقد قررت ختان الفتاة ٠ وكان على المحكمة السويسرية أن تقرر ما إذا كان يجب على المرأة السويسرية الصومالية أن تتوقع خطر الختان وبالتالي يكون عليها واجب حماية الفتاة منه ٠ وقررت المحكمة في عام ٢٠٠٨ أنها كانت على مثل هذا الواجب وأنها فشلت فيه٠ وفي قضية إسبانية، أعادت امرأة ولدت في جامبيا ابنتيها للإقامة لمدة شهرين خلال صيف عام ٢٠٠٣ ٠ وخلال يومين، أشرفت جدتهما (والدة المرأة) على الفتاتين. وقد قررت أن تُخْتَن وأُجْرِيَت العملية ـ وهو القرار الذي انتهى إلى صراع كبير، لأن والدة الفتيات كانت تعارض هذه الممارسة. وقد برأت المحكمة الإسبانية المرأة الإسبانية الجامبية، لأن نواياها الوحيدة كانت إعادة فتياتها إلى بلد المنشأ، وليس ختانهن. وقررت المحكمة أن من غير المتناسب أن تقرر أن ترك أطفالها مع والدتها يشكل إهمالاً في واجب الرعاية. وتُظهِر هذه الطريقة في التعامل مع المشكلة أن المحاكم تكافح صعوبة عدم معرفة ما حدث حقًا ومع ذلك يتعين عليها أن تجد بعض المسؤولية على عاتق المسؤولين عن الأطفال[١٠٤]٠

وهناك حالتان إسبانيتان أخريتان تثيران اهتمامًا خاصًا لمناقشتنا٠ ففي عام ٢٠١١، اتُهِمَت امرأة من السنغال بإجراء عملية ختان لابنتها في بلد المنشأ، قبل وصولها إلى كاتالونيا ٠ ولأنه، نظرًا لأنها تعيش في منطقة ريفية في السنغال، فلا يمكن توقع معرفتها بالقوانين في إسبانيا. ومع ذلك، تزعم المحكمة أن لديها ولاية قضائية خارج الإقليم بغض النظر عن حقيقة أن الأم أو الطفلة لم تكن

[104] **Mestre i Mestre, Ruth; Johnsdotter, Sara ,** op.cit.p.98.

تقيم في الولاية وقت حدوث الوقائع، ولكن الأب كان يقيم فيها٠ في عام ٢٠١٢، اتُهم زوجان جامبيان يعيشان في تيرويل بإجراء عملية ختان لطفلتهما: فعندما وصلتا إلى إسبانيا عندما كانت تبلغ من العمر أربعة أشهر، بدت أعضاؤها التناسلية طبيعية في أول فحص طبي لها، ولكن تم تغييرها بعد ستة أشهر٠ واتُّهم كلا الوالدين بإجراء عملية ختان للفتاة في إسبانيا، على الرغم من زعمهما أنها أجريت في جامبيا، قبل هجرتهما. وقد اعتُبرت كلمات طبيب الأطفال دليلاً إدانة وأُدين كلا الوالدين: ست سنوات للأب وسنتين للأم٠ وقد ذكرت المحكمة أن المقيم لفترة طويلة لا يمكنه أن يدعي أنه لا يعلم بالأحكام الجنائية ضد ختان الإناث، ولكن الشخص الذي يعيش في جامبيا يمكنه ذلك٠ وعلاوة على ذلك، ذكرت المحكمة أنه على الرغم من أنه من المستحيل قبول الثقافة كعامل مخفف، إلا أنه يجب عليها أن تنظر في هذه القضية إلى خطأ يمكن التغلب عليه في الحظر٠

وتبع ذلك منطق مماثل في قضية فيرونا في إيطاليا. فقد ذكرت محكمة استئناف البندقية أن عذر الجهل بالقانون يتطلب اتحاد عنصرين: عنصر ذاتي (موقف الشخص وإدراكه ومعرفته وما إلى ذلك) والعنصر الموضوعي (السياق الذي قد يجعل هذا الخطأ غير قابل للتغلب عليه)٠ وكانت القضية تتعلق بنوع رابع من ختان الإناث في فيرونا بعد شهر واحد من سن القانون الذي يحظر ختان الإناث٠ ولم تقم السلطات العامة بأي حملة إعلامية لشرح الأحكام الجديدة، وكانت الأم قد وصلت مؤخرًا إلى إيطاليا. قضت المحكمة بأنه ليس من المعقول أن نتوقع من الأم أن تعلم أن النوع الرابع محظور بموجب القانون الإيطالي٠

قضايا زواج الأطفال :

لقد أدت الهجرة، وخاصة التدفق الأخير للاجئين، إلى زيادة عدد حالات زواج الأطفال في ألمانيا وكذلك في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى٠وكثيرًا ما تتزوج الفتيات في سن مبكرة جدًا إما قبل مغادرة بلدانهن الأصلية أو أثناء الفرار٠ ويحدث هذا إلى حد كبير وفقًا لقوانين بلدانهن الأصلية ٠

يختلف السن الذي يُسمح فيه للشخص بالزواج بشكل كبير اعتمادًا على النظام القانوني المعني. لا يوجد تعريف قائم على اتفاقية لزواج الأطفال. ومع ذلك، فإن عددًا من الاتفاقيات الدولية تحتوي على أحكام بشأن هذا الموضوع٠ تنص المادة الأولي من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أنه لغرض الاتفاقية، يعني الطفل كل إنسان دون سن ١٨ عامًا، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك وفقًا للقانون المنطبق على الطفل٠ لا تحدد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الرضا بالزواج والسن الأدنى

للزواج وتسجيل الزواج ،أي سن أدنى للزواج٠ ومع ذلك، وفقًا للمادة ٢ من تلك الاتفاقية، يتعين على الدول الأطراف اتخاذ إجراءات تشريعية لتحديد سن أدنى للزواج، ولا يجوز عقد أي زواج قانونيًا من قبل أي شخص دون هذا السن٠ وعلاوة على ذلك، تنص التوصية العامة رقم ٢١ المادة ١٦(٢) للجنة اتفاقية الأمم المتحدة– القضاء على التمييز ضد المرأة، تنص على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، بما في ذلك التشريع، لتحديد الحد الأدنى لسن الزواج. ووفقاً للفقرة ٣٦ منها، ينبغي أن يكون الحد الأدنى لسن الزواج ١٨ عاماً لكل من الرجال والنساء٠ وقد وقعت السويد والمملكة المتحدة على الاتفاقيات الثلاث وصدقت عليها٠ ونتيجة لهذه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، كان للاتجاه نحو رفع سن الرشد من أجل الزواج تأثير على التشريعات في العديد من الدول الغربية، وخاصة في أوروبا ٠

وتشير الفقرة ٣٦ من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة إلى منظمة الصحة العالمية، التي تفيد بأن الزواج في سن مبكرة بالنسبة للفتيات يشكل خطراً على صحتهن فيما يتعلق بالحمل المبكر، وزيادة خطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً، فضلاً عن إصابة الأطفال والأمهات بالأمراض والوفيات٠ وعلاوة على ذلك، فإن الزواج المبكر يعرض للخطر الوصول إلى التعليم وإمكانيات المستقبل في سوق العمل، وهذا هو الحال بالنسبة للفتيات بشكل خاص٠

في الأعمال التحضيرية لأحدث التعديلات على التشريع الذي يحكم زواج الأطفال في السويد، وُصفت الظاهرة بأنها عادة ضارة يجب مواجهتها[١٠٥] ٠وفي ألمانيا، أدى الوجود المتزايد للفتيات المهاجرات المتزوجات إلى نقاش عام ساخن وإلى تقديم مشروع قانون مكافحة زواج الأطفال، الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٢ يوليو ٢٠١٧[١٠٦] ٠

في قضية الحاج محمد ضد نوت (١٩٦٨) توضيح بشكل جيد الصعوبة التي واجهها القضاة في حل القوانين المتضاربة فيما يتعلق بزواج الأطفال٠ ففي هذه القضية، خضعت طالبة نيجيرية تبلغ من العمر خمسة وعشرين عامًا لحفل زواج إسلامي متعدد الزوجات في نيجيريا مع فتاة صغيرة، رابي محمد موسي ٠ وكانت مسلمتان تنتميان إلى قبيلة الهوسا، وكان هذا زواجًا صحيحًا بلا شك وفقًا للقانون النيجيري٠ بعد ثلاثة أشهر من الزفاف، رافقته إلى لندن حيث كان يدرس الطب٠ وتم إبعادها من منزلهما بعد خمسة أشهر من وصولهما بأمر من محكمة الأحداث

---

[105] **Eira Sjösvärd** ,Legal Approaches to Child Marriage Concluded Abroad, Thesis, Uppsala University 2020, pp.2-3.

[106] **Nina Dethloff,** Child Brides on the Move: Legal Responses to Cultural Clashes, International Journal of Law, Policy and the Family, 2017,p.302.

في ساوثوورك نورث٠ ولقد تقدمت شرطية تدعى نوت بشكوى (بموجب المادتين ٢ و٦٢ من قانون الأطفال والشباب لعام ١٩٣٣) زاعمة أن رابي لم تكن تتلقى "الرعاية والحماية والتوجيه ، وكانت معرضة للخطر الأخلاقي"٠ ولقد قرر قضاة محكمة الأحداث، الذين أصابهم الفزع من سلوك الرجل ، أن الشكوى كانت مبررة بالحقائق٠ وصدر أمر بإيداع الفتاة في مؤسسة باعتبارها "شخصاً صالحاً"٠ وكان قرارهم قائماً على سببين: أولاً، لأن الزواج كان متعدد الزوجات، ولم يكن معترفاً به في إنجلترا، وفي غياب الزواج كانت الفتاة معرضة للخطر الأخلاقي في العلاقة٠ وثانياً، حتى لو كان الزواج صحيحاً، فمن الخطأ ترك الفتاة في مثل هذه الحالة: "في رأينا أن استمرار مثل هذه العلاقة على الرغم من الزواج، سيكون منفراً لأي رجل أو امرأة إنجليزية محترمة٠ ويعكس قرارنا هذا الاشمئزاز"٠

لقد ثبت نجاح استئناف الرجل أمام المحكمة الجزئية٠ فقد قضت المحكمة بأن حقيقة كون الزواج متعدد الزوجات لا تعني أنه غير معترف به في إنجلترا٠ والواقع أنها كانت زوجة في إنجلترا كما كانت في نيجيريا. كما قضت المحكمة بأنه على الرغم من إمكانية إصدار أمر الشخص المناسب للعلاقات بين الزوج والزوجة، إلا أنه لا توجد أسباب لمثل هذا الأمر في هذه القضية٠ وكان وجود قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٥٦، الذي يحظر ممارسة الجنس مع الفتيات دون سن السادسة عشرة، مصدراً للارتباك٠ ولكن المحكمة اتخذت وجهة النظر القائلة بأن ممارسة الجنس في إطار الزواج أمر قانوني، بغض النظر عن عمر الزوج٠

رفض أحد القضاة، اللورد باركر، تمامًا وجهة نظر المحكمة الأدنى التي تفيد بأن العلاقة مسيئة، قائلًا: لن أفكر أبدًا في اقتراح أن قرارًا صادرًا عن هذه الهيئة من القضاة مع هذا الرئيس ذي الخبرة الكبيرة، يمكن وصفه بأنه منحرف؛ ولكن بعد قراءة ذلك [مذكرة المحكمة الأدنى]، فأنا مقتنع بأنهم أخطأوا في توجيه أنفسهم٠ عندما يقولون إن "استمرار مثل هذه العلاقة على الرغم من الزواج سيكون أمرًا مقززًا لأي رجل أو امرأة إنجليزيين محترمين"، أعتقد أنهم كذلك، ولا يمكنهم إلا أن يكونوا كذلك، بالنظر إلى وجهة نظر الرجل أو المرأة الإنجليزيين فيما يتعلق بفتاة إنجليزية وأسلوب الحياة الغربي. لا أستطيع أن أتصور أن الرجال أو النساء الإنجليز المحترمين، الذين يدركون أسلوب الحياة الذي نشأت فيه هذه الفتاة، وهذا الرجل أيضًا، سيقولون حتمًا إن هذا أمر مقزز. من الطبيعي أن تتزوج الفتاة في هذا السن٠ فهي تنمو بشكل أسرع، ولا يوجد شيء بغيض في أسلوب حياتها أن تتزوج فتاة في الثالثة عشرة من عمرها رجلاً في الخامسة والعشرين[١٠٧] ٠

[107] **Alison Dundes Renteln**, The Cultural Defense, Oxford University Press ,2004. pp. 116-117

من قضايا أخري ، شنّت شرطة تكساس ومسؤولو رعاية الطفل حملة بحث واسعة النطاق عن امرأة حامل هاربة – كان يُعتقد آنذاك أنها تبلغ من العمر عشر سنوات فقط – وصديقها؛ وعندما عُثر عليهما، وُضعت الفتاة في دار رعاية، ووُضع صديقها البالغ من العمر اثنين وعشرين عامًا في منشأة أمنية مشددة، بتهمة الاعتداء الجنسي المشدد على طفلة٠ أُسقطت التهم عندما اتضح أن الفتاة، أديلا كوينتانا، كانت في الواقع في الرابعة عشرة من عمرها (وهي أكبر من سن الرشد في قانون تكساس)، وحكم قاضي محكمة الأسرة بأن الزوجين كانا متزوجين زواجًا عرفيًا صحيحًا. في هذه القضية، كان كلا الطرفين من أصل مكسيكي، ونوقشت هذه الأحداث على نطاق واسع في الصحافة كمثال على تصادم الثقافات٠ افتُرض في هذه المناقشات، بل وجرت مجادلات في المحاكم، أن زواج فتاة مراهقة من رجل أكبر سنًا كان انعكاسًا "للثقافة المكسيكية"[١٠٨] .في قضية مماثلة في ولاية ماريلاند، حيث تزوجت تينا كومبتون، وهي فتاة بيضاء تبلغ من العمر ثلاثة عشر عامًا، من رجل أبيض يبلغ من العمر تسعة وعشرين عامًا، لم يُثر أيٌّ من النقاش الإعلامي والاحتجاج العام إلى الزواج باعتبار أن الثقافة مسئولة بأي شكل من الأشكال عن أفعالهما٠ لم يُلمّح أحد إلى أن "ثقافتهم دفعتهما إلى ذلك"؛ بل أصبحت ثقافتهم خلفيةً مُسلّمًا بها لدرجة أنها أصبحت غير مرئية تقريبًا. على النقيض من ذلك، يُنظر إلى الأفراد المنتمين إلى الأقليات عادةً على أنهم مُعرّفون بثقافتهم ومُحددون لها، بحيث يمكن حتى لأكثرهم انحرافًا أن يصبحوا نتاجًا "نموذجيًا" لمعاييرهم الثقافية[١٠٩] ٠

وفي ألمانيا ، تزوجت فتاة تبلغ من العمر ١٤ عامًا وابن عمها الأكبر منها بسبع سنوات، وكلاهما من مواطني سوريا، قبل وقت قصير من فرارهما من وطنهما٠ بعد رحلتهما المحفوفة بالمخاطر، وصلا في النهاية إلى ألمانيا، حيث عاشا معًا في البداية٠ ولكن بعد فترة، وُضعت الفتاة تحت وصاية سلطات الشباب الألمانية التي وضعتها في دار للاجئات القاصرات غير المصحوبات بذويهن٠

---

[١٠٨] وصف محامي كوينتانا بأنها "فتاة ممتلئة الجسم وناضجة جسديًا ٠"وذكر أنه في المناطق الريفية بالمكسيك، "بمجرد أن تبلغ الفتاة سن البلوغ، تُصبح فريسة سهلة"٠أعلن كذلك المحامي أن القضية "كانت تصادمًا ثقافيًا"، وأن موكله غير مذنب باغتصاب قاصر لأنه كان يتبع عادات قريته الريفية في المكسيك ٠ كما صورت الصحافة القضية على أنها صراع بين الثقافتين الأمريكية والمكسيكية٠أنظر :

Leti Volpp ,Blaming Culture for Bad Behavior' Yale Journal of Law and the Humanities12 (2000) p.,93.

[109] **Anne Phillips**. Op.cit., p.12.

نشأ نزاع قانوني حول ما إذا كان لديهم تفويض للقيام بذلك أو ما إذا كانت الفتاة بنفسها قادرة على تحديد مكان إقامتها٠ إذا تزوجت القاصر بشكل صحيح، فإن حقوق سلطة الشباب كوصي محدودة ولا تشمل الحق في تحديد مكان الإقامة أو تنظيم الاتصال بزوجها٠ لذلك، كانت القضية القانونية في هذه القضية هي صحة الزواج. قضت المحكمة الإقليمية العليا في بامبرج بأن الزواج، الذي تم إبرامه وفقًا للقانون السوري، كان صالحًا في ألمانيا[١١٠] ٠

قضايا المخدرات:

تُستخدم المخدرات في ثقافات مختلفة لأغراض مختلفة، وكثيراً ما تكون هذه المواد "جزءاً لا يتجزأ من تكوين الثقافة". وعندما يستمر المهاجرون في استخدام المخدرات من البلد الأصلي في وطنهم الجديد، فقد يخضعون لعقوبات جنائية لأن المخدرات التي كان استخدامها أمراً مسلماً به في بلد المنشأ تعتبر الآن "مواد خاضعة للرقابة" وغير قانونية٠ وقد لا يدرك الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات أن استخدامها غير قانوني، كما في حالة القات Khat والكافا Kava ٠والواقع أنهم قد ينظرون إلى التدخل القانوني باعتباره شكلاً من أشكال المضايقة استناداً إلى خلفيتهم الثقافية[١١١] ٠

يتم تصنيف بعض المواد باعتبارها "مخدرات"، رغم أن هذه الفئة ليست خالية من المشاكل. إن تحديد المواد التي تعتبر مخدرات، فضلاً عن تحديد المواد غير القانونية أو الخاضعة للرقابة، يختلف من مجتمع إلى آخر: "إن الحدود بين المواد غير المشروعة والمواد المشروعة متغيرة وقابلة للتفاوض، تاريخياً وعبر الثقافات". وتختلف سياسات مكافحة المخدرات من مجتمع إلى آخر لأنها "مؤطرة ثقافياً وتاريخياً" ٠إن أولئك الذين يتنقلون بين المجتمعات غالباً ما يجهلون أن المادة المشروعة في مكان الإقامة السابق لم تعد تعتبر كذلك في الوطن الجديد٠ وتكشف الحالات التالية عن الطبيعة التعسفية إلى حد ما لسياسات مكافحة المخدرات٠

يجسد القات مشكلة سوء الفهم بين الثقافات حول المواد التي تشكل مخدرات غير مشروعة. يتم مضغ القات مثل التبغ، وله تأثير يشبه تأثير الأمفيتامين amphetamine الذي يشبهه البعض بتأثير الإسبريسو المزدوج، ويسبب حالة من النشوة٠ الجرعة المعتادة هي نصف رطل، يتم امتصاصها من خلال خدود الفرد ٠ إن القات من النباتات التي تباع في الولايات المتحدة بسعر ٤٠ دولاراً أمريكياً تقريباً لكل فرع، وهو ما يكفي لمضغه شخص واحد في فترة ما بعد الظهر٠ ويزرع

---

[110] **Nina Dethloff,** Child Brides on the Move: Legal Responses to Cultural Clashes, International Journal of Law, Policy and the Family, 2017,p.303.

[111] **Alison Dundes Renteln**, op.cit**.,** p. 74.

القات في بلدان مثل اليمن وشرق أفريقيا حيث يستخدم على نطاق واسع، ويتم تهريبه إلى كندا ونيوزلندا والولايات المتحدة، وأحياناً عبر إنجلترا حيث لا يعتبر غير قانوني٠ وقد أثار القات مخاوف لأن استخدام القات يبدو أنه قد زاد بين بعض الجاليات المهاجرة، بما يتجاوز ما كان يستخدم عادة في بلدانهم الأصلية٠ وينكر مستخدمو القات أنه ضار، وغالباً ما يقارنون تأثيره بتأثير القهوة. كما يذكرون فوائده العديدة مثل زيادة الطاقة، ورفع الروح المعنوية، وتعزيز الأحاسيس٠

ورغم أن القات يستخدم على نطاق واسع في اليمن، فقد حاول الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في عام ٢٠٠٠ تثبيط هذه الممارسة بسبب تأثيرها على إنتاجية العمال ولأنها تستنزف موارد الأسرة. ويُقال إن أفقر الأسر تنفق ما يصل إلى ٥٠٪ من دخلها على أوراق القات٠ كما يؤثر القات على الاقتصاد؛ حيث يشغل أكثر من ٤٠٪ من الأراضي الزراعية المروية. وهو محظور في المكاتب الحكومية وفي الجيش. وقد أضافت الحكومة ساعة إلى يوم العمل المكون من ست ساعات حتى يتسنى للعمال قضاء وقت أقل في مضغ القات. ولقد أعلن الرئيس على ما يبدو أنه لن يمضغ القات بنفسه إلا في عطلات نهاية الأسبوع٠ وبدأت الوكالات الفيدرالية الأمريكية مثل إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية في التركيز على القات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما شرع المدعي العام الأمريكي في التحقيق في الأمر. وصادر المفتشون في المطارات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة أوراق القات من الزوار اليمنيين الذين فوجئوا بدخولهم البلاد. وفي بعض الأحيان يتعرض المهاجرون لمداهمات في المطاعم المحلية٠ على سبيل المثال، عندما ألقي القبض على ثلاثة رجال يمنيين في مقهى في بروكلين بتهمة مضغ القات، أصيبوا بالذهول عندما اكتشفوا أن القات غير قانوني في الولايات المتحدة[١١٢] ٠

ومن الواضح أنهم يواجهون عقوبة تصل إلى سبع سنوات في السجن إذا أدينوا بتهم جنائية تتعلق بالمخدرات٠ كما ألقي القبض على رجل لقيامه بزراعة ألف نبتة في "أول مزرعة قات" في الولايات ٠ من بين القضايا التي تثار هنا مسألة تحديد كمية القات اللازمة لاتخاذ إجراءات جنائية٠ في ولاية مينيسوتا، تحدى ستة متهمين من أصل صومالي، وجهت إليهم تهمة حيازة القات من الدرجة الخامسة، الادعاء بإثبات حيازتهم لكمية كافية من القات لتبرير التهمة٠ وكان السؤال في قضية الولاية ضد علي هو ما إذا كان القات يحتوي على كمية كافية من الكاثينون، المادة الخاضعة للرقابة، لانتهاك قانون مينيسوتا[١١٣] ٠

---

[112] **Ibid**., p.75.

[١١٣] تتضمن قضيته تهم جنائية ضد ستة متهمين: أبشير محمد أحمد، ومحمد جلوني علي، وعبدي محمد عسكر، وأري موسى جامع، ومحمد موسى جامع، وأحمد عبدي مرسال. وُجهت لكل متهم تهمة حيازة القات من الدرجة

وفي إنجلترا ، وُصفت قضية R v. Bibi بأنها "واحدة من أفضل الأمثلة على كيفية تأثير العادات والقيم العرقية على مدة عقوبة السجن"٠ تتعلق هذه القضية بامرأة استفادت من الاعتبارات الثقافية، وخُفِّضت عقوبتها نتيجة لذلك٠ فقد حُكم على بشير بيجوم بيبي,Bashir Begum Bibi ، وهي أرملة تبلغ من العمر ٤٧ عامًا تعيش مع صهرها عبد الله علي، لاستيراد القنبcannabis من كينيا. تم تسليم القنب إلى المنزل الذي كانا يتشاركانه، وقامت السيدة بيبي بفك محتوياته ٠حُكم عليها في البداية بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وعلى صهرها بثلاث سنوات ونصف٠ بمراجعة الحكم، لاحظت محكمة الاستئناف أن تقرير التحقيق الاجتماعي بشأن بيبي وصفها بأنها تعتمد كليًا على صهرها في الدعم، وأنها معزولة اجتماعيًا بسبب ضعف لغتها الإنجليزية. وأشار التقرير، علاوة على ذلك، إلى أنها تربت على التبعية الاجتماعية لدرجة يصعب معها اعتبارها شخصية مستقلة٠ "من الواضح أنها متأصلة في التقاليد الإسلامية، وبالتالي، لها دور خاضع لأي شخصية ذكورية من حولها... ولأنها تولت الدور التقليدي لثقافتها، فإن أي تورط في هذه الجرائم من المرجح أن يكون نتيجةً لإملاء ما يجب عليها فعله والحاجة المتعلمة للامتثال... وفي ضوء ذلك التاريخ، لن يكون من الآمن أن ننسب إليها نفس الاستقلال العقلي والفعلي الذي تتمتع به معظم النساء اليوم"٠ خففت محكمة الاستئناف عقوبتها إلى ستة أشهر٠ يبدو أن القول بأن بشير بيجوم بيبي لا يمكن أن تُنسب إليها "نفس استقلالية العقل والفعل التي تتمتع بها معظم النساء اليوم" يتجاوز بكثير مستوى تواطؤها

الخامسة، وهو نبات يحتوي على مادة الكاثينون الخاضعة للرقابة٠القات نبات موطنه شرق إفريقيا، ويحتوي على الكاثين والكاثينون، وكلاهما مادتان خاضعتان للرقابة بموجب قانون ولاية مينيسوتا٠ الكاثينون هو المنشط موضع النظر في هذه القضية. يُستهلك القات عن طريق المضغ، ويؤدي إلى رد فعل منشط يشمل فرط اليقظة، وفرط النشاط، وارتفاع معدل التنفس وضربات القلب٠ تشير الأدلة الواردة في السجل إلى أنه نظرًا لتدهور الكاثينون في القات بسرعة، فإن فاعليته تكون قد انخفضت بحلول الوقت الذي يصل فيه القات إلى مينيسوتا من شرق إفريقيا٠تم فحص القات الذي تم ضبطه من المتهمين للتحقق من وجود الكاثينون٠ احتوت جميع العينات على الكاثينون، إلا أن الاختبار لم يُحدد كمية الكاثينون الموجودة، ولم يُحدد ما إذا كان الكاثينون الموجود على شكل متزامر سلبي أم إيجابي. وقُدِّمت أدلة على أن المتزامر السلبي للكاثينون هو المنشط الأقوى٠طالب اثنان من المدعى عليهم بجلسة استماع في محكمة فراي للبت في مدى مقبولية اختبارات الولاية المستخدمة لتحديد وجود الكاثينون في القات٠ وقد قدم جميع المدعى عليهم طلبًا برفض الدعوى لعدم وجود سبب وجيه، بحجة أنه لدعم تهمة حيازة الكاثينون: (١) يجب على الولاية إثبات احتواء القات على كمية من الكاثينون كافية لإحداث تأثير منشط؛ و(٢) يجب أن يُميز اختبار الولاية بين المتزامرين الإيجابي والسلبي للكاثينون. عقدت محكمة المقاطعة جلسة استماع، وقررت أن إجراءات الاختبار مستخدمة على نطاق واسع ومقبولة في الأوساط العلمية والقانونية٠ رفضت المحكمة الجزئية طلب الرفض بناءً على استنتاجاتها بأن القانون يحظر أي كمية من الكاثينون، بغض النظر عن كميتها الكافية لإحداث تأثير منشط، وبغض النظر عن نوع الأيزومر الموجود٠ وصادقت المحكمة الجزئية على مسألة ما إذا كان على الولاية إثبات أن كمية الكاثينون الموجودة لها تأثير منشط من خلال الاختبار٠ **أنظر :**

State of Minnesota, Plaintiff, vs. Mohamed Galony Ali, et al., Defendants, Abdi Mohamed Askar, Defendant, Mohamud Muse Jama, Defendant, Abshir Mohamed Ahmed, Defendant.

في جريمة المخدرات نحو إنكار عام لوضعها كفاعلة مستقلة٠ وبينما يبدو القرار نفسه مناسبًا ورحيمًا، إلا أنه لا يزال يثير القلق من استناده إلى مفاهيم نمطية عن "التقاليد الإسلامية" و"الدور التقليدي لثقافتها". كما يثير القلق من أن هذا النوع من الدفاع يُفرّق بشكل حاد بين من يتوافقون مع الصور السائدة لخضوع المرأة ومن ينحرفون عن هذه القاعدة بطريقة ما[١١٤].

بجانب القات ، هناك الكافاKava ، لقد اشتبك المهاجرون من تونجا أحياناً مع السلطات القانونية بعد شرب شاي الكافا، وهو مشروب مصنوع من جذر نبات الفلفل الذي ينمو في بحار الجنوب. وقد تم استخدام نبات الكافا، في أماكن أخري "في طقوس احتفالية لآلاف السنين". لا يزال شاي الكافا يشرب في جنوب المحيط الهادئ وفي المجتمعات المهاجرة في جميع أنحاء الولايات المتحدة. إنه يسبب النعاس لأنه مثبط للجهاز العصبي المركزي ومسكن للألم، ويباع عادة في الولايات المتحدة كعلاج طبيعي للقلق والأرق٠

بالنسبة للمغتربين، تكتسب مراسم الكافا أهمية أكبر مما كانت عليه في الأصل لأنها تمثل رابطًا بوطنهم. كما توفر وسيلة للحفاظ على الهوية الثقافية ويبدو أنها تلعب دورًا مهمًا في مجتمعات المهاجرين. تجري المداولات السياسية دائمًا في "دائرة الكافا" أو فايكافا. ويبدو أن الاستخدام المعتدل للكافا بين المغتربين متكامل ثقافيًا في أسلوب حياتهم[١١٥] ٠

الاستخدام الطبي للمواد غير المشروعة٠

أدانت هيئة محلفين السيد حجة الله تاج الدين، وهو مواطن إيراني، بالتآمر لاستيراد وتصدير الهيروين إلى الولايات المتحدة٠ وزعم تاج الدين أنه كان يعتقد أنه يحمل "مخدرًا عشبيًا"وقد زعم بارفيز بارفان، صديقه المصاب بسرطان الكبد، أنه تناول دواءً لعلاج السرطان، ولم يكن يعلم أنه عبارة عن هيروين٠ وقد طعن في إدانته على أساس عدم فعالية المساعدة القانونية: فقد فشل محاميه في طلب تأجيل القضية، وهو ما كان ليمنحه الوقت الكافي لجمع الأدلة لدعم ادعاء "دواء السرطان العشبي"٠ وتتعلق عدد من القضايا بلاجئين لاوسيين تم القبض عليهم وهم يحملون الأفيون، وكان دفاعهم أن الأفيون كان مخصصًا لاستخدامه كدواء٠ والواقع أن الأفيون معروف بأنه يؤخذ لهذا الغرض. ففي قضية الولايات المتحدة ضد كوا ثاو (١٩٨٣)، تلقى رجل من الهمونج طردًا بالبريد يحتوي على ١٥٤.٧٤ جرامًا من الأفيون٠ وقد قامت سلطات إنفاذ القانون الفيدرالية والولائية بتفتيش شقته؛ ووجدت الأفيون في الخزانة، وكان بعضه داخل حذائه٠ وقد زعم السيد كوا ثاو أن "استخدام

---

[114] **Anne Phillips** , op.,cit., p. 23.
[115] **Ibid**., 76.

الأفيون شائع في ثقافة الهمونج، وأن المستخدمين المفرطين قد يدخنون ما يصل إلى جرامين في اليوم وربما أكثر لأغراض طبية"٠ ورغم أنه زعم أن الأفيون كان لاستخدامه الشخصي، فقد خلصت هيئة المحلفين إلى أنه كان ينوي توزيعه، وهو الاستنتاج الذي لم تجده محكمة الاستئناف غير معقول[١١٦]٠

وفي قضية الولايات المتحدة ضد كانج (١٩٩٤)[١١٧]، أدين شقيقان من الهمونج، لي الأمريكية وساي فا كاج، بتهمة استيراد الأفيون إلى الولايات المتحدة٠ وقالا إن الأفيون كان دواء لأبيهما المريض المسن، وقدما خطاباً من "مستشار ثقافي من الهمونج" لإثبات هذا الادعاء. وقالا أيضاً إنهما لم يدركا أن الأفيون غير قانوني في الولايات المتحدة عندما يستخدم لأغراض طبية٠ ورغم أن استراتيجيتهما كانت الفوز بتخفيف الحكم، فإن قاضي المقاطعة لم يصدقهما٠ ولكن في عام ١٩٩١، قرر القاضي أن يخفف الحكم الصادر ضد المتهمين بسبب التناقضات في شهادتهم٠ وبدلاً من تخفيف الحكم عليهم، بسبب التناقضات في شهادتهم، رفع الحكم عليهم "بسبب عرقلة العدالة". ولو صدق القاضي الحجة، لأمر بتخفيف العقوبة ٠

وغالباً كانت القضية القانونية المركزية هي ما إذا كان من اللائق أن تستبعد المحكمة الأدلة المتعلقة باستخدام الأفيون كدفاع الثقافة٠ ففي الولايات المتحدة، قضت المحاكم مراراً وتكراراً بأن استبعاد الأدلة المقدمة من خبير ثقافي بشأن المخدرات لا يشكل إساءة استخدام لسلطته٠ والواقع أن

---

[١١٦] حوكم المدعى عليه، كوا ثاو، وهو لاوسي من قبيلة همونج، أمام هيئة محلفين وأدين بثلاث تهم: حيازة ١٥٤,٧٤ جرامًا من الأفيون عن علم وقصد بقصد التوزيع، وذلك بالمخالفة للمادة ٨٤١(أ) (١) من قانون الولايات المتحدة ٢١ (١٩٧٦) (التهمة الأولى)؛ واستخدام بريد الولايات المتحدة عن علم وقصد لتسهيل أو التسبب في حيازة الأفيون عن علم وقصد بقصد التوزيع، وذلك بالمخالفة للمادة ٨٤٣(ب) من قانون الولايات المتحدة ٢١ (١٩٧٦) (التهمة الثانية)؛ واستيراد الأفيون عن علم وقصد، وذلك بالمخالفة للمادة ٩٥٢(أ) من قانون الولايات المتحدة ٢١ (١٩٧٦) (التهمة الثالثة). علقت محكمة المقاطعة، فرض العقوبة ووضعت ثاو تحت المراقبة لمدة عامين عن كل تهمة، بحيث يتم تنفيذها بالتزامن٠ أنظر :
United States of America, Appellee, v. Koua Thao, Appellant, 712 F.2d 369 (8th Cir. 1983)٠

[١١٧] كان كانج لاجئًا عسكريًا يبلغ من العمر أربعين عامًا من لاوس٠ في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٧، اعترضت الجمارك الأمريكية طردًا يحتوي على حوالي ٢٢٥ جرامًا من الأفيون٠ سلمت شرطة سانت بول شحنة إلى كانغ في منزله في ٨ يناير ١٩٨٨ ٠ في ذلك الوقت، فتشوا منزل كانج وعثروا على ١٨١ غرامًا إضافيًا من الأفيون في خزانة٠كما عُثر على مسدس نصف آلي من طراز باريتا عيار ٢٢ محشو في الخزانة٠ في ١٥ يناير ١٩٨٨، وصلت طرد أخر من لاوس يحتوي على ٤٧٧,٥ جرامًا من الأفيون إلى الولايات المتحدة لتسليمها بالبريد إلى كانج٠ كما اعترضت الجمارك هذا الطرد وسلمته تسليمًا مراقبًا إلى كانج في ٧ مارس ٠ ١٩٨٨ أنظر: UNITED STATES of America, Appellee, v. Xiong Yer KHANG, Appellant.

المحكمة ألغت في بعض القضايا أحكاماً بالإدانة لأنها سمحت بتقديم شهادة تستند إلى الصور النمطية العرقية٠

في قضية الولاية ضد ماكبرايد State v. McBride (١٩٩٨)[١١٨]، وهي قضية تم البت فيها بعد إلغاء قانون استعادة الحرية الدينية، قضت محكمة الاستئناف في كانساس بأن رفض المحكمة الابتدائية للدفاع الديني ضد التهم الجنائية المتعلقة بزراعة الماريجوانا كان صحيحًا٠ كان لدى المتهمين، الذين كانوا من أتباع الراستافاريين Rastafarians لمدة خمسة عشر عامًا على الأقل، العديد من نباتات الماريجوانا في حديقتهم. كانت المحكمة الابتدائية متشككة فيما إذا كان دينهم يتطلب هذا القدر من الماريجوانا: "ما لم يتمكن آل ماكبرايد من إثبات أن ٨٦ نباتًا مطلوبة لممارسة دينهم، فإن مسألة ما إذا كانوا من أتباع الراستافاريين الحقيقيين كانت محل جدال". وحتى لو تمكن المتهمون من إثبات أن زراعتهم للماريجوانا كانت مدعومة بمبادئ دينية حقيقية، وحتى لو كان القانون يثقل كاهلهم بوضوح بممارستهم الحرة للدين، فقد خلص القاضي إلى أن المصلحة العامة في تنظيم المخدرات لها الأسبقية٠ وقد أدينوا بانتهاكات الزراعة والضرائب، وبُرِّئوا من تهم أدوات المخدرات، وحُكِم عليهم بالمراقبة٠ وفي استئنافهم، زعم آل ماكبرايد أن المحكمة أساءت استخدام سلطتها التقديرية بمنع دفاع الحرية الدينية. ورفضت محكمة استئناف كانساس هذه الحجة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن المحكمة العليا للولايات المتحدة ألغت قانون حرية ممارسة الدين باعتباره غير دستوري لأن المعيار عاد إلى المعيار الذي تم إنشاؤه في قضية سميث، والذي بموجبه يمكن للدولة أن تمرر قانونًا عامًا يثقل كاهل الممارسة الدينية دون مخالفة التعديل الأول[١١٩]٠

وفي الاستئناف، قدم ماكبرايد حجة تستند إلى الحماية المتساوية وأفكار المؤسسة٠وبمقارنة وضعهم بأعضاء المجلس الوطني للكنيسة الذين يتمتعون بالإعفاءات، جادلوا بأنه يجب السماح لهم أيضًا باستخدام مادة خاضعة للرقابة في الممارسات الدينية. وقد فسرت المحكمة التحدي على أنه يعتمد على ما إذا كان الراستافاريون "في وضع مماثل" للأمريكيين الأصليين. وخلصت المحكمة إلى أنهم ليسوا كذلك لثلاثة أسباب: (١) لأنهم يستخدمون الماريجوانا بشكل أكثر تكرارًا من استخدام الأمريكيين الأصليين للبيوطpeyote ، (٢) من المرجح أن تؤدي الماريجوانا إلى الإساءة أكثر من البيوط peyote، ٠كما قضت ولايات قضائية أخرى بأنه نظرًا لأن الراستافاريين وأعضاء NAC ليسوا في وضع مماثل، فلا ينبغي أن يحصل الراستافاريون على الإعفاء٠

---

[118] STATE of Kansas, Appellee, v. Joe McBRIDE and Connie McBride, Appellants.Nos. 78189, 78190.Decided: February 27, 1998.

[119] **Ibid**., p. 86.

في قضية قسم التوظيف بوزارة الموارد البشرية في ولاية أوريجون ضد سميث Oregon v. Smith (١٩٩٠)،[١٢٠] وهي واحدة من أهم قضايا المحكمة العليا للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، حول قضية استخدام البيوطpeyote ٠وتضمنت هذه القضية ألفريد سميث وجالين بلاك، اللذين طُردا من منصبيهما في عيادة إعادة تأهيل المخدرات عندما عُرف أنهما تناولا البيوط في احتفالات دينية٠ وبعد أن رفضت الولاية طلبهما للحصول على تعويض البطالة، رفعا دعوى قضائية زاعمين أن السياسة تنتهك حقهما في ممارسة الدين بحرية٠ وألغت محكمة الاستئناف في ولاية أوريجون رفض منح مزايا التوظيف، بالاعتماد على الإعفاء الفيدرالي للنبيذ المقدس المستخدم أثناء فترة الحظر٠ ولكن المحكمة العليا الأمريكية ألغت الحكم، وقررت أن بند حرية ممارسة الشعائر الدينية لا يمنع ولاية أوريجون من حظر البيوت كمادة خاضعة للرقابة ٠

في القضية غير المنشورة (الولايات المتحدة ضد كارلسونU.S. v. Carlson (١٩٩٢)[١٢١]، استأنفت مارجريت كارلسون إدانتها بحيازة وتصنيع الماريجوانا٠ ورغم أن المحكمة سمحت لها بتقديم أدلة تثبت أنها من الهنود الأمريكيين وأن أسرتها "متورطة في الطب والطقوس الدينية لدى قبيلة يوروك" وأن الاستخدام الاحتفالي للمخدرات "يشكل مبدأً أساسياً من مبادئ ديانة يوروك"، فقد رفض القاضي طلبها بتوجيه هيئة المحلفين إلى أن استخدامها الديني للماريجوانا يشكل دفاعاً كاملاً ضد تهم المخدرات٠ وفي الاستئناف زعمت أن الرفض ينتهك حقها في ممارسة الشعائر الدينية بحرية٠ وأكدت محكمة الاستئناف، استناداً إلى سميث، قرار المحكمة الأدنى، رافضة ادعائها٠ كما رفضت حجتها بأن الإعفاء الذي حصلت عليه جمعية المحاربين القدامى لاستخدام البيوت في الطقوس المقدسة ينتهك بنود المساواة في الحماية والتأسيس٠ ولم يُنظَر إلى جمعية المحاربين القدامى وقبيلة يوروك باعتبارهما "في وضع مماثل"، وأكدت المحكمة على المخاطر الأكبر نسبياً المرتبطة بالماريجوانا مقارنة بالبيوت٠ تكشف دعوى البيوت عن مشكلتين على الأقل في النهج المتبع في تنظيم العقاقير المستخدمة لأغراض دينية٠ فالسلطات تعتبر أن العقار يجب أن يخضع للرقابة أمراً مسلماً به٠ وفي كثير من الحالات يفترض أن تأكيد الحكومة على خطورة البيوت صحيح، رغم عدم تقديم أي وثائق٠ والصعوبة الثانية التي تواجه الدفاعات الدينية هي أنه من الصعب تحديد الجماعات التي تستخدم البيوت "تقليدياً"٠ ولتجنب هذا السؤال، سألت المحاكم ببساطة عما إذا كان المدعى عليه ينتمي إلى المجلس الوطني لمكافحة المخدرات٠ وبما أن الإعفاء كان مصمماً للهنود فقط، فإن الأمريكيين غير الأصليين لا يحق لهم إثارة دفاعات دينية٠

---

[120] **Ibid**., p.80.
[121] **Ibid**., p. 81.

وفي قضية (1996) UNITED STATES v. SHERPA [122]،ولدت بيمبا ريتا شيربا ("شيربا") عام ١٩٥٦ في فورتزيPhortze ، وهي قرية صغيرة وبدائية إلى حد ما في نيبالNepal ٠ يحمل جميع الأشخاص الذين ولدوا في هذه المنطقة من نيبال لقب "شيربا"٠ يُعرف أهل شيربا بمهاراتهم كمتجولين، أو "حمالين على ارتفاعات عالية"٠ تشمل مسؤوليات المتجولين حمل الأحمال وشق الطرق للمتسلقين في رحلات استكشافية جبلية٠ كان المدعى عليه متجولاً محترفًا قاد السياح في تسلقات حديثة في الجبال بالقرب من كاتماندوKathmandu ٠ وفي غير موسم التسلق، كان يزرع البطاطس مع عائلته في فورتزي٠

شهد شيربا أنه اقترب منه خلال غير موسم التسلق شخص يُدعى بوجونج جرونج Pujung Grung ، في أحد الحانات في كاتماندو٠ ويبدو أن بوجونج كان يبحث عن "شيربا" لنقل حقيبة له من تايلاند إلى الولايات المتحدة٠ وسأل شيربا عما إذا كان لديه جواز سفر، فأجابه شيربا بأنه لديه جواز سفر ٠ وأعطاه بوجونج رقم هاتف، فاتصل به شيربا ٠ وطلب بوجونج من شيربا أن يعطيه جواز سفره وعرض عليه أن يدفع له ما يقرب من ٦٠٠٠ دولار بالإضافة إلى مصاريف السفر لحمل الحقيبة، موضحاً أنه لا يحمل جواز سفر خاصاً به ولا يستطيع السفر ٠ وشهد شيربا أنه بعد أن قدم له بوجونج الشاي في منزله، بحضور زوجته (بوجونج)، كان على يقين من أن نوايا الرجل شريفة، ووافق على إعطاء بوجونج جواز سفره والقيام بالرحلة إلى الولايات المتحدة٠

وقدم بوجونج لشيربا وثائق السفر وأخبره أن يذهب إلى فندق تايبيه في بانكوك، حيث سيقابله رجل مجهول الهوية يحمل حقيبة فارغة٠ كان من المقرر أن يأخذ شيربا الحقيبة إلى فندق جاردن في مدينة نيويورك ويتصل ببوجونج للحصول على مزيد من التعليمات٠ ذهب شيربا إلى فندق تايبيه وقابله رجل يحمل حقيبة، وأمر شيربا بتعبئة أغراضه في الحقيبة، وهي نموذج صلب يحتوي على ثلاث كرات نفتالين٠ تنازع الطرفان حول ما إذا كان شيربا قد أخبر موظفي الجمارك في مطار لوس أنجلوس الدولي أنه يعتقد أن الحقيبة ثقيلة بشكل غير عادي٠

وصل شيربا إلى مطار لوس أنجلوس الدولي في ٢ يوليو ١٩٩٤، حيث تم احتجازه وتفتيشه من قبل موظفي الجمارك بعد أن حدده "مراقب" الكمبيوتر كمهرب محتمل للمخدرات٠ قام العملاء بتفتيش حقيبة شيربا وتصويرها بالأشعة السينية وأخيراً حفروا ثقبًا في الحقيبة، والتي وجد أنها تحتوي على ثلاثة كيلوجرامات من الهيروين النقي بنسبة ٨٧٪٠

[122] **https://caselaw.findlaw.com/court/us-9th-circuit/1385015.html.**

بعد محاكمة عقدت في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٤، وجدت هيئة المحلفين شيربا مذنبًا في كلتا التهمتين الموجهتين إليه في لائحة الاتهام. حكمت المحكمة الجزئية على شيربا بالسجن ثمانية وسبعين شهرًا، بدلاً من الحد الأدنى الإلزامي لمدة عشر سنوات الذي طالبت به الحكومة. خففت المحكمة عقوبة شيربا بأربعة مستويات من الجرائم لدوره البسيط واعتبرت الحد الأدنى الإلزامي غير قابل للتطبيق بموجب حكم "صمام الأمان"safety valve [١٢٣] في قانون إصلاح الحد الأدنى الإلزامي للعقوبة لعام ١٩٩٤ رفضت المحكمة إجراء تعديل لقبول المسؤولية بموجب قانون الولايات المتحدة.

تنص المادة ٣٥٥٣(ف) على أن المحكمة تفرض عقوبة دون مراعاة أي حد أدنى قانوني إذا: (١) لم يكن لدى المدعى عليه أكثر من نقطة واحدة في تاريخه الجنائي، كما هو محدد بموجب إرشادات الحكم؛

(٢) لم يستخدم المدعى عليه العنف أو التهديدات المعقولة بالعنف أو يمتلك سلاحًا ناريًا أو سلاحًا خطيرًا آخر (أو يحرض مشاركًا آخر على القيام بذلك) فيما يتعلق بالجريمة؛

(٣) لم تسفر الجريمة عن وفاة أو إصابة جسدية خطيرة لأي شخص؛

(٤) لم يكن المدعى عليه منظمًا أو قائدًا أو مديرًا أو مشرفًا على آخرين في الجريمة، كما هو محدد بموجب إرشادات الحكم ولم يكن منخرطًا في مشروع إجرامي مستمر.

(٥) في موعد لا يتجاوز وقت جلسة النطق بالحكم، قدم المدعى عليه للحكومة بصدق جميع المعلومات والأدلة التي بحوزته بشأن الجريمة أو الجرائم التي كانت جزءًا من نفس مسار السلوك أو مخطط أو خطة مشتركة، ولكن حقيقة عدم وجود معلومات أخرى ذات صلة أو مفيدة لدى المدعى عليه لتقديمها أو أن الحكومة على علم بالفعل بالمعلومات لا تمنع المحكمة من تحديد أن المدعى عليه امتثل لهذا المطلب.

[١٢٣] صمام الأمان safety valve هو أحد الأحكام الواردة في قانون إصلاح الأحكام والمبادئ التوجيهية الفيدرالية للحكم في الولايات المتحدة والذي يسمح بعقوبة أقل من الحد الأدنى القانوني لبعض مرتكبي الجرائم غير العنيفة وغير الإدارية المتعلقة بالمخدرات والذين لديهم تاريخ إجرامي ضئيل أو معدوم. تم توقيع نسخة مجلس الشيوخ من قانون الخطوة الأولى كقانون في ديسمبر ٢٠١٨، والذي وسع صمام الأمان ليشمل المجرمين الذين لديهم ما يصل إلى أربع نقاط في التاريخ الإجرامي، باستثناء الجرائم التي تبلغ نقطة واحدة، مثل الجنح البسيطة.

وقد وجدت المحكمة الجزئية أن شيربا كان مؤهلاً بموجب المادة الخامسة أيضاً لأنه تعاون مع وكلاء الجمارك، وقدم أسماء وتفاصيل عن اتصالاته في كاتماندو وبانكوك والتي تم تأكيدها من مصادر أخرى ٠ وعلاوة على ذلك، وجدت المحكمة أن قصة شيربا كانت متسقة٠

لقد أصر السيد شيربا على براءته منذ البداية. وبأنه لم يكن يعرف ما كان في الحقيبة، والذي كرره في المحاكمة٠ وقد وجدت هيئة المحلفين العكس بناءً على أدلة ظرفية٠ كان هذا قرار هيئة المحلفين الذي أعتقد أنه كان مدعومًا بأدلة ظرفية كافية لا يمكن التشكيك فيها[١٢٤]٠

قضايا حماية الحيوانات :

تعكس بعض القضايا معتقدات مختلفة حول أهمية الحيوانات٠ وتُعد قضية الولايات المتحدة ضد تومونو Tomono [١٢٥] مثالاً على المعالجة القضائية للعوامل الثقافية في الحكم على متهم مدان بتهريب الزواحف٠ وقد اتُهم كي تومونو بانتهاك القوانين الأمريكية المتعلقة بالحياة البرية والتهريب٠ وكان تومونو، وهو مواطن ياباني يبلغ من العمر ستة وعشرين عامًا وحاصل على تعليم جامعي، يدير شركة استيراد وتصدير تُعرف باسم أمازون إنترناشيونال ومقرها في تشيبا،اليابان٠

وفي إحدى رحلاته إلى الولايات المتحدة في أبريل ١٩٩٦، كان يحمل في أمتعته ستين سلحفاة من نوع أنف الخنزير، أو سلحفاة نهر فلاي، و١١٣ سلحفاة من نوع إيريان جايا ذات رقبة الثعبان، وكان ينوي بيعها٠ وفي وقت لاحق، في أغسطس ١٩٩٧، قام برحلة أخرى من اليابان إلى سان فرانسيسكو لحضور مؤتمر لمربي الزواحف، وهذه المرة كان يحمل معه ستة ثعابين جبلية حمراء وثعبانين من نوع ماندرين في أمتعته٠ وفي المرتين، ملأ استمارة الإقرار الجمركي القياسية نافياً أنه كان يحمل أي "فواكه أو نباتات أو طعام أو تربة أو طيور أو قواقع أو حيوانات حية أخرى أو منتجات للحياة البرية أو منتجات زراعية"٠ وكان عملاء الحكومة قد فتشوا أمتعته في سان فرانسيسكو، دون علمه٠ ورغم أنه سُمح له بالسفر من سان فرانسيسكو إلى أورلاندو، إلا أنه بمجرد وصوله إلى فلوريدا، طلب أحد عملاء هيئة الأسماك والحياة البرية الأمريكية تفتيش أمتعته٠ ووافق، وتم العثور على الثعابين، وتم احتجازه هو ورفيقه في السفر. وقيل إن قيمة المضبوطات تبلغ نحو ٧٠ ألف دولا٠

وقد وجهت إليه هيئة محلفين كبرى اتهامات بانتهاك قانون مكافحة التهريب الفيدرالي وقانون لاسي، الذي يحظر استيراد وتصدير وبيع وحيازة الأسماك أو الحيوانات البرية التي يتم صيدها في

---

[124] **https://caselaw.findlaw.com/court/us-9th-circuit/1385015.html**.
[125] **United States v. Tomono. 143 F.3d 1401 (llthCir. 1998).**

انتهاك للقانون الفيدرالي أو قانون الولاية أو القانون الأجنبي٠ ولم تتعلق الانتهاكات بحيازة المخلوقات وبيعها المقصود فحسب، بل شملت أيضًا الفشل في الإعلان عنها للجمارك٠

وبعد اتهامه بانتهاك قانون لاسي وقانون مكافحة التهريب الفيدرالي، قرر تومونو الإقرار بالذنب٠ ودافع تومونو عن خفض الحكم بموجب إرشادات الحكم٠ كان موقفه أنه بسبب الاختلافات الثقافية بين اليابان والولايات المتحدة، "لم يكن على علم بالعواقب الوخيمة لأفعاله، وأن هذه الأفعال تشكل عاملاً لم تأخذه لجنة الحكم في الاعتبار ويجب أخذه في الاعتبار عند حساب عقوبته"[١٢٦] ٠

مع الأخذ في الاعتبار خلفيته الثقافية، خففت المحكمة الجزئية عقوبته٠ وفي جلسة النطق بالحكم، صرحت القاضية آن كونواي: في الأساس، تتفق المحكمة مع الدفاع على أن الاختلافات الثقافية في هذه القضية تمنح المحكمة أساسًا للانحدار إلى الأسفل وهو ما لا يتوفر أو لا تغطيه إرشادات الحكم. . . . وترى المحكمة أن عدم إعلان السيد تومونو عن [الحيوانات] للجمارك الأمريكية قد يكون نتيجة للاختلافات الثقافية وسوء فهمه للقوانين والنماذج٠ وتنحدر المحكمة إلى ثلاثة مستويات أدنى لأن الاختلاف الثقافي سيتضح من خلال الاختلاف في القيمة السوقية في اليابان مقابل الاختلاف في القيمة السوقية في [الولايات المتحدة]٠ وقد ميز القاضي صراحة بين الاختلافات الثقافية والأصل القومي: "على الرغم من أن الثقافة قد تكون مرتبطة بأصل الشخص، إلا أن ليس كل شخص لديه نفس الأصل القومي لديه نفس الثقافة والخلفية٠ "إن الثقافة تمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الأصل القومي وتشمل عوامل مثل المعتقدات والدين والقوانين والأخلاق والممارسات"[١٢٧]٠

لقد أوضحت المحكمة أنها لم تستند في حكمها إلى الأصل القومي بل إلى الاختلافات الثقافية٠ وعلى وجه الخصوص، لاحظت المحكمة أن السلاحف المعنية ليست من الأنواع المهددة بالانقراض في اليابان وأن تومونو لم يكن ليُعتقل هناك٠ كما أشارت المحكمة بشكل خاص إلى المكانة "الفريدة" للزواحف في الثقافة اليابانية، وإلى حقيقة أن تومونو يحظى باحترام واسع النطاق لعمله في مجال علم الزواحف٠ وعلاوة على ذلك، تأثرت المحكمة بجهل تومونو الواضح بالقانون الأمريكي٠ ولأن تومونو زار الولايات المتحدة مرتين أو ثلاث مرات فقط وكان ظاهريًا غير ملم بالقوانين، فقد تعاطفت المحكمة مع حجته ٠

---

[126] **James A. R. Nafziger, Robert Kirkwood Paterson, Alison Dundes Renteln** , op.cit., pp.54seq.

[127] **Ibid.**

وعلى أساس الوقائع المحددة في هذه القضية، حكمت المحكمة على تومونو بالسجن لمدة خمس سنوات، وغرامة قدرها ٥٠٠٠ دولار، علي أن يغادر الولايات المتحدة فورا ٠ استأنفت الحكومة قرار تخفيض الحكم الصادر بحقه، وقدمت حججاً وفرت الأساس لقرار محكمة الاستئناف٠ وزعمت الحكومة أن تخفيض الحكم بسبب عوامل لم تؤخذ في الاعتبار بشكل كافٍ في إرشادات الحكم يجب أن يكون حدثاً غير شائع٠ والجريمة التي تشكل محور هذه القضية، وهي تهريب الأجانب للحيوانات البرية إلى الولايات المتحدة، جريمة روتينية٠ ولأن المتهمين ينتمون عموماً إلى ثقافات مختلفة، فإن تخفيض الحكم في قضية مثل هذه من شأنه أن يؤدي إلى إساءة استخدام المبادئ التوجيهية على نطاق واسع٠ والتخفيض على أساس الثقافة من شأنه أن يكون حدثاً شائعاً، وهو أمر لم تتوقعه السياسة٠

وكان جزء آخر من حجة الادعاء هو أن الدافع وراء التهريب كان اقتصادياً وليس ثقافياً٠ ينطبق هذا الدافع أيضًا على مهربي المخدرات، والسلع الممنوعة، وما إلى ذلك٠ كانت النقطة الأساسية التي أرادت الحكومة التأكيد عليها هي أن إرشادات الحكم لا تسمح بالمغادرة إلا في ظروف نادرة أو فريدة٠وشدد الادعاء على ما اعتبره تناقضًا٠ ادعى تومونو الجهل بالقانون ولكنه اعترف بمعرفته بالسياسة الأمريكية أثناء مفاوضات الإقرار بالذنب٠

وفي الاستئناف، رفضت المحكمة جميع خيوط حجة الاختلافات الثقافية٠ وخلصت المحكمة إلى ما يلي: أن المبادئ التوجيهية أخذت في الاعتبار أيضًا الوضع المهدد بالانقراض للسلاحف، وأنه لا يوجد دليل في السجل يدعم المكان الفريد الذي تشغله الزواحف، وأن حجج المحامين وحدها لم تكن كافية عادةً لتبرير الانحرافات عن المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام، وأن تومونو أظهر إلمامًا بالسياسات الأمريكية أثناء مفاوضات الإقرار بالذنب٠ وكان على الحكومة أن تثبت أن المدعى عليه كان يعلم أن الحيوانات البرية غير قانونية، وليس أن المدعى عليه كان على علم محدد بوجود قانون لاسي٠

وخلصت محكمة الاستئناف إلى عدم وجود أسباب كافية للانحراف نحو الأسفل٠ ولقد أساءت المحكمة الجزئية استخدام سلطتها التقديرية عندما أخرجت القضية "خارج نطاق المبادئ التوجيهية... إن النظر في "الاختلافات الثقافية" المنسوبة فقط إلى بلد المنشأ للمتهم يقترب بشكل غير مريح من النظر في الأصل القومي للمتهم نفسه، في انتهاك للمبادئ التوجيهية... ولا نحتاج إلى أن نقرر ما إذا كانت "الاختلافات الثقافية" قد تكون سبباً مناسباً للانحراف عن المبادئ التوجيهية" وقد ألغت المحكمة الحكم ، وتم ترحيل تومونو إلى اليابان٠

بالإضافة إلي ماسبق ، فقد كانت هناك مناقشات جادة حول استخدام الدفاع الثقافي في القضايا المتعلقة باستخدام الحيوانات في الاحتفالات الدينية ٠ في العديد من الحالات، تصطدم الجماعات بالنظام القانوني السائد عندما تسعى إلى استخدام الحيوانات المطلوبة للاحتفالات الدينية٠ وعندما تتم مقاضاتهم بتهمة انتهاك القانون، فإنهم يحاولون الاستعانة بالدفاعات الدينية٠ ومن الواضح أن إثارة دفاع ثقافي من خلال دفاع الحرية الدينية أمر بالغ الصعوبة في قضية جاك وتشارلي ضد الملكة.Jack and Charlie v. the Queen (١٩٨٥) التي نظرتها المحكمة العليا الكندية٠ فقد اتُهم اثنان من أفراد شعب ساليش الساحليCoast Salish بانتهاك قانون الحياة البرية الإقليمي من خلال صيد وقتل غزال خارج موسم الصيد٠ وكان سبب الصيد هو الحاجة إلى حرق لحم الغزال كجزء من احتفال ديني. وقد أوضح أحد علماء الأنثروبولوجيا للمحكمة أهمية هذه الممارسة: إنها ممارسة تقليدية قديمة للغاية بين جميع شعوب ساحل ساليش وجوهر هذه المراسم هو توفير الطعام للأقارب المتوفين عن طريق حرقه، وكما أفهم فإن جوهر الطعام ينتقل عبر الدخان إلى جوهر الشخص المتوفى ٠

إن عدم حرق لحم الغزلان كما هو مطلوب قد يؤدي إلى شكل من أشكال العقاب الإلهي٠ رفضت المحكمة الاستئناف لسببين: الأول هو أن "حظر صيد الغزلان خارج الموسم بموجب قانون الحياة البرية لا يثير مسألة الحرية الدينية أو الدين الأصلي" ٠ وكان السبب الغريب هو أن قتل الغزلان لم يكن في حد ذاته جزءًا من المراسم الدينية وأن الهنود كان ينبغي لهم أن يتوقعوا حاجتهم الدينية إلى لحم الغزلان وأن يقوموا بتجميد بعضه لهذا الغرض٠ ثانياً، اعترضت المحكمة على فكرة أن السبب الذي دفع المتهمين إلى انتهاك القانون يجب اعتباره ذا صلة بتحديد مسؤوليتهم٠ واتفقت المحكمة مع التاج في أن "نية المستأنفين في استخدام لحم الغزلان في مراسم الحرق كانت "نيتهم النهائية" أو "الدافع" ٠ وعلى هذا النحو، فإنه لا علاقة له بالمسؤولية القانونية عن ارتكاب الجريمة"[١٢٨]٠

وبجانب ذلك ، كان الهنود أيضا متهمين بمخالفة القانون في صيد النسور والتي تعد من الرموز الوطنية الأمريكية ٠ وفي قضية Jack and Charlie v. the Queen وهي قضية تتعلق بأخذ النسور والدفاع عن حقوق المعاهدة٠ وفي محكمة المقاطعة، أدين دوايت ديون الأب، وهو عضو في قبيلة يانكتون سيوكس، بإطلاق النار على أربعة نسور صلعاء وبيع جثث النسور وأجزاء منها في انتهاك لقانون حماية النسور الأصلع (قانون حماية النسور) ومعاهدة الطيور المهاجرة٠ وألغت

[128] **Alison Dundes Renteln,** op.cit., p. 95.

محكمة الاستئناف الفيدرالية إدانات إطلاق النار ٠ وفي المقابل، ألغت المحكمة العليا قرار محكمة الاستئناف وأبقت على جميع إدانات ديون قائمة ٠

كان السؤال المركزي هو ما إذا كان قانون حماية النسور وقانون الأنواع المهددة بالانقراض ينتهكان الحق التعاهدي لقبيلة يانكتون سيوكس في صيد النسور الصلع والذهبية في محميتهم لأغراض غير تجارية٠لقد سمحت المعاهدة رقم ١٨٥٨ بوضوح لقبيلة يانكتون بالصيد في محميتهم الخاصة ولم تضع أي قيود على حقوق الصيد٠ وبينما اعترفت المحكمة بهذه الحقوق، فقد اعتبرتها خاضعة للمراجعة من قبل الكونجرس: كقاعدة عامة، يتمتع الهنود بحقوق معاهدة حصرية للصيد وصيد الأسماك على الأراضي المخصصة لهم، ما لم يتم التنازل عن هذه الحقوق بوضوح بموجب معاهدة أو تعديلها من قبل الكونجرس٠

وتُظهِر قضية ديون Dion caseالسهولة التي تنتقص بها حكومة الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب المعاهدات التي تم التفاوض عليها بحسن نية مع الشعوب الهندية٠ كما تُظهِر موقفاً أبوياً بقدر ما يتم استثناء "الهنود الحقيقيين" شريطة أن يستخدموهم لأغراض دينية وليس تجارية٠ وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الرأسمالية هي أسلوب الحياة الأمريكي، فمن الغريب أن يعاقب الهنود على التكيف مع أسلوب الحياة التجاري، على الرغم من الضغوط التي تشن عليهم لإجبارهم على الاندماج. وما داموا "تقليديين"، فإنهم قد يحصلون على بعض الريش[١٢٩] ٠

قضايا القتل المرتبط بالسرقة :

في قضية أخرى، سيريبونجز ضد كالديرونSiripongs v. Calderon ، كانت المسألة تتعلق بما إذا كان عدم مراعاة العوامل الثقافية خلال مرحلة عقوبة الإعدام يُعد خطأً دستوريًا جسيمًا. شارك جاتورون (جاي) سيريبونجز، وهو مواطن تايلاندي، في سرقة متجر بقالة ، قُتل خلاله عاملان٠ أُدين المتهم بارتكاب جريمتي قتل في ظروف خاصة، وحُكم عليه بالإعدام في عام ١٩٨٣ ٠ ورغم اعترافه بأنه كان حاضرًا في عملية السرقة، فقد اعترف ببراءته من جرائم القتل وأن شركائه كانوا مسؤولين عن عمليات القتل٠ ومع ذلك، لم يكن راغبًا في تسمية شركائه٠ ولأنه لم يقدم معلومات عنهم، لم تجد المحكمة روايته ذات مصداقية٠ ولم يقدم محاميه، وهو محامٍ عام، أدلة نفسية أو ثقافية قد تكون بمثابة عوامل مخففة أثناء إثبات الذنب أو أثناء مرحلة النطق بالحكم في المحاكمة٠

وبعد أن أكدت المحكمة العليا في كاليفورنيا الحكم قدم سيريبونج التماسًا للحصول على أمر قضائي في المحكمة الجزئية الفيدرالية، زاعمًا، من بين أمور أخرى، أن فشل محاميه في تقديم أدلة

---

[129] **Ibid**., pp. 96-97.

مخففة يشكل انتهاكًا لحقه في الحصول على مساعدة فعالة من المحامي بموجب التعديل السادس. ورفضت المحكمة الجزئية السماح لسيريبونج بتقديم أدلة وحكمت بالحكم الموجز لكالديرون.

وفي المرة الأولى التي نظرت فيها محكمة الاستئناف في القضية، خلصت إلى أن سيريبونج يجب أن تتاح له الفرصة للقول بأن محاميه كان غير فعال، على أساس سجل واقعي كامل٠ وبناء على ذلك، أحالت المحكمة القضية إلى جلسة استماع لإثبات الأدلة بشأن ما إذا كان محامي سيريبونج قد فشل في تقديم تمثيل قانوني مناسب أثناء مرحلتي إثبات الذنب والعقوبة في المحاكمة٠ وبعد الاستماع إلى الأدلة لمدة ثمانية أيام، حكمت محكمة المقاطعة ضد سيريبونج. ولم تقرر الدائرة التاسعة، في المرة الثانية التي نظرت فيها القضية، ما إذا كان فشل المحامي في تقديم شهادة الخبير يشكل أداءً معيبًا، بل خلصت ببساطة إلى أن المحامي اتخذ خيارًا معقولاً بالتخلي عن شهادة والدة سيريبونج بسبب الخوف من اعتبار شهادتها غير قانونية ٠ وكانت الحجة الثقافية المركزية في هذه القضية هي ما إذا كان رفض تسمية الشركاء كان بدافع ثقافي٠ ولقد أوضح هربرت فيليبس، الخبير في الثقافة التايلاندية وأستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، أن الإحجام عن التبليغ عن الجريمة كان "متوافقاً مع القيم الثقافية التايلاندية الراسخة، بما في ذلك المفاهيم الثقافية للعار ، والمعتقدات الدينية التايلاندية"٠ ولم "يبلغ" سيريبونج عن الجريمة لأن ذلك من شأنه أن يتعارض مع واجبه في إصلاح أخطائه في الحياة التالية٠ ومن الواضح أن سيريبونج كان يتجنب جلب المزيد من العار على أسرته برفضه توريط الآخرين في الجريمة ٠ وكان هناك أيضاً احتمال أن تتعرض أسرته للانتقام إذا كشف عن شركائه٠

في إقراره، أوضح الأستاذ فيليبس الحجة الثقافية المتعددة الأوجه، مؤكدًا بشكل خاص على مفهوم العار التايلاندي المهم٠ ينشأ مفهوم الجدارة والعيب التايلاندي من اعتقاد قوي بأنه إذا ارتكب تايلاندي فعلًا سيئًا أو شريرًا، فيجب عليه أن يعمل بجد شديد في القيام بأشياء جيدة للتعويض عما فعله٠ لا ينبغي معاقبة المفهوم التايلاندي على الفعل الشرير، لأنه تم ولا يمكن عكسه٠ إن المفهوم التايلاندي هو أنه يتعين عليك لتعويض عن الفعل الشرير من خلال التعويض عنه بالاستحقاق٠ وهناك مفهوم متداول في سجلات النقد يتعلق بالاستحقاق والاستحقاق يُعرف باسم "نعمة" و"باب". "نعمة" تعني الخير و"باب" تعني الخطيئة٠ وهناك جدلية مستمرة بين النعمة والباب طوال حياة كل التايلانديين، حيث يكافحون باستمرار للتعويض عن "باب" الذي صنعوه بمزيد من النعمة. . . . .. أتفهم أن السيد سيريبونج رفض تحديد هوية شركائه٠ ومثل هذا السلوك منطقي من منظور ثقافي حتى لو أدى في النهاية إلى وفاة السيد سيريبونج٠ ومن منظور تايلاندي، كان من غير المجدي أن يحدد السيد سيريبونج القاتل الفعلي٠ ولن يعكس الكشف عن هوية شركائه ما حدث٠ وسيظل

الشخصان اللذان قُتلا ميتين٠ ومن منظور ثقافي، فإن تحديد هوية شركائه لم يكن ليخدم أي غرض بالنسبة للسيد سيريبونج٠ وبالتالي، فإن رفض السيد سيريبونج تحديد هوية شركائه لا يعني بالضرورة أن السيد سيريبونج قتل الضحية أو قصد أن يؤدي ذلك إلى وفاته٠ ومثل هذا السلوك في الواقع مناسب ثقافيًا في ظل هذه الظروف ٠ وقد أشار البروفيسور فيليبس إلى عامل ثقافي آخر، ألا وهو المفهوم التايلاندي للعدالة الأخلاقية الخارقة للطبيعة. ووفقًا للنظرة العالمية التايلاندية، فإن الشخص التايلاندي، إذا لم يعاقب في هذه الحياة، فسوف ينال ما يستحقه في الحياة المستقبلية٠ كما تكهن فيليبس أنه إذا كان المتواطئون أقارب، فربما كان سيريبونجس قد رفض تحديد هويتهم٠

ونظرًا للمفاهيم التايلاندية المتعلقة بالاحترام للسلطة والالتزامات المتبادلة، فمن وجهة النظر التايلاندية، فإن تصرفات سيريبونج كانت منطقية إلى حد ما[١٣٠]٠

[130] **James A. R. Nafziger, Robert Kirkwood Paterson**, **Alison Dundes Renteln,** Cultural Law, International, Comparative, and Indigenous, ,Cambridge University Press 2010.pp.56-58.

الخاتمة

بشكل عام، فإن للقانون الجنائي خمسة مقاصد أو أهداف: أولاً، يهدف القانون الجنائي إلى منع الإضرار بالمجتمع وأفراده٠ ثانيًا، يهدف القانون الجنائي إلى ردع الأفعال الإجرامية المستقبلية٠ ثالثًا، يهدف القانون الجنائي إلى إعادة تأهيل المجرمين من خلال العقاب، وبالتالي جعلهم مؤهلين "للعيش في المجتمع من جديد٠ رابعًا، يُقصد بالعقوبة التي يفرضها القانون الجنائي القصاص من المجرمين، ومنحهم ما يستحقونه ٠وأخيرًا، يُثقِّف القانون الجنائي المجتمع بشأن ما يُشكِّل سلوكًا "جيدًا" و"سيئًا"[١٣١] ٠

بجانب ذلك ، هناك عدة فرضيات أساسية يرتكز عليها القانون الجنائي. أولاً، استنادًا إلى مفهوم الإنصاف، هي فرضية تعني وجوب وجود تحذير مُسبق للجمهور بشأن السلوك الإجرامي وكيفية معاقبته٠ يُعبَّر عن هذه الفرضية أحيانًا بمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون"٠ الفرضية الثانية هي أنه لا يمكن أن تكون هناك مسؤولية جنائية عن الأفكار السيئة وحدها، بل لابد وأن يكون هناك فعل أو امتناع عن فعل من الجاني ٠

وبعد أن عرضنا لمبدأ الدفاع الثقافي وأثره علي القانون الجنائي والمحاكم الوطنية ، نستطيع أن نستخلص من واقع الآراء التي عرضناها في الدراسة أن أسباب رفض استخدام الدفاع الثقافي في المحاكم الجنائية بصفة رسمية إنما يرجع لعدد من الأسباب القانونية [١٣٢] :

أولا : المسؤولية الجنائية:

تتعلق مجموعة رئيسية من الحجج المطروحة في هذا النقاش بمدى (عدم) قبول الدفاع الثقافي قانونيًا، وتتمحور حول قضايا المسؤولية الجنائية والنية الإجرامية ٠ وتُشكل الحجج المتعلقة بهذه القضايا الدافع الرئيسي لقبول الأدلة الثقافية، وفقًا لمؤيدي أحد أشكال الدفاع الثقافي. ويختلف الشكل المحدد الذي تتخذه هذه الحجة اختلافًا كبيرًا تبعًا للنظام القانوني المعني، ونوع الجريمة الثقافية المعنية، والسياقات الخاصة بكل قضية٠ ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الاختلافات، فإن المنطق

---

[131] **Nancy S. Kim**, The Cultural Defense and the Problem of Cultural Preemption: A Framework for Analysis, New Mexico Law Review, Vol. 27,Issue 1 Winter 1997,p.104.

[١٣٢] راجع هذا بالتفصيل في :

Erik Claes And Jogghum Vrielink , Defence and Societal Dynamics, in , Multicultural Jurisprudence-Comparative Perspectives on the Cultural Defense Edited by Marie-Claire Foblets and Alison Dundes Renteln, Oxford And Portland Oregon 2009,pp.301.

الأساسي يتلخص في أن الخلفيات الثقافية، كما يُزعم، يمكنها، بل وتفعل، في بعض الحالات إما أن تُلغي المسؤولية الجنائية اللازمة لإدانة المتهم بارتكاب جريمة معينة، أو على الأقل تعمل على تقليل درجة إدانة المتهم، وبالتالي ينبغي أن تُخفف من عقوبته٠وعلى هذا النحو، فإن الدافع القانوني الرئيسي لقبول الأدلة الثقافية من هذا المنظور يتمثل أساسًا في محاولة لسد الفجوة (المُتصوَّرة) في القانون الجنائي بين المسؤولية الأخلاقية والقانونية ٠

ثانيا : الردع:

إن الردع هو أحد المبررات السائدة للعقاب٠ والفكرة الأساسية هي أن القانون يجب أن يعاقب على الأفعال المنحرفة من أجل دعم النظام الاجتماعي٠ ويشار إلى هذه النظرة إلى الوظيفة الجزائية أحياناً باسم نموذج السيطرة على الجريمة٠ وهناك نوعان من الردع: محدد وعام. إن الردع المحدد يعني أن العقوبة مبررة إذا كانت ستمنع المتهم نفسه من ارتكاب جريمة أخرى ٠ أما الردع العام فيعني فرض عقوبات جزائية على المتهم لردع الآخرين في المجتمع عن ارتكاب الجرائم. والسؤال المركزي هنا هو ما إذا كان الدفاع الثقافي الذي يقلل من المسؤولية، وبالتالي يخفف من العقوبة، من شأنه أن يقوض وظيفة الردع التي يقوم بها نظام العدالة الجنائية٠ ومن المخاوف الشائعة في الأدبيات أن الدفاع الثقافي من شأنه أن يقوض كلا النوعين من الردع٠ فإذا لم يعاقب شخص على فعل بدافع ثقافي، فقد يستمر في اتباع التقليد٠ وعلى نحو مماثل، سوف يلاحظ أعضاء المجتمع العرقي أنهم قد يستمرون في اتباع التقليد مع الإفلات من العقاب[١٣٣] ٠

ثالثا – الشرعية:

من المبادئ الأخرى التي تبرز بين الحين والآخر في المناقشات حول الدفاع الثقافي مبدأ الشرعية٠ ينص هذا المبدأ على أنه لا يجوز اعتبار أي سلوك إجرامياً إلا إذا وُصف بدقة في قانون جنائي (سابق)٠ وهنا أيضاً، تسمح الأبعاد المختلفة لهذا المبدأ لكل من المعارضين والمؤيدين باستغلاله لأغراضهم الخاصة٠ يعتقد المعارضون، من جهة، أن مبدأ الشرعية يُعارض قبول الأدلة الثقافية المُبرئة٠ ويؤكدون أن هذا المبدأ يتطلب في جوهره أن تُنسب إلى قواعد القانون "معاني موضوعية"، يُحددها ويُعلنها مسؤولون مختصون، وأن هذه المعاني وحدها هي التي تُشكل القانون. وبالتالي، يُجادل البعض بأن معاملة المدعى عليه كما لو كان القانون كما يعتقده يتعارض مع مبدأ الشرعية٠ فعند قبول الأدلة الثقافية المُبرئة، تُوضع الخلفيات والأفكار الثقافية للمدعى عليه ومجتمعه

133 **Alison Dundes Renteln**, op.cit.,p. 192.

فوق القانون كما يُعلنه المسؤولون٠ وبهذا المعنى، فإن: يُوفر هذا المبدأ أساسًا مشروعًا لمكافحة الجريمة، وفي الوقت نفسه، ضرورة تطبيق صارم وموحد[١٣٤] ٠

رابعًا –التمييز والمساواة في المعاملة:

تستند مجموعة الحجج الأخيرة المستخدمة في النقاش الدائر حول "الدفاع الثقافي" إلى مبدأي المساواة في الحماية وعدم التمييز٠ كما هو الحال مع الحجج الأخرى، يُقدّم المؤيدون والمعارضون تفسيراتٍ متباينةٍ لهذه المبادئ. وبناءً على هذه التفسيرات، تُعتبر حجج المساواة إما مُعارضةً أو مؤيدةً لقبول الأدلة الثقافية٠ ويتمثل أحد الفروق الأساسية في حجج المساواة في الفرق بين تلك المتعلقة بالمدعى عليهم وتلك المتعلقة بالضحايا[١٣٥] ٠

(أ) المساواة والمدعى عليهم:

فيما يتعلق بالمدعى عليهم، غالبًا ما يُجادل المعارضون بأن الدفاع الثقافي يُمثّل تمييزًا ضد من لا يملكون "الحظ الأخلاقي" لتبرير سلوكهم في ضوء خلفياتهم الثقافية٠ وبشكلٍ عام، لا تُعفي الخلفية الثقافية للشخص من المسؤولية الجنائية أو تُخفّف عقوبته٠ وبالتالي، يُقال إنه يُمثّل شكلًا من أشكال التمييز عندما تكون فئةٌ مُعيّنةٌ فقط من الناس قادرةً على استخدام هذا الدفاع المُحدّد، إذا كانت خلفياتهم الثقافية تُقدّم "بشكلٍ عرضي" تفسيرًا لسلوكهم٠ أما الاستخدامات "غير الثقافية" لدفاعات الحالة الذهنية، فتميل إلى أن تكون ذات طبيعةٍ أعم بكثير، ومتاحةً بالتساوي للجميع بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية٠ ويقال إن القبول المبرر للأدلة الثقافية على هذا النحو ينتهك حقوق الحماية المتساوية للمتهمين الجنائيين الذين لم يكن الدفاع متاحًا لهم ولكنهم كانوا في وضع مماثل للمدعى عليهم الذين يحق لهم استخدامه٠ لذلك، فإن السماح بالدفاع الثقافي من شأنه أن يُقوّض مبدأ معاملة الناس على قدم المساواة أمام القانون[١٣٦]٠

ويُقال إن هذه المشكلة تتفاقم بسبب عدد لا يُحصى من المشاكل التعريفية حول من ينبغي أن يكون الدفاع متاحًا لهم وفي أي ظروف٠ إن غياب أساس متين للتمييز بين الظواهر المتباينة يزيد

---

134 Ibid., 306.

[١٣٥] يذهب كولمان إلي أنه : يُنذر استخدام الأدلة الثقافية بتقسيم خطير للقانون الجنائي، حيث يخضع الأمريكيون غير المهاجرين لمجموعة من القوانين، بينما يخضع الأمريكيون المهاجرون لمجموعة أخرى٠ وهذا الاحتمال لا يتوافق فقط مع أحد أهم أهداف القانون، وهو حماية المجتمع وجميع أفراده من الأذى، بل يتعارض أيضًا مع مبادئ حقوق الإنسان والحقوق المدنية المهمة المُجسّدة في بند الحماية المتساوية ٠ وبالتالي، فإن المجتمع ككل يُخدم على أفضل وجه من خلال توازن يتجنب استخدام الأدلة الثقافية التمييزية ٠ **أنظر :**

Doriane Lambelet Coleman,op.cit., p. 1098.

[136] **Erik Claes And Jogghum Vrielink**, op.cit.,p.,308.

من خطر عدم المساواة في معاملة أولئك الذين "يبدو أنهم مختلفون، لكنهم في الواقع في وضع متشابه"٠

(ب) المساواة والضحايا:

وأخيرًا، فيما يتعلق بالضحايا، هناك وضع مشابه إلى حد ما٠ يؤكد معارضو الدفاع الثقافي أن السماح بتبرئة الأدلة الثقافية ينتهك مبدأ المساواة في حماية الضحايا المعنيين٠ وكثيرًا ما يُقال إن الاستخدام الناجح للدفاع الثقافي يعني ضمنًا... أن الضحايا المعنيين يتمتعون بحماية أقل مما يحظى به ضحايا الجرائم المماثلة في غياب الدفاع الثقافي٠ ونتيجةً لذلك، يُحرم ضحايا هذه الجرائم من العدالة (المتساوية)، أو قد يُقال إنهم ضحايا مرة أخرى من خلال إمكانية الدفاع الثقافي[١٣٧] ٠

وبهذه الطريقة، غالبًا ما يُقال إن الدفاع الثقافي يعمل على التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان أو إدامتها، لا سيما وأن هذه الاستراتيجية تُستخدم غالبًا لتبرير الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال٠ لذلك، عندما تُخفف الأحكام أو تُوجه التهم بناءً على هذا الدفاع، فإن ذلك يُرسل رسالة مفادها أن هذه الأفعال مُغفَلة٠

الواقع ، أن تطبيق الدفاع الثقافي يتم بطريقة فضفاضة للغاية لأن للثقافة مفهوم يصعب تحديده وتعريفه. فالثقافة غير متبلورة، إنها ليست ثابتة على مر الزمن، وقد يُعرّفها أفراد مختلفون من نفس الفئة الاجتماعية بشكل مختلف٠ لذلك، فإن وجود وانتشار أي ممارسة ثقافية معينة عرضة لتفسيرات متباينة[١٣٨] ٠

من جهة أخري ، فإنه لا ينبغي أن يُفهم أنه في كل مرة يلوح فيها المتهم بالراية الثقافية، يجب علي المحكمة أن تبرئه ٠ وفي تأييد إعادة النظر في الدفاع الثقافي، يقدم المساهمون مجموعة من المؤهلات بنية واضحة للسيطرة على إساءة استخدام الدفاع الثقافي في الإجراءات الجنائية ٠

---

[١٣٧] يتساءل كولمان "ماذا يحدث للضحايا - وهم غالباً من النساء والأطفال المنتمين للأقليات - عندما تُعزز التعددية الثقافية والعدالة الفردية بأدلة ثقافية قاطعة؟ الإجابة، نظرياً وعملياً، قاطعة: يُحرمون من حماية القوانين الجنائية لأن المعتدين عليهم عادةً ما يُطلق سراحهم، إما فوراً أو خلال فترة وجيزة نسبياً٠والأهم من ذلك، أن الضحايا والضحايا المحتملين في مثل هذه الظروف لا أمل لهم في النجاة في المستقبل، سواءً كأفراد أو كجماعة، لأنه عندما يُسمَح للأدلة الثقافية بتبرير سلوك إجرامي، فإن النظام يختار فعلياً اعتماد معيار مختلف وتمييزي للجريمة بالنسبة للمدافعين عن المهاجرين، وبالتالي مستوى مختلف وتمييزي من الحماية للضحايا المنتمين إلى الثقافة المعنية٠ قد يُبطل هذا المعيار المختلف التأثير الرادع للقانون، وقد يُصبح سابقةً قانونيةً، سواءً في القضايا المستقبلية ذات الوقائع المماثلة، أو في الموقف الأوسع القائل بأن تطبيقات القانون الجنائي القائمة على العرق أو الأصل القومي مناسبة٠**أنظر** :
Doriane Lambelet Coleman, Individualizing Justice Thorough Multiculturism: The Liberals Dilemma , Colombia Law Review ,Vol. 96 ,June 1996,No.5, p.1095.

[138] **Nancy S. Kim,** op.cit., p.115.

أولاً، من منظور نظرية القانون الجنائي، ينبغي النظر إلى الدفاع الثقافي باعتباره عذرًا وليس مبرراً٠ ثانياً، من أجل تقليل سوء الاستخدام المحتمل، تقدم رينتلن مجموعة من الأسئلة الأساسية للمحكمة للنظر فيها: "(١) هل المتقاضي عضو في المجموعة العرقية؟ (٢) هل للمجموعة مثل هذا التقليد؟ (٣) هل تأثر المتقاضي بالتقاليد عندما تصرف؟"٠

تشير إحدى المساهمات الأمريكية الحديثة إلى أنه لا ينبغي السماح للمهاجرين الجدد باستخدام الدفاع الثقافي إلا لمدة تصل إلى السنوات الخمس الأولى من إقامتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، أو لمدة تصل إلى عشر سنوات في حالة المهاجرين المسنين – الذين يُفترض أنهم أقل انفتاحًا على التغيير[١٣٩]٠ على النقيض من ذلك، البعض بأن "الوقت ليس عاملاً مطلقًا للتثاقف"، لأن الجماعات التي تعاني من التمييز و/أو العزلة قد تجد أن هوياتها التقليدية أو مفاهيمها عن الشرف أصبحت أكثر أهمية بدلاً من أن تكون أقل أهمية٠ وكما تشير هذه المواقف المختلفة، ليس من السهل تحديد التأثيرات الثقافية التي قد تؤثر على الفرد٠ وفي غياب أي اختبار شفاف، قد يُعرّض استخدام الدفاع الثقافي نفسه لقدر كبير من التلاعب[١٤٠]٠

كما تقترح شير ويشيا تشين[١٤١] في مساهمتها أنه ينبغي لنا أيضاً أن ننظر إلى القواعد والممارسات القانونية الموجودة داخل بلد المنشأ للمهاجر من أجل تحديد ما إذا كان النظام القانوني يستوعب أو لا يستوعب الدفاع الثقافي المعين٠

وأخيرًا، يجب على المدعى عليه إثبات أن سلوكه كان متسقًا مع المعتقدات والممارسات الثقافية القائمة والراهنة؛ فلا يمكنه ابتكار ممارسات ثقافية جديدة أو الاستفادة من ممارسات ثقافية انقرضت سابقًا[١٤٢] ٠

---

[١٣٩] **في قضية الولايات المتحدة ضد يو** (United States v. Yu- ١٩٩٢) قضت محكمة الاستئناف بأن ثقافة المدعى عليه لا تُخول له الحق في الحكم عليه بتهمة رشوة موظف عام، حيث كان المدعى عليه قد أمضى عامًا في الولايات المتحدة، وكان مواطنًا متجنسًا، وتلقى تعليمًا جامعيًا في الولايات المتحدة، وكان مُعِدّ ضرائب معتمدًا٠ في **قضية الولايات المتحدة ضد أوجو** United States v. Ojo (١٩٩٧)، وجدت المحكمة أن دليل الثقافة النيجيرية للمدعى عليه غير ذي صلة لأنه عاش في الولايات المتحدة لما يقرب من ثلاث سنوات وكان في الجيش الأمريكي لما يقرب من عامين وقت ارتكاب جريمته ٠ **Kay L Levine**, op.cit., p.48.

[140] **Anne Phillips** When culture means gender, p. 8.

[141] **Cher Weixia Chen**, "A Critique of "Loss of Face" Arguments in Cultural Defence Cases: a Comparative Study" in , Multicultural Jurisprudence-Comparative Perspectives on the Cultural Defense Edited by Marie-Claire Foblets and Alison Dundes Renteln, Oxfors And Portland Oregon 2009, p. 247.

[142] **Kay L Levine**, op.cit., p.48.

ويثير المساهمون بعض المخاوف الإضافية بشأن آثار الاعتراف بالثقافة في الإجراءات الجنائية٠ إن أحد المخاوف هو أن بعض أفراد الأقلية، الذين يتم استدعاء ثقافتهم من أجل التخفيف قد تتلقى المسؤولية الجنائية للمتهم حماية قانونية أقل إذا تم قبول الدفاع الثقافي٠ في الغالبية العظمى من الحالات، غالبًا ما يكون الأعضاء الضعفاء في المجتمع (أي النساء والأطفال) ضحايا لجرائم ذات دوافع ثقافية ٠ في هذا الصدام بين الثقافة وحقوق الفرد، يتضح أن : "الحق في الثقافة هو حق إنساني مهم، ولكن يجب حمايته فقط طالما أنه لا يقوض حقوق الإنسان الأخرى"[١٤٣]،[١٤٤]٠

في الواقع، قد تعمل حماية المعتقدات الثقافية من خلال الدفاع الثقافي في الواقع على تعزيز هدف الحفاظ على النظام الاجتماعي٠ يتطلب النظام المستقر والمحترم نظامًا من المعايير الداخلية التي تعزز إملاءات القانون الخارجية ٠ يجب أن يعتمد النظام القانوني الأمريكي على القيود الأخلاقية لتوجيه السلوك في الفجوات حيث يكون القانون الجنائي غامضًا أو صامتًا تمامًا٠ توفر القيم الثقافية معايير سلوك لملء الثغرات في القوانين الجنائية: تعمل هذه القيم بشكل مستقل عن العقوبات القانونية كمراقبة للسلوك غير المرغوب فيه٠ إن الاعتراف بالدفاع الثقافي هو أحد طرق الحفاظ عليها[١٤٥]٠

ونري ، أن مبدأ العدالة الفردية يعمل لصالح الدفاع الثقافي ٠ هناك حالتان قد يكون فيهما التطبيق الصارم للقانون غير عادل لشخص نشأ في ثقافة أجنبية: أولاً، قد يكون مثل هذا الشخص قد ارتكب فعلًا إجراميًا لمجرد أنه كان يجهل القانون المعمول به٠ ورغم أن الجهل بالقانون لا يشكل عموماً عذراً في الملاحقة الجنائية، فإن الإنصاف في التعامل مع المتهم الفرد يشير إلى أن الجهل بالقانون ينبغي أن يشكل دفاعاً عن الأشخاص الذين نشأوا في ثقافة أجنبية٠ ولا ينبغي لنا أن ننظر إلى معاملة الأشخاص الذين نشأوا في ثقافة أجنبية على نحو مختلف باعتبارها ممارسة للمحسوبية، بل باعتبارها تبريراً لمبادئ الإنصاف والمساواة التي تشكل أساس نظام العدالة الفردية٠

---

[143] **Michael M. Karayanni**, op.cit., p.377.

[١٤٤] في هذا الاطار يقترح كولمان : أن القانون يجب أن يعكس حلاً أوسع وأكثر شمولاً لهذه المسألة، وأن هذا الحل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الموازنة بين مصلحتين جوهريتين ومتضاربتين٠ وبالتالي، يجب موازنة مصلحة المدعى عليه في استخدام أدلة ثقافية تتضمن معايير وسلوكيات تمييزية مع مصالح الضحايا والضحايا المحتملين في الحصول على الحماية والإنصاف من خلال تطبيق غير تمييزي للقانون الجنائي٠ ويؤيد الفقه المعاصر هذا النوع من الموازنة تحديدًا، الذي يأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الثلاثة في قضية معينة، وكذلك مصالح المجتمع عمومًا، في تحديد النتيجة٠ أنظر :

Doriane Lambelet Coleman, op.cit., p.1097.

[145] Harvard Law Review Editors, The Cultural Defense in the Criminal Law, Harvard Law Review , Apr., 1986, Vol. 99, No. 6 (Apr., 1986), pp. 1293-1311.

من جهة أخري ، فربما يكون من العدل أن ننسب معرفة قانون الدولة المضيفة إلى الأشخاص الذين نشأوا فيها : فمن المعقول أن نتوقع أن تكون مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة مثل الأسرة والمدرسة ومكان العبادة قد علمت هؤلاء الأشخاص المعايير التي تقوم عليها قوانين المجتمع٠ ولكن المهاجر الجديد لم يُمنح نفس الفرصة لاستيعاب المعايير التي تقوم عليها القوانين الجنائية ٠

إن مبدأ العدالة الفردية يتطلب من القانون أن يأخذ هذا العامل في الاعتبار، و يمكن صياغة مفهوم العدالة هذا من حيث المبدأ الرسمي للمساواة، والذي يتطلب معاملة المتساوين على قدم المساواة وغير المتساوين على قدم المساواة٠ ولتوضيح التطبيق القضائي لهذا المبدأ[١٤٦]، حيث قضت

---

[١٤٦] في قضية State v. Wanrow اتُهمت إيفون وانرو بالقتل من الدرجة الثانية لإطلاقها النار على ويليام ويسلر، وهو رجل تعتقد وانرو أنه متحرش بالأطفال٠ وقع إطلاق النار في منزل أحد أصدقاء وانرو عندما دخل ويسلر دون دعوة، ورفض المغادرة، واقترب من أحد الأطفال الموجودين في المنزل٠ كانت وانرو موجودة في منزل صديقتها نتيجة لحادثة تتعلق بويسلر وقعت في اليوم السابق لإطلاق النار٠ في ذلك اليوم، أبلغ ابن الصديقة أن ويسلر حاول سحبه من دراجته وسحبه إلى منزل٠ كما علمت الصديقة في ذلك اليوم من ابنتها أن ويسلر هو الرجل الذي تحرش بابنتها قبل أشهر٠ وأفاد مالك منزل الصديقة أن ويسلر كان قد سبق له أن أبلغها بأمر قضائي٠ تم إيداعها في مستشفى الولاية الشرقية للأمراض العقلية وحاولت التحرش بصبي صغير كان يعيش في نفس المنزل في وقت سابق٠ وبعد أن أخبرتها الشرطة بأنه لا يمكن إلقاء القبض عليها حتى يوم الإثنين التالي، طلبت الصديقة من وانرو البقاء معها في منزلها طوال الليل٠ كما انضمت شقيقة وانرو وزوجها إلى الوقفة الاحتجاجية تلك الليلة٠ كان الوقت مبكرًا في صباح اليوم التالي عندما وصل ويسلر بشكل غير متوقع، واقترب من الطفل وجرحته وانرو حتى الموت٠ وفي المحاكمة، قدمت النيابة تسجيلًا صوتيًا للمحادثة الهاتفية بين عاملة الهاتف في الشرطة ووانرو، والتي تم إجراؤها دون علمها، والتي أبلغت فيها عن إطلاق النار٠ أدينت وانرو بالقتل من الدرجة الثانية بسبب زعمها الدفاع عن النفس٠عند الاستئناف، ألغت محكمة الاستئناف بواشنطن الإدانة، معتبرة أن التسجيل على الشريط غير مقبول بموجب قانونين من قوانين واشنطن يحظران التسجيل غير التوافقي للمحادثات الهاتفية الخاصة٠تم استئناف القرار أمام المحكمة العليا بواشنطن، التي وجدت سببين لتأكيد قرار محكمة الاستئناف. الأول هو الاعتراف الخاطئ بالتسجيل على الشريط؛ السبب الثاني-إن استخدام الاعتداء كأساس لتوجيه تهمة القتل العمد يتعارض مع مبدأ "الاندماج" المتبع في معظم الولايات الأخرى. تنص العقيدة على أن الاعتداء الجنائي الذي يشكل عنصرًا لا يتجزأ من جريمة القتل لا يجوز استخدامه كجناية أساسية لتهمة القتل الجنائي٠وجدت المحكمة العليا في واشنطن خطأين منفصلين، ولكنهما "خاطئان ومضران" على حد سواء، في تعليمات الدفاع عن النفس٠
أولاً، حددت التعليمات اعتبارات هيئة المحلفين بالأفعال أو الظروف "عند أو قبل القتل مباشرة"٠ وذكرت المحكمة أن التعليمات "ليست الآن، ولم تكن قط، قانون الدفاع عن النفس في واشنطن" ٠وتُظهر مراجعة سوابق قضائية في واشنطن أن النهج الصحيح هو أن تنظر هيئة المحلفين في "جميع الحقائق والظروف... القائمة عند أو قبل وقت إطلاق النار المزعوم"٠بعبارة أخرى، يجب النظر حتى في الحقائق التي يعرفها المدعى عليه قبل القتل بشكل كبير٠ بموجب وقائع قضية وانرو كان من المهم بشكل خاص أن تنظر هيئة المحلفين في الأحداث التي سبقت إطلاق النار بشكل كبير في تقييم معقولية أفعال وانرو٠ نتج الكثير من مخاوفها عن المعلومات التي تلقتها في اليوم السابق لإطلاق النار فيما يتعلق بأفعال ويسلر الماضية٠ لتبرير القتل دفاعًا عن النفس، لا يلزم أن يكون هناك خطر فعلي أو حقيقي =على حياة أو شخص الطرف القاتل، ولكن يجب أن يكون هناك، أو يبدو بشكل معقول، في أو قبل القتل مباشرة، بعض الأعمال الصريحة، أو بعض الظروف التي من شأنها أن تشير بشكل معقول للطرف القاتل إلى أن الشخص المقتول كان، في ذلك الوقت، يحاول قتله أو إلحاق أذى جسدي كبير به٠ إن اختبار الدفاع عن النفس يأخذ في الاعتبار ما قد يدركه أو يخشاه الشخص المعقول في موقف المتهم، بالإضافة إلى ما يدركه المتهم بالفعل٠ يجب أن يكون هناك خوف حقيقي من الموت أو الأذى الجسدي الشديد، فضلاً عن الخوف المعقول الناشئ عن جميع الظروف المحيطة٠ وجدت محكمة واشنطن أن التعليمات ضارة جزئيًا لأنها انتهكت حق وانرو في الحماية المتساوية للقانون٠ وكانت تعتقد بشكل معقول أنها في خطر التعرض لأذى جسدي خطير في ذلك الوقت٠ ولكن الشخص الذي يتعرض للهجوم ليس له الحق في استخدام قوة أكبر مما يعتقد بصدق أنها ضرورية، أو لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأنها ضرورية للدفاع عن النفس٠ أنظر :

المحكمة العليا في واشنطن بأن حق المتهمة في الحماية المتساوية للقوانين قد انتهك عندما أمر القاضي هيئة المحلفين في ختام محاكمتها بتهمة القتل بتقييم ادعائها بالدفاع عن النفس في ضوء معيار الرجل العاقل وليس السبب ٠

قد يرتكب شخص ملتزم بالقانون بشكل عام نشأ في ثقافة أجنبية عملاً إجرامياً فقط لأن قيم ثقافته الأصلية أجبرته على القيام بذلك٠ إن مجرد إدراكه أن فعله يتعارض مع القانون قد لا يكون كافياً لتجاوز التزامه بالقيم الثقافية الأساسية٠ تصبح القوانين أكثر فعالية في فرض الطاعة عندما يستوعب الأفراد المعايير الأساسية إلى الحد الذي يعتقدون فيه أن القانون يجسد قيماً أخلاقية صحيحة٠ إن مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع لا تجعل أعضاءها على دراية بمعاييرها فحسب، بل إنها تغرس في أفرادها أيضاً شعوراً بأنهم ملزمون أخلاقياً بالالتزام بمعايير ثقافتهم٠ وعلى هذا فإن الأشخاص الذين نشأوا في ثقافات أخرى، والذين يخضعون لتأثيرات غرست فيهم مجموعة مختلفة من المعايير، من المرجح أن يشعروا بالالتزام الأخلاقي باتباع هذه المعايير٠ إن القواعد الأخلاقية التي تكتسب هذا البعد الأخلاقي تجعل التوافق مع القوانين المتضاربة أكثر صعوبة٠ ولهذا السبب فإن الخلفية الثقافية لأي شخص تمثل عاملاً فردياً ذا أهمية ينبغي للنظام القانوني العادل أن يأخذه في الاعتبار٠

ومن خلال التزامه بالعدالة الفردية، يقدم النظام القانوني مبدأ ثانياً يؤيد الاعتراف بالدفاع الثقافي: التعددية الثقافية٠ ومن خلال الحكم على كل شخص وفقاً لمعايير ثقافته الأصلية، فإن مبدأ العدالة الفردية يحافظ على قيم تلك الثقافة، وبالتالي يحافظ على مجتمع متنوع ثقافياً٠ وينبغي للدولة المضيفة أن تظل ملتزمة بالتعددية الثقافية لعدة أسباب. أولاً، تحافظ التعددية على حيوية المجتمع٠ ثانيًا، تنبع التعددية الثقافية من مبدأ المساواة الذي يقوم عليه نظام العدالة ٠ تتطلب المساواة بين المجموعات العرقية المختلفة في نهاية المطاف أن تحترم كل مجموعة حق المجموعات الأخرى في الاختلاف وأن لا تعاقب الأغلبية مجموعة أقلية لمجرد أنها مختلفة ٠ المبرر الثالث لتشجيع التعددية الثقافية هو أن مقدار التنوع في الولايات المتحدة يقيس، جزئيًا، القيمة التي تضعها الأغلبية على الحرية٠ التعددية الثقافية هي نتاج حتمي لالتزام هذه الأمة بالحرية ٠ في أمة ينحدر أعضاؤها من

Jennifer Marsh ,Women's Self-Defense Under Washington Law—State v. Wanrow, Washington Law Review Volume 54 Number 1(12-1-1978) 88 Wn. 2d 221, 559 P.2d 548 (1977).

خلفيات متنوعة، فإن السماح للناس بالحرية في العيش وفقًا لقيمهم سيؤدي إلى مجتمع تعددي ثقافيًا. إن التعددية الثقافية لا تعكس مثل للحرية فحسب، بل إنها قد تشكل أيضاً حصناً منيعاً ضد الاستبداد٠

إن فائدة التعددية الثقافية سوف تستمر أيضاً إذا تم الاعتراف بالدفاع الثقافي٠ والتعددية الثقافية هي مثال لفلسفة الحماية في الحفاظ على ثقافات الجماعات المهاجرة في سياق المواطنة والاندماج في المجتمع٠ والتعددية الثقافية تحافظ على تنوع الهويات الثقافية من خلال الحفاظ على القيم العرقية٠ وتعزز هذه العقيدة الاحترام والتفاهم والتسامح مع الثقافات والخلفيات المختلفة٠ ويزعم المؤيدون أنه "من الصعب أن نتخيل نظاماً أكثر ميلاً إلى إقناع شخص ما بأن الأغلبية تعتبر ثقافته أدنى من نظام يعاقبه على التوافق مع ثقافته الخاصة"٠ ومع ذلك، في حين أن التعددية الثقافية هي مثال قيم، فإن الاعتراف بالدفاع الثقافي لابد أن يعزز أيضاً أهداف نظام العدالة الجنائية حتى يتم تبنيه في عقيدة قانونية[١٤٧]٠

إن تقبل القضاء للدفاع الثقافي لابد وأن يتفاوت عكسياً مع احتمالات تكرار الجريمة وخطورتها٠ فكلما زاد احتمال تكرار السلوك المحظور، كلما زادت الحاجة إلى ردع مثل هذا السلوك إذا كان من المقرر الحفاظ على النظام الاجتماعي؛ وبالتالي، لابد وأن تكون المحاكم أقل تقبلاً للدفاع الثقافي٠ وفيما يتصل بمسألة الخطورة، فهناك ثلاثة متغيرات على الأقل ذات صلة٠ أولاً، لابد وأن تنظر المحاكم في ما إذا كانت الجريمة بلا ضحايا٠ولا يمكن تبرير حظر الأفعال التي تتعلق بالذات بسهولة من خلال اعتبارات الحماية الذاتية المجتمعية٠ ثانياً، إذا كان هناك ضحية، فلابد وأن تستفسر المحاكم عما إذا كانت الجريمة مقتصرة على المشاركين الطوعيين داخل ثقافة المتهم٠ ولابد وأن يكون قبول الدفاع الثقافي أكثر سهولة عندما تقتصر الجريمة على أشخاص قادرين على الموافقة ذات المغزى والذين ينتمون إلى تلك الثقافة ويلتزمون بمبادئها٠ ثالثاً، عندما يكون هناك ضحية، فلابد وأن تسأل المحاكم عما إذا كانت هناك أضرار جسدية أو عاطفية خطيرة٠ إن الرغبة في تحقيق النظام الاجتماعي تتطلب من المحاكم أن تأخذ في الاعتبار عوامل مثل قابلية التعرف على الهوية، ودرجة الاحتواء الذاتي، وحجم المجموعة الثقافية التي ينتمي إليها المتهم٠ وتشكل قابلية التعرف على الهوية أهمية بالغة لأن العضوية في المجموعة المعفاة من المسؤولية من شأنها أن تجعل من الصعب التأكد من ذلك، الأمر الذي يعقد مهمة تطبيق الدفاع٠ والاحتواء الذاتي مهم لأنه يميل إلى عزل بقية المجتمع عن الأذى، فضلاً عن تقليص خسارة الردع العام التي قد تصاحب القرار القضائي الذي يبرر فعلاً محظوراً بعينه٠ وأخيرًا، فإن حجم المجموعة المعفاة مهم لأن إعفاء

[147] **Taryn F. Goldste**in, op.cit., p.157.

نسبة كبيرة من السكان من القانون من شأنه في حد ذاته أن يفرض تكاليف كبيرة، كما أنه من شأنه أن يرسل رسالة سلبية إلى المجتمع[١٤٨] ٠

ومن هنا ، هل يؤخذ في الاعتبار فقط المهاجرين الجدد؟ وعلى العكس من ذلك، هل يُحظر على الأجانب المثقفين والمستوعبين بالكامل في ثقافة الولايات المتحدة تقديم دفاع؟ إذا تم تبني الدفاع الثقافي، فيجب رسم الخط الفاصل بين المهاجرين الذين يجب تضمينهم داخل حدود الدفاع والذين يجب استبعادهم٠ وبدون معيار واضح، ستكون المحاكم بلا اتجاه وغير متأكدة من تطبيق الدفاع٠ والخط غامض في أفضل الأحوال، ويمكن تحريكه بسهولة لتناسب احتياجات المتهم التالي[١٤٩]٠

يبدو أن تبني الدفاع الثقافي من شأنه أن يقوض العديد من الأهداف المهمة لنظام العدالة الجنائية٠ في جوهره، سيتم إنشاء المزيد من المشاكل أكثر من حلها٠ حتمًا، يجب على المجتمع أن يحدد ما إذا كان الدفاع يفيد المجموعات التي ينطبق عليها٠

القضية التالية هي مثال لكيفية إثبات الدفاع الثقافي للموافقة الضمنية للمحاكم على العنف ضد المرأة٠ في ٢٩ مارس ١٩٩٣، هاجم موسى هانوكاي، وهو يهودي فارسي، زوجته وقتلها بمفتاح بعد أن تمنت الموت له ولطفلهما الوحيد٠ وقعت جريمة القتل في يوم السبت اليهودي ورأس السنة الفارسية٠ بالإضافة إلى الادعاء بأن السيد هانوكاي عانى لسنوات من الإساءة العقلية من زوجته، زعم الدفاع أيضًا أن السيد هانوكاي كان غير مبالٍ٠ كان قادرًا على الهروب من هذه العلاقة غير السليمة لأن ثقافته ودينه يحرمان الطلاق٠ لقد وجدته هيئة المحلفين مذنباً بتهمة أقل خطورة وهي القتل العمد لزوجة أقل خطورة من قتل شخص غريب٠ وفي الهند، تُقتل العديد من الزوجات الشابات بسبب المهور الصغيرة. لا تتمتع هؤلاء النساء بالحماية في أمريكا إذا كان الدفاع الثقافي قادراً على تبرئة أزواجهن٠ وبدلاً من ذلك، يتم التضحية بهؤلاء النساء من أجل دفاع مصمم على ما يبدو لحماية من يضربون زوجاتهم والقتلة٠ صرحت القاضية مارجريت تايلور من نيويورك، "لقد وصلت إلى النقطة التي سئمت فيها من تبرير عنف الرجال ضد النساء والأطفال٠ لم أعد أعتقد أنه يجب تبريره على أساس ثقافي" إن القبول القضائي للدفاع الثقافي سيكون كارثياً بالنسبة للنساء المهاجرات في الولايات المتحدة وهذا بالضبط ما تنبأ به قضية تشين٠ لا يتمتع سوى نسبة صغيرة من السكان المهاجرين بالحماية بموجب دفاع ثقافي شامل٠ لا يتم حماية النساء من العنف، ولا يتم حماية الأطفال من الإساءة أو حتى الموت كما في إن الدفاع الثقافي يعمل على التغاضي عن انتهاكات

---

[148] **Harvard Law Review Editors** .The Cultural Defense in the Criminal Law, Harvard Law Review , Apr., 1986, Vol. 99, No. 6 (Apr., 1986), pp. 1293-1311

[149] **Taryn F. Goldstein**, p.160.

حقوق الإنسان وهي نفس الانتهاكات الي تعارضها جماعات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم ٠ والواقع أن مفهوم العدالة الفردية يشكل استهزاءً في إطار نموذج الدفاع الثقافي، وذلك لأن النتيجة لا توفر العدالة لعدد كبير للغاية من الأفراد٠ بل إن الضحايا لا يحصلون على عدالتهم الخاصة، ويصبحون ضحايا مرة أخرى من خلال الدفاع الثقافي. والدفاع الثقافي غير منطقي لأنه لا يحمي حتى المجموعة الكاملة من المهاجرين التي تعتبر جديرة بالحماية٠ وعلى هذا فإن الدفاع الثقافي لا يبدو قابلاً للتطبيق في ضوء الاعتبارات العملية وأهداف نظام العدالة الجنائية[١٥٠]٠

وعلى الرغم من أن الدفاع الثقافي يعمل بشكل صارم ضمن إطار قانوني، فإنه يفعل ذلك صراحة كاستثناء من "المعايير العالمية" التي تحدد الكيانات القانونية٠ ومن خلال تطبيق الاختلاف الثقافي بشكل انتقائي، يقدم الدفاع الثقافي التصنيف، ويضع التسلسل الهرمي، ويستبعد، ويبطل؛ ويجلب القوة (الأبوية، والاستعمارية) التي كانت تعمل ذات يوم على "الجانب السفلي من القانون" إلى مجال القانون نفسه، وبالتالي "يضع تحت الخطوط العريضة التي يتم تتبعها حول القانون"؛ ويمتد "الأشكال العامة التي يحددها القانون إلى المستوى اللامتناهي الصغر من حياة الأفراد"؛ ويصبح "طريقة تدريب" للمهاجرين؛ ويدعو العرف إلى العمل جنبًا إلى جنب مع القانون باعتباره "قانونًا مضادًا"[١٥١]٠

لقد اعترفت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأنه في القضايا التي تفرض عقوبة الإعدام أو السجن الإلزامي مدى الحياة لشخص كان حدثًا وقت ارتكاب الجريمة، يجب أن تؤخذ "خلفية" المدعى عليه في الاعتبار٠ قضية ميلر ضد ألاباما، ونقلاً عن إدينجز ضد أوكلاهوما Eddings v. Oklahoma أنه في قضية عقوبة الإعدام المتعلقة بحدث، يجب على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار "الخلفية والمستوى العقلي والعاطفي للمدعى عليه الشاب"٠ لم تحدد محكمة ميلر ولا محكمة إدينجز ما هو مدرج في "الخلفية" أو ما إذا كان يمكن فصلها بالفعل عن التركيبة النفسية للمدعى عليه٠ وهكذا، في معظم الحالات التي دخلت فيها الثقافة مرحلة الإجراءات القانونية، لا يتم قبول الثقافة كدفاع رسمي ولكن كعامل يجب أخذه بعين الاعتبار في مرحلة إصدار الحكم[١٥٢] ٠

---

[150] **Ibid.,** p.163.

[151] **Kristin Koptiuch ,** op.cit., 221.

[152] **Lawewncw Rosen ,**The Judgment of Culture **,**Cultural Assumptions in American Law, Routledge2018, p.29.

وفي إنجلترا ، أواخر ثمانينيات القرن الماضي، علق سيباستيان بولتر Sebastian Poulterقائلاً: "على مدى ١٥٠ عامًا على الأقل، اتبعت المحاكم الإنجليزية نمطًا ثابتًا في تعاملها مع المتهمين من الخارج وفي التعامل مع العادات والتقاليد الأجنبية. ففي تحديد مسألة الإدانة، قرر القضاة الإنجليز تطبيق معيار موحد على جميع الوافدين، بغض النظر عن أصولهم أو عاداتهم الثقافية أو جهلهم بالقانون الإنجليزي"[١٥٣] ٠ومع ذلك ، فقد سعت المبادرات الأكثر إثارة للجدل بشكل واضح إلى إعفاء أعضاء مجموعات ثقافية معينة من المتطلبات الملزمة قانونًا للمواطنين الآخرين، والمبرر المعتاد هو أن التوافق يتطلب تضحية أكبر بالقيم الثقافية لبعض المجموعات مقارنة بغيرها٠ ومن الأمثلة على ذلك إعفاء السيخ الذين يرتدون العمائم من شرط ارتداء خوذات السلامة في مواقع البناء أو عند ركوب الدراجات النارية؛ أو إعفاء المسالخ اليهودية والمسلمة من التشريع الذي يحكم ذبح الحيوانات٠ ومع إن نهج القاعدة والاستثناء" يبدو في ظاهره أكثر إزعاجًا لمفاهيم المساواة بين المواطنين من فكرة توسيع امتيازات كانت تتمتع بها فئة واحدة فقط سابقًا لتشمل فئات أخرى٠ فقد تتناول التشريعات ذات الصلة في إنجلترا وويلز بشكل رئيسي مسائل الطعام واللباس٠ يسمح قانون ذبح الدواجن (١٩٦٧) وقانون المسالخ (١٩٧٤) للمسالخ اليهودية والمسلمة بمواصلة ذبح الدواجن والحيوانات وفقًا للطرق الدينية التقليدية، مع إعفائهم أساسًا من شرط صعق الحيوانات قبل الذبح٠ يعفي قانون خوذات حوادث الدراجات النارية (الإعفاء الديني) (١٩٧٦) السيخ ذوي العمائم من شرط ارتداء الخوذ الواقية عند ركوب الدراجات النارية؛ وبالمثل، يعفيهم قانون العمل (١٩٨٩) من شرط ارتداء خوذات السلامة عند العمل في مواقع البناء٠ يحظر قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨ حمل السكاكين وغيرها من الأسلحة الخطرة في الأماكن العامة، ولكنه يعفي تحديدًا السكاكين التي تُحمل لأسباب دينية٠ على الرغم من وجود سياق جنساني ضمني في العديد من هذه الأمثلة – فالرجال السيخ، على سبيل المثال، هم من يرتدون العمائم، وليس النساء السيخ – إلا أنه من الصعب وصف هذه الاستثناءات بأنها تعزز عدم المساواة بين الجنسين أو تُفرط في التنازل للسلطة الأبوية[١٥٤]٠

ختامًا لما سبق ، فقد اكتفت المحاكم بدمج العوامل الثقافية في نظريات الدفاع التقليدية الأخرى وهكذا، بدلاً من الاعتراف بـ"الدفاع الثقافي" والتنازل عن العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم بالكامل بموجب مبدأ العذر، تركت المحاكم الدفاع في حالة غامضة وغير محددة٠ في

---

153 **Sebastian Poulter** , ‘The significance of ethnic minority customs and traditions in English criminal law’ (1989) New Community 6/1, p.122.

154 **Anne Phillips**. Op.cit.,Pp. 16,17.

البداية، يبدو هذا الموقف غير منصف للمتهمين المهاجرين. ومع ذلك، فإن هذا النهج سليم، نظرًا لتوافر دفاعات تقليدية أخرى، والتداعيات المحتملة لاعتماد "الدفاع الثقافي" في النظام القانوني للولايات المتحدة، والسياسة غير العادلة التي سيمثلها الدفاع تجاه الأغلبية التي لا تستطيع استخدامه، والانتهاك المحتمل لمبدأ الشرعية[١٥٥] .

[155] **Julia P. Sams** , op.cit., p.336.

المراجع

Alison Dundes Renteln ,The Use and Abuse of the Cultural Defense , Canadian Journal of Law and Society, Volume 20, Number 1, 2005.

Alison Dundes Renteln, The Cultural Defense, Oxford University Press ,2004.

Allce J.Gallin, The Culture Defense : Undermining The Policies Against Domestic Violence , Boston College Law Review ,Vol. 35, 1994.

Amarind Hun Eng, Judicial Colonisation : The Impact Of Judicial Culture Background And The Treatment Of Self defense Claims By Victims Of Family Violence Who Commit Homicide , 2021.

Anh T. Lam, Culture As A Defense :preventing Judicial Bias Against Asian And Pacificis Landers , Asian American Pacific Islands Law Journal, Vol. 1, No. 1 (FEBRUARY 1993).

Ann Phillips , Multiculturalism without Culture, Princton University Press 2007 .

Anne Phillips, When culture means gender: issues of cultural defence in the English courts. Modern law review, 66(2003) (4).

Anthony Good, Cultural evidence in courts of law, Journal of the Royal Anthropological Institute , Volume 14: 2008 .

Barbra Truffin And Cesar Arjona ,The Cultural Defence in Spain, in Multicultural Jurisprudence-Comparative Perspectives on the Cultural Defense Edited by Marie-Claire Foblets and Alison Dundes Renteln, Oxford And Portland Oregon 2009.

Carolyn Choi , Application of a Cultural Defense in Criminal Proceedings , Journal UCLA Pacific Basin Law Journal, 8(1).

Cher Weixia Chen, "A Critique of “Loss of Face” Arguments in Cultural Defence Cases: a Comparative Study" in , Multicultural Jurisprudence-Comparative Perspectives on the Cultural Defense Edited by Marie-Claire Foblets and Alison Dundes Renteln, Oxfors And Portland Oregon 2009.

Clyde V. Kiser, Cultural Pluralism, The Annals of the American Academy of Political and Social Science , Mar., 1949,Vol. 262, Reappraising Our Immigration Policy (Mar., 1949).

Craig L. Carr and Lisa Johnson, Law, Cultural Diversity and Criminal Defense, Routledge 2019.

Denise Ferry, Reason to Fear The Cultural Defense of Hooty Croy, https://freedomarchives.org/Documents/Finder/DOC44_scans/44.patrickhootycropy.reasonstofear.pdf.

Doriane Lambelet Coleman, Individualizing Justice Thorough Multiculturism:The Liberals Dilemma , Colombia Law Review ,Vol. 96June 1996.

Eira Sjösvärd ,Legal Approaches to Child Marriage Concluded Abroad, Thesis, Uppsala University 2020.
Elizabeth Martin, All Men Are (or Should Be) Created Equal: An Argument Against the Use of the Cultural Defense in a Post-Booker World,William & Mary Bill of Rights Journal ,Volume 15 (2006-2007)Issue 4 Article 8April 2007.

Erik Claes And Jogghum Vrielink , Defence and Societal Dynamics, in in , Multicultural Jurisprudence-Comparative Perspectives on the Cultural Defense Edited by Marie-Claire Foblets and Alison Dundes Renteln, Oxford And Portland Oregon 2009.
Gregor Maučec ,The Power of Culture and Judicial Decision-Making at the International Criminal Court , University of Copenhagen , Courts Working Paper Series, no. 185, 2020.

Harvard Law Review Editors ,The Cultural Defense in the Criminal Law, Harvard Law Review , Apr., 1986, Vol. 99, No. 6 (Apr., 1986).

James A. R. Nafziger, Robert Kirkwood Paterson, Alison Dundes Renteln, Cultural Law, International, Comparative, and Indigenous, ,Cambridge University Press 2010.
James Donovan and John Stuart Garth , Delimiting the Culture Defense , University of Kentucky- Law Faculty Scholarly Articles,2007.

James J. Sing, Culture as Sameness: Toward a Synthetic View of Provocation and Culture in the Criminal Law, The Yale Law Journal , May, 1999, Vol. 108, No. 7 (May, 1999).

Jennifer Marsh ,Women's Self-Defense Under Washington Law—State v. Wanrow, Washington Law Review Volume 54 Number 1(12-1-1978) 88 Wn. 2d 221, 559 P.2d 548 (1977).
Jeroen Van Broeck, Cultural Defence and Culturally Motivated Crimes (Cultural Offences), European Journal of Crime,(2) 2001..

Jessica Almqvist, The Impact of Cultural Diversity on International Criminal Proceedings, Journal of International Criminal Justice, Vol. 4, Issue 4, , 2006.
Julia P. Sams , The Availability Of The " Cultural Defense , As An Excuse For Criminal Law, 16 Ga. J. Int'l & Compar. L. 335 (1986).

Julie Fraser and Brianne McGonigle Leyh , Intersections of law and culture at the International Criminal Court: Introduction,
Kay L. Levine, Negotiating the Boundaries of Crime and Culture: A Sociolegal Perspective on Cultural Defense Strategies , Law & Social Inquiry , Winter, 2003, Vol. 28, No. 1 (Winter, 2003).

Kent Greenawalt, The Cultural Defense: Reflections in Light of the Model Penal Code and the Religious Freedom Restoration Act, 6 OHIO ST. J. CRIM. L. 299 (2009).

Kristin Koptiuch , Cultural Defense And Criminological Displacements :Gender,Race,and(Trans)Nation In The Legal Surveillance Of U.S. Diaspora Asians, in Displacement , Diaspora and Geographies of Identity, Ed. By Smadar Lavie &Ted Swedenburg , Duke University Press 1996.

Lawrence Rosen ,The Judgment of Culture ,Cultural Assumptions in American Law, Routledge2018.

Leti Volpp ,Blaming Culture for Bad Behavior' Yale Journal of Law and the Humanities12 (2000) .

Lexie Kirkconnell -Kawans And Alarna Sharrat, , Commentary on R v Wang , Finding a Plausible and Credible Narrative of Self-Defence, in Feminist Judgments of Aotearoa New Zealand-Te Rino: A Two-Stranded Rope, Edited by Elisabeth McDonald& And Portland Oregon, 2017.

Michael M. Karayanni, Adjudicating Culture, Osgoode Hall Law Journal ,Volume 47, Number 2 ,Article 2(Summer 2009).

Myrna Oliver , Immigrant Crimes : Cultural Defense--a Legal Tactic, Times Legal Affairs, Jul. 1988.

Nancy S. Kim, The Cultural Defense and the Problem of Cultural Preemption: A Framework for Analysis, New Mexico Law Review, Vol. 27,Issue 1 Winter 1997.
Nina Dethloff, Child Brides on the Move: Legal Responses to Cultural Clashes, International Journal of Law, Policy and the Family, 2017.
Rachel Cahill-O'Callaghan , The Influence of Personal Values on Legal Judgments , Thesis- Cardiff University 2015.

Richard A. Posner ; How Judges Think , Harvard University Press 2008.
Robert Post, Law and Cultural Conflict , Volume 78,Issue 2 Symposium: Law and Cultural Conflict, Chicago-Kent Law Review, June 2003.
Ruth M. Mestre i Mestre and Sara Johnsdotter, Court cases, cultural expertise, and "female genital mutilation" in Europe. Cultural Expertise and Socio-Legal Studies, (2019) in(studies Law, Politics, and Society.(78).

Sally Engle Merry, Human Rights Law and the Demonization of Culture (And Anthropology Along the Way, Political and Legal Anthropology Review , May 2003, Vol. 26, No. 1 .

Sigurd D'hondt, The Cultural Defense as Courtroom Drama: The Enactment of Identity, Sameness, and Difference in Criminal Trial Discourse, Law & Social Inquiry , Winter, 2010, Vol. 35, No. 1 (Winter, 2010).
Taryn F. Goldstein, Cultural Conflicts in Court: Should the American Criminal Justice System Formally Recognize A "Cultural Defense"? Dickinson Law Review,V.99, (94-1995).
Will Kymlicka, Claes Lernestedt ,and Matt Matravers, Introduction: Criminal Law and Cultural Diversity In Criminal Law and Cultural Diversity, Edited by Will kymlicka, Claes Lernestedt, And Matt Matravers , Oxford University Press 2014.
William I. Torry, Culture and Individual Responsibility: Touchstones of the Culture Defense , Human Organization , Spring 2000, Vol. 59, No. 1 (Spring 2000).

Xinyue Shen ,The Current Cultural Defense Framework : Misconception Of Minority Cultures And Disregard Of Gender Antisubordination Values , The Georgetown Journal Of Gender And The Law , Vo.XXV, 3, 2024.